﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ﴾

كلية التربية
المجلة التربوية
***

تصور مقترح لدعم مجانية التعليم الأساسي في مصر في ضوء التشريعات الدستورية

إعداد

د. فيفي أحمد توفيق

أستاذ أصول التربية المساعد

كلية التربية – جامعة سوهاج

المجلة التربوية . العدد التاسع والخمسون . مارس ٢٠١٩م

Print:(ISSN 1687-2649) Online:(ISSN 2536-9091)

مستخلص :

استهدف البحث الوقوف على مقترحات جديدة لدعم مجانية التعليم الأساسي في مصر على ضوء التشريعات الدستورية ، ولتحقيق أهداف البحث اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي في جمع البيانات وتحليلها ، ومن الأدوات اعتمدت على المقابلات الشخصية واستبانتين من إعدادها ، إحداهما طبقت على عينة من أساتذة وخبراء التربية بالجامعات المصرية ، والأخرى طبقت على عينة من المسؤولين عن التعليم الأساسي بمحافظة سوهاج في ست إدارات تعليمية ، وعينة من أولياء الأمور بذات الإدارات ، وتوصل البحث إلى عدة نتائج أهمها :

١- وعي عينة البحث شبه التام بمفهوم مجانية التعليم الأساسي كما جاءت في الدستور المصري .

٢- إدراك عينة البحث الجيد لواقع مجانية التعليم الأساسي في محافظة سوهاج ، وأنها أصبحت شعاراً فاقد المضمون في ظل ما تتحمله الأسرة المصرية من نفقات وأعباء مالية لتعليم أبنائها .

٣- وجدت فروق ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بالوعي بمفهوم مجانية التعليم الأساسي كما جاءت في الدستور المصري ، والوعي بواقع هذه المجانية لدى أفراد عينة البحث ، فيما يتعلق بالمؤهل الدراسي ، وكانت الفروق لصالح المؤهل التربوي .

٤- وجدت فروق ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بالوعي بمفهوم مجانية التعليم الأساسي وواقع هذه المجانية لدى أفراد العينة فيما يتعلق بطبيعة العمل ، وكانت الفروق لصالح أولياء الأمور .

٥- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بالوعي بمفهوم مجانية التعليم الأساسي كما وردت بالدستور المصري ، وواقع هذه المجانية فيما يتعلق بسنوات الخبرة .

٦- وجدت فروق ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بالوعي بمفهوم مجانية التعليم الأساسي وواقع هذه المجانية فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي ، وكانت الفروق لصالح إدارة سوهاج التعليمية .

وفي إطار ما توصل إليه البحث من نتائج قدمت الباحثة تصوراً مقترحاً لدعم مجانية التعليم الأساسي في مصر على ضوء التشريعات الدستورية ، حددت له : فلسفة ومنطلقات ، وأسساً ومرتكزات ، وأهدافاً ، ومحاوراً ، وإجراءات وآليات ، وكذلك ضمانات يجب أخذها في الاعتبار لنجاح هذا التصور .

A proposal to support free basic education in Egypt in the light of constitutional legislation

Abstract

The present study is an attempt to make new suggestions for supporting the free basic education in Egypt based on constitutional legislation. It adopted the descriptive approach and the interview. Additionally, it applied two questionnaires; one of them to a sample of professors and experts of education at the Egyptian universities and the other was applied to basic education officials and guardians in six educational directorates in Sohag. The results revealed that:

1. **The participants are fully aware of the concept of free basic education according to the Egyptian constitution.**
2. **They are aware that free basic education in Sohag is a fake slogan under the family burden of expenses and costs of education.**
3. **There are statistically significant differences in the awareness and reality of the concept of free basic education in the Egyptian constitution among the participants in terms of academic qualification, favoring the educational degree.**
4. **There are statistically significant differences in the awareness and reality of the concept of free basic education in the Egyptian constitution among the participants in terms of nature of work, favoring the guardians.**
5. **There are no statistically significant differences in the awareness and reality of the concept of free basic education in the Egyptian constitution regarding the years of experience.**
6. **There are statistically significant differences in the awareness and reality of the concept of free basic education in terms of geographical distribution, favoring Sohag Educational Administration.**

The study made a proposal for supporting the free basic education in Egypt based on constitutional legislation, formulating the philosophy, premises, objectives, domains, implementation mechanics, and success requirements.

مقدمة البحث :

إن التعليم الأساسي هو الركيزة الأساسية في بناء وتكوين وتشكيل مكونات الإنسان العقلية والوجدانية ، وتأهيله للتعامل مع العلم والمعرفة واستيعاب آليات التقدم وتفهم لغة العصر؛ وعليه فإن مواكبة عصر التكنولوجيا فائقة القدرة والمعلوماتية المتصارعة الخطى ، تفرض بل وتحتم أن يكون التعليم الأساسي متاحاً للجميع دون تمييز أو تفرقة ، مع ضرورة توفيره بجودة عالية .

ويستغرق التعليم الأساسي تسعة أعوام ، وتنص المادة (١٦) من قانون التعليم رقم (١٣٩) لسنة ١٩٨١م (الباب الثاني- مرحلة التعليم الأساسي) على أن التعليم الأساسي يهدف إلى تنمية قدرات واستعدادات التلاميذ ، وإشباع ميولهم ، وتزويدهم بالقدر الضروري من القيم والسلوكيات ، والمعارف والمهارات العلمية والمهنية التي تتفق وظروف بيئاتهم المختلفة ؛ بحيث يمكن لمن يكمل مرحلة التعليم الأساسي ، يواصل تعليمه في مرحلة تعليمية أعلى ، وأن يواجه الحياة بعد تدريب مهني مكثف ، وذلك من أجل إعداد الفرد لكي يكون مواطنا منتجا في بيئته ومجتمعه (قانون التعليم الصادر بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١م وتعديلاته ، (http://portal.moe.gov.eg/) .

هذا ولقد أكدت دراسة (Perrier,Janne, Kjaersgaard,2005) على ضرورة توفير التعليم الأساسي للجميع دون تمييز ، وإذا تم توفيره بدون جودة فلا يكون قد حقق الهدف المرجو ، ومن ثم يستمر المجتمع العالمي في محاولات البحث عن الطرق التي يضمن بها توفير التعليم الإلزامي الذي تتوفر فيه معايير الجودة ومراعاة احتياجات الطلاب .

ومما يؤكد على أهمية التعليم الأساسي ودوره في إعداد النشء وتثقيفهم ما توصلت إليه دراسة (Lantana 1M. Usman, 2008) والتي استهدفت إظهار كيف أن التعليم الأساسي العالمي الحالي لنيجيريا في التعليم الابتدائي يستهدف أطفال الشوارع المسلمين ؛ وذلك لإكسابهم المعرفة الأساسية بالقراءة والكتابة ؛ حيث توصلت إلى أن التعليم الأساسي في نيجيريا يتبني الأطفال في الشوارع ، ويحفزهم على الالتحاق بمدارس التعليم الأساسي عن طريق تقديم تغذية مجانية لهم كحافز للالتحاق بالمدارس .

ويعد الجانب التشريعي من أهم جوانب تحقيق مجانية التعليم الأساسي ، فلا يمكن تحقيق مجانية التعليم دون سن التشريعات واللوائح الكفيلة بضمان تحقيق المجانية من ناحية ، ومواكبة الواقع الاجتماعي المتغير من ناحية أخرى .

إن النظر إلى التمايز الطبقي والمادي ، وفي ظل قدرة الطبقات الميسورة على تحمل نفقات التعليم ، واستعدادها للمواصلة فيه اعتماداً على ثرائها ، فإن التعليم بهذا الوضع ربما لا يسهم بشكل كبير في سد الفجوة بين الأغنياء والفقراء من خلال الحراك الاجتماعي كما كان في فترات سابقة من تاريخ مصر المعاصر ، وتأسيسا على ذلك فإن مجانية التعليم التي يستفيد منها الأغنياء والفقراء في مصر لا تمثل العدالة التي استهدفتها هذه المجانية ، خاصة في ظل الميزة النوعية للأغنياء (عمر ، ٢٠١٣م ، ٢٣٠) .

حقيقة لقد كان التعليم في فترات سابقة من تاريخ مصر المعاصر وسيلة من وسائل الحراك الاجتماعي الإيجابي ، الذي يسعى إلى سد الفجوة بين الأغنياء والفقراء ، وتحقيق العدالة التي استهدفتها المجانية المنصوص عليها في الدستور بعكس ما هو حاصل اليوم .

هذا ولقد أشار " محمد السكران" إلى أن مجانية التعليم تتعرض من حين لآخر للانتقاد والهجوم ، ومع أنها حق دستوري تجد من يهاجمها ويطالب بإلغائها (السكران ، ٢٠١١م ، ٣٤٠) .

كما نادى (حامد عمار) بأن الضرورات الاقتصادية والسياسية لا تبيح المحظورات التربوية ، وليست وظيفة التعليم غربلة واستبعاد الأطفال ، بل تعليم كل فرد حسب ما تؤهله قدراته العقلية ، وعارض بشدة تسليع التعليم وتحويل المعرفة إلى سلعة لا يحصل عليها إلا القادرون مادياً ، ورأى أن ذلك أحد إفرازات عصر العولمة الذي يؤكد تسليع الحياة ، وأكد على أن إلغاء المجانية سيحرم أغلبية أبناء الشعب من التعليم (عمار ، ٢٠١٠م ، ٢٣٥) .

وبناءً على ما ذكره حامد عمار ؛ فإنه يمكن القول إن جعل التعليم سلعة لا يقدر على الحصول عليها إلا القادرون مادياً ومحاولة إلغاء المجانية في التعليم يعد أحد إفرازات عصر العولمة الذي يؤكد بالفعل على تسليع الحياة بكافة جوانبها المادية والمعنوية ، كما أن الظروف الاقتصادية والسياسية مهما كانت لا ينبغي أن تبيح المحظورات التربوية ، التي تتمثل في محاولة إلغاء المجانية وجعل التعليم سلعة لا يستطيع الحصول عليها إلا من يقدر على شرائها .

هذا ولقد فرضت التحديات المعاصرة الخارجية والداخلية مجموعة من المتطلبات على النظام التعليمي منها : ترسيخ مبدأ العدالة الاجتماعية في الفرص التعليمية ، والقضاء على الفوارق الموجودة بين الطبقات الاجتماعية ، والانتقال من النظام الذي يؤسس لسياسات الاستبعاد الاجتماعي والفقر والبطالة والتفاوت الطبقي إلى نظام جديد يؤسس لسياسات التنمية والعدالة الاجتماعية التي تعيد الحياة الكريمة لشرائح تعاني من إهمال اجتماعي جسيم (محمود ، ٢٠١٧م ، ١٨٥) .

وبالرغم من الأرقام التي تدل على التحاق عدد كبير من الملتحقين بالتعليم ما قبل الجامعي في مؤسسات التعليم الحكومي والقطاع الخاص والمعاهد الأزهرية وفي مختلف المراحل التعليمية ، ألا أننا مع صناعة تربوية تعتبر أضخم الصناعات المصرية المدنية عدداً وأخطرها مسؤولية ، لكنها مع الأسف أقل كفاءة وأدناها جودة وهي صناعة مؤثرة في كيان الدولة ، ثروة المجتمع وأحوال كل أسرة ، وعمران بشري ، وهي في مستوى إنجازاتها كما وكيفا تمثل المشكلة الكبرى في تخلفه ، كما أنها تمثل في الوقت نفسه الطاقة المتجددة المحركة في تقدمه ، ومن ثم يقال إن التعليم جبهة رئيسية من جبهات الأمن القوي في قوته أو هشاشته (عمار ، ٢٠١٠م ، ٥) .

حقا إن التعليم قبل الجامعي يعد من أهم وأخطر أنواع التعليم في أي دولة على مستوى العالم ؛ لأنه القاعدة العريضة التي يرتكز علها باقي الأنواع الأخرى ، وبقدر الاهتمام بها والإنفاق عليه بقدر ما تكون ثماره في إعداد جيل قادر على تحمل المسؤولية وتنمية مجتمعه .

هذا ولقد أكدت دراسة (الدهشان ، ٢٠١٥م) على أن التعليم حق أساسي لكافة شرائح المجتمع وخاصةً للمرحلة الأساسية الأولي في حياة الإنسان ، وهذا ما نصت عليه كافة المواثيق والمعاهدات الدولية ، وأكدت على ضرورة توفير التعليم لكافة أفراد المجتمع بصورة إلزامية ، ولا يحق حرمان أي فرد من التعليم وذلك لضرورته في تشكيل شخصية الإنسان وضمان مستقبله وانعكاس ثقافته على تطور مجتمعه وتحضره .

كما أكدت دراسة (عثمان ، ٢٠١٥م) أن النظام العالمي الجديد والعولمة لعبا دوراً مهماً وخطيراً في تسليع التعليم وارتفاع كلفته وانخفاض إنفاق الحكومات على ميزانية التعليم ، وبالتالي أصبح التعليم الحكومي سيء النوعية ، وعليه كرس كل هذا لوجود الفوارق بين

أنواع وأشكال التعليم ما بين خاص وعام وجيد النوعية وسيء النوعية واختفاء العدالة الاجتماعية .

إن تمويل التعليم والإنفاق عليه من الموضوعات التي باتت تشغل المسؤولين لمجموعة من الأسباب منها الطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم من قبل شرائح المجتمع وفئاته المختلفة ، وذلك لمراحل التعليم كافة وكل أنواعه ، وكذلك الارتفاع الملحوظ في تكلفة إعداد طالب اليوم عن تكلفة إعداده بالأمس ، فضلا عن دخول القطاع الخاص المجال التعليمي بشكل قوي ومؤثر حتى صار منافسا قويا للقطاع الحكومي في التعليم (متولي ، ٢٠٠١م ، ٧٣-٧٤) .

إن موضوع الإنفاق على التعليم وتمويله يشكل المدخل الحاكم لمستوى منظومة التعليم ؛ وذلك باعتباره منظومة فرعية تؤثر وتتأثر بكل علاقات وتفاعلات المنظومة التعليمية الشاملة ، كما أنه يتأثر بالظروف والملابسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع .

ولقد أصبحت العملية التعليمية مكلفة إلى حد كبير ، وتتطلب ميزانيات كبيرة لزيادة عدد المباني المدرسية والأجهزة والوسائل التعليمية ، ويأتي دور الدولة بكل أجهزتها في توفير التمويل اللازم للإنفاق على التعليم ، فهي مَنْ يحدد الميزانية ، وهي مَنْ لها الحق في خفضها أو زيادتها واضعة في حسبانها الميزانية العامة للدولة ، ورؤية الدولة وتوجهاتها نحو التعليم ، علاوة على النظرة الخاصة لمخرجاته .

وهناك مؤشر واضح للمشاركة المجتمعية في (المادة ١٩ من دستور ٢٠١٤م ، الفقرة الثانية) ، حيث تنص المادة على أن : "التعليم إلزامي حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها" ، وهو ما يزيد من واجب المجتمع في التزامه بتعليم أبنائه حتى مرحلة الطفولة ، ومن ثم ضمان التنشئة الاجتماعية السليمة ، بالإضافة إلى تنمية القدرات المهنية اللازمة للعمل والإنتاج .

ويمكن القول إنه أصبح من الضروري تعاون وتكاتف جميع القطاعات في الدولة لتمويل التعليم الأساسي والإنفاق عليه ، وأصبح من الضروري أيضا تدبير الوسائل الكفيلة لجعل التعليم الأساسي الجيد متاحاً للجميع ، ومن هذه الوسائل مشاركة الجهود الشعبية التطوعية المنظمة ، والمؤسسات التي ستنتفع بالخريجين في تحمل عبء مسئولية تمويل التعليم .

وتعد مشكلة تعاظم الإنفاق العائلي على التعليم مشكلة قومية تهدد ديمقراطية التعليم ، وتخل بمفهوم تكافؤ الفرص التعليمية ، ورغم رفع شعار مجانية التعليم فإن الإنفاق العائلي في تزايد مستمر ، ويؤكد معظم الاقتصاديين أن الدروس الخصوصية كانت العامل الرئيس وراء التبدل في السلوك الإنفاقي للمواطن المصري ، وفي دراسة حديثة لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء إشارة إلى أن حجم ما تنفقه الأسر المصرية على الدروس الخصوصية يصل إلى ١٥ مليار سنويا ، أي ما يعادل ٢٠% من ميزانية الأسر ، هذا بالإضافة إلى تكاليف باقي المستلزمات التعليمية من ملابس وكتب وأجور نقل (http://www.ahewar.org) .

وفي إطار أهمية التعليم واعتباره حقاً تكفله الدولة طبقاً لما نصت عليه القوانين ومواد الدستور يتطلب الأمر من القائمين على شئون التعليم ، والمستفيدين منه أن يبذلوا جهودهم لترجمة تلك المواد والقوانين إلى سياسات وخطط للتعليم تحقق مجانيته ، وهذا ما استهدفته الدراسة الحالية من محاولة للوقوف على مقترحات جديدة لدعم مجانية التعليم الأساسي في مصر في ضوء آراء خبراء وأساتذة التربية وفي إطار من التشريعات الدستورية.

مشكلة البحث وتساؤلاته :

يواجه التعليم في مصر بصفة عامة والتعليم الأساسي بصفة خاصة مشكلات كثيرة وصعوبات متعددة تحول دون تطويره أو تحقيق أهدافه ، وهذه المشكلات منها ما هو مرتبط بالإمكانيات المادية من حيث المباني والتجهيزات ، ومنها ما هم مرتبط بالإمكانيات البشرية .

ولقد اختص دستور ٢٠١٤م بالاهتمام بالتعليم على أنه حق لكل مواطن ، هدفه بناء الشخصية المصرية، والحفاظ على الهوية الوطنية ، وتأصيل المنهج العلمي في التفكير ، وتنمية المواهب وتشجيع الابتكار، وترسيخ القيم الحضارية والروحية ، وإرساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز ، وتلتزم الدولة بمراعاة أهدافه في مناهج التعليم ووسائله ، وتوفيره وفقاً لمعايير الجودة العالمية ، والتعليم إلزامي حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها ، وتكفل الدولة مجانيته بمراحله المختلفة في مؤسسات الدولة التعليمية ، وفقاً للقانون ، وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم لا تقل عن ٤ %من الناتج القومي الإجمالي ، تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية ، وتشرف الدولة

عليه لضمان التزام جميع المدارس والمعاهد العامة والخاصة بالسياسات التعليمية لها (دستور مصر الصادر عام ٢٠١٤م) .

ويتضح مدى اهتمام دستور ٢٠١٤م بالتعليم بصفة عامة والتعليم الأساسي بصفة خاصة ، ومحاولة النهوض به كمياً وكيفياً ، وهذا ما أكدت عليه دراسة (الدهشان ، ٢٠١٥م) والتي استهدفت التعرف على ما أضافه دستور ٢٠١٤م فيما يخص التعليم ، وما إذا كانت الإضافات يمكن أن تسهم في توجيه وضبط النظام التعليمي في مصر وتوفير المتطلبات اللازمة لقيامه بدوره وتحقيق أهدافه ، وتوصلت الدراسة إلى أنه يوجد تطور واضح في المواد المتعلقة بالتعليم على المدى الزمني لتاريخ الدساتير المصرية ، كما أن دستور ٢٠١٤م يعد أكثر الدساتير اهتماماً بالتعليم من حيث الكم والكيف .

هذا ولقد تناولت الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم ٢٠١٤/٢٠٣٠م بعض القضايا الملحة منها: ضعف الإتاحة والإعداد المبكر للتعليم ، ومشكلات الأبنية التعليمية وانعكاساتها على الأداء التعليمي ، وكثافة الفصول ، والفترات الدراسية ، ولذلك وجهت الوزارة من خلال الخطة الاستراتيجية وجهتها لاستخدام الاستراتيجيات الحاكمة والموجهة لأنشطة الخطة ومنها إتاحة الفرص المتكاملة لاستيعاب وتعليم جميع الأطفال من عمر (٥ – ١٨) (وزارة التربية والتعليم ، ٢٠١٤م).

ولقد توصلت دراسة (محمد ، هبه أحمد ٢٠١٨م) إلى تعدد وتشابك مظاهر و أبعاد التفاوت الاجتماعي والتعليمي ، حيث أصبحت مظاهر التفاوت التعليمي مرآة تعكس مظاهر التفاوت الاجتماعي وأداة لترسيخه وإعادة إنتاجه مرة أخرى ، وتراجعت قدرة التعليم على تحقيق الحراك الاجتماعي الصاعد لمواجهة مظاهر التفاوت الاجتماعي ، وتقليل الفجوة بين الشرائح والفئات المختلفة داخل المجتمع .

إن النظام التعليمي في مصر شهد أشكالا مختلفة تعكس التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها المجتمع المصري ، وما فرضته هذه التطورات على هيكل التعليم بمختلف مراحله وأنواعه من تغيرات ، ويشير عدد من الدراسات والتقارير الدولية والإقليمية إلى أن أنواع النظام التعليمي في مصر خلال العقدين الأخيرين لم تعد موحدة أو متسقة ، بل أصبحت أنواعا متعددة وموازية تتبادل فيما بينها عمليات الاستبعاد والاصطفاء على نحو يهدد النسيج الاجتماعي (Tomasevesk , Katarina, 2006) .

ويمكن القول إن التعليم في مصر لم يعد قادراً على تحقيق التوافق والانسجام الاجتماعي بين فئاته المختلفة ؛ وذلك بسبب تعدد أنواعه وعجز الفئات والطبقات الفقيرة عن الاستفادة من خدماته بما يحقق لها الحراك الاجتماعي الإيجابي ، وذلك بسبب عدم قدرتها على الوفاء بمتطلبات التعليم المادية على جميع المستويات وفي جميع المراحل ، وإذا كان ذلك يشكل خطورة بالنسبة لمراحل التعليم عامة ، فإنه أكثر خطورة في مرحلة التعليم الأساسي .

ومما يدعو إلى ضرورة الاهتمام بالتعليم الأساسي والعناية به " النظام التربوي الحديث ونموذج الصناعة التعليمية " ، والذي يركز على التعليم الأساسي باعتباره الجانب الرئيسي للمناهج الخفية في عالم آخذ في العولمة ، إنه يتعلق بالأعمال الإنتاجية للأطفال من خلال التعليم المدرسي ، حيث يتم استهلاك طاقة العمل للأطفال وإنتاجها نيابة عن التكوينات الاجتماعية في ظل نمط الإنتاج الرأسمالي (CMP) . إنه نظام تربوي تتشارك فيه جميع الأطراف مصلحة في جعل الأطفال يشاركون في الدراسة قدر الإمكان ، وهي العنصر المركزي في نموذج صناعة التعليم الغربي ، وينعكس جاذبيتها العالمية في كيفية الإلزام . Group (Publishing Limited, 2014) .

وهناك أسباب عديدة للاهتمام بالتعليم الأساسي ، وتزداد أهمية هذه الأسباب في الدول النامية وخاصة بالنسبة لمصر ، ويمكن تلخيص هذه الأسباب فيما يلي : إن التعليم هو أولاً أساس القضاء على الفقر ، التعليم الأساسي ، وكذلك أي تعليم لاحق عليه عنصر مهم لزيادة الإنتاجية ، التعليم الأساسي يساعد على رفع مستوى الصحة العامة ؛ لأنه يزيد من الطلب على الخدمات الصحية ، التعليم وخاصة تعليم الفتيات يساعد على تنظيم النسل وتخفيض معدل الزيادة السكانية ، التعليم هو أساس التمتع بالممارسة السياسية الحقيقية ، بل إن نجاح النظام الديمقراطي يحتاج إلى حد أدنى من التعليم على النحو التالي (غنيم وآخرون ، ٢٠١٧م ، ٩).

وعليه فإنه يجب التفكير والبحث في احتمالات تمويل مجتمعي يقوم به المجتمع كله ، فضلاً عن دور الحكومات ؛ لأن تعليم الغد لا يكون إلاَّ غالياً ؛ ولأن المجتمع الذي يعلم نفسه بنفسه يجب أن يشارك في تمويل التعليم ، وهذه دعوة للتحرر من احتكار الدولة لعملية تمويل التعليم ، ولكن هذا لا يعفيها من مسؤوليتها ، إنه التمويل الذي يدعو إلى تحرر المجتمع من

كثير من عوامل الضغط ، ويعمق روح الديمقراطية فيه ، بل إنه يعيده شيئاً فشيئاً إلى تراثه ، حيث لابد من الانطلاق من ذلك التراث إلى المستقبل ، والتعليم مدى الحياة الذي يحرر المجتمع من ضغط توزيع الأموال والموارد المتاحة من حيث أفضلية المراحل أو حتى من حيث أفضليات المدخلات الأخرى (جوهر وآخرون ، ٢٠١٨م ، ٢٠٦) .

ومن الناحية التاريخية ، كان البنك الدولي أكبر ممول خارجي للتعليم في العالم ، حيث بلغ ذروته بأكثر من ٥ مليارات دولار في السنة المالية (٢٠١٠) من خلال مشاريع قطاع التعليم والمشاريع المتعددة التي تديرها قطاعات أخرى (البنك الدولي ، B٢٠١٠) . كما يستضيف البنك الدولي مبادرة التعليم من أجل المسار السريع للجميع (EFA FTI) . أُطلقت مبادرة التعليم للجميع في عام ٢٠٠٢ ، وهي شراكة بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والوكالات المتعددة الأطراف مثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) والبنك الدولي ، التي توفر التمويل من خلال المنح والمساعدات التقنية لتنفيذ مكونات التعليم الأساسي من استراتيجيات التعليم الوطنية . ومن خلال توفير تمويل كبير للتعليم في الدول ذات الدخل المنخفض (LICs) من خلال جمعية التنمية الدولية (IDA) الخاصة بها وبإدارة غالبية تمويل منحة مبادرة التعليم للجميع FFA ، يكون للبنك الدولي تأثير كبير على اتجاه تطوير التعليم حول العالم(Sarah Beardmore, John Middleton, 2012).

هذا ولقد أكدت دراسة (Brayboy, Bryan Mekinley Jones, 2007) على ضرورة توفير مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في العملية التعليمية دون النظر إلى الجنس أو العرق أو المكانة الاجتماعية .

وواقع الأمر فإن مجانية التعليم كمبدأ دستوري لابد لها من ضمانات حتى تتحقق كاملة ، فإن كثافة الفصول بسبب قلة المباني المدرسية وقصور الخدمات التعليمية ، لا تحقق الهدف من مجانية التعليم بوصفها أسلوباً لتمكين الفرد من التعليم ، ومن ناحة أخرى فإن انتشار آفة الدروس الخصوصية قد أرهق الآباء بالمصروفات فجعل المجانية شعاراً ناقص المضمون ؛ فلهذا فإن وقفة جادة حازمة لابد من اتخاذها لكي تصبح المجانية ضماناً لوصول الحق في التعليم الحقيقي للجماهير (بدران ، ٢٠٠٥م ، ٥٢) .

فعلى الرغم من إحراز تقدم هائل لزيادة قاعدة رأس المال البشري من خلال تحسين نظام التعليم ، إلا أن جودة تجارب التعليم لا تزال متدنية ولم يتم توزيعها بصورة تتسم بالعدالة

والإنصاف . وبسبب انعدام الجودة النوعية الجيدة على مستوى التعليم الأساسي والثانوي ، انتشر سوق الدروس الخصوصية بصورة مذهلة وأصبحت ضرورة وليست مجرد إجراء لعلاج أوجه قصور .

ويرتبط تمويل التعليم بشكل أساسي بالأساليب التخطيطية الكفيلة بتوجيه الموارد وفق نظام علمي يبيَّن جوانب الإنفاق والكلفة الحقيقية بهدف الاستثمار الأمثل لهذه الموارد وتحقيق أفضل عائد ممكن منها (الصغير ، ٢٠٠٥م ، ٨٢) .

وتعد الحكومة في مصر هي المصدر الرئيس لتمويل التعليم ؛ حيث إن الدولة وحدها هي المسؤولة عن تمويل التعليم ، وقد ترتب على هذا الوضع عدم كفاية الموارد التي تقدمها الحكومة للإنفاق على التعليم ، وأصبح الأمر يتطلب البحث عن مصادر جديدة للإسهام في تمويل التعليم (سيف الدين ، ٢٠١٥م، ٥٨٧) .

من هنا كان لزاماً على الدول المختلفة أن تبحث عن مصادر تمويل جديدة للتعليم بعيداً عن الموازنات الحكومية ، كما كان سائدا في العصر الإسلامي ، والذي تمثل في نظام الوقف في التعليم الإسلامي الذي أدى دوراً مهماً في تقدم التعليم وازدهاره لعقود طويلة ماضية .

هذا ولقد أشارت دراسة (Karen Mundy, Francine Menashy, 2012) إلى استراتيجية تبين الدور الذي يمكن أن يؤديه البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية والقطاع الخاص في التعليم الأساسي حتى عام ٢٠٢٠ ؛ حيث أشارت الدراسة إلى أنه كان للبنك الدولي دور مهم في تطوير أنظمة تعليم عالية الجودة تعالج بفاعلية وتحد من الفقر في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل من مرحلة رياض الأطفال إلى مرحلة التعليم الأساسي ؛ وذلك من خلال مراجعة للمشروعات التي ينفذها البنك في التعليم من مرحلة رياض الأطفال إلى ١٢ سنة ، وأشارت الدراسة إلى أنه ينتظر توسيع أنشطة البنك إلى ما وراء ذلك من خلال تضمين استعراض موجز للأنشطة التعليمية لمؤسسة التمويل الدولية (IFC) التي تدعم مباشرة القطاع الخاص في التعليم .

وفي دراسة أخرى (Darryl G. Greer, Michael W. Klein, 2010) استهدفت اقتراح شركات الخدمات العامة كوسيلة جديدة للمساعدة في تمويل الكليات والجامعات العامة الشاملة على أساس افتراض موثق جيداً بأن مسؤولية تمويل الكليات العامة أصبح مسؤولية

مشتركة ، وركزت الدراسة على تمويل كليات وجامعات عامة شاملة ، ولم تقتصر على المؤسسات المسجل ملكيتها لجهة معينة . ولقد أكدت الدراسة على أن الأساس المنطقي الجديد لتمويل الكليات العامة هو أمر حتمي ، وإلا ستفشل هذه المؤسسات في مهمتها الرئيسية خاصة بعد الإقبال الواسع من جانب الطلاب ذوي الدخل المتوسط على التعليم ، وتقترح الدراسة إنشاء شركات خدمات عامة جديدة ليس فقط هدفها تحقيق إيرادات جديدة أو استثمارات ، ولكن أيضا كوسيلة لتعزيز الشفافية . والمساءلة والثقة العامة .

وعليه فإنه يمكن إشراك شركات الخدمات العامة الموجودة والاعتماد عليها في تمويل التعليم بشتى أنواعه وإنشاء شركات خدمات أخرى لهذا الغرض ، وإذا كان هذا مهماً وضرورياً بالنسبة للتعليم في الكليات والجامعات ، فإنه بالنسبة للتعليم الأساسي أكثر أهمية وأشد ضرورة ؛ نظرا لأهمية هذا النوع من التعليم الذي يمثل القاعدة العريضة والأساسية للمعرفة والعلم .

وفي دراسة (Stephanie Alexandra Macht , 2016) لفتت الانتباه إلى "التعليم المالي في مجال ريادة الأعمال" ، وهو جانب من جوانب تعليم ريادة الأعمال الذي يتم تدريسه على نطاق واسع ولكن يهمله الأدب التربوي ، أكدت النتائج بعد مراجعة الأدبيات ذات الصلة بهذا الموضوع على أهمية رأس المال الاجتماعي لتمويل المشاريع ؛ حيث إن وجود رأس مال اجتماعي مترابط ، والذي يشير إلى علاقة ثقة بين رجال الأعمال والممولين ، يتيح لأصحاب المشاريع الوصول إلى موارد مموليهم والتي تتمثل (على سبيل المثال في : الاتصالات والمعرفة والسمعة والمزيد من الأموال) من خلال سد الرأسمال الاجتماعي .

إن رأس المالي الاجتماعي ، والمتمثل في شبكة العلاقات الجيدة بين رجال الأعمال والممولين ، شأنه شأن رأس المال المادي يتيح الوصول إلى موارد الممول سواء أكانت علاقات ، أم معرفة ، أم سمعة ودعاية ، أم أموال نقدية .

وانطلاقاً مما ذكره وزير التربية والتعليم و التعليم الفني أن التشاور حول اقتصاديات التعليم ضروري ومنطقي ، وموضوع ينبغي بحثه في حوار مجتمعي ، وأن المجانية المنصوص عليها في الدستور لم تتحقق في تقديره ، كما كان مستهدفاً بدليل تكلفة التعليم الباهظة من دروس وكتب خارجية ، والتي يشكو منها الفقير والغني على حد سواء . فحقيقة الواقع أن التعليم أصبح مكلفاً وليس مجانياً ، كما أن الواقع الحالي لا يحقق المجانية

المنشودة ، وكذلك لا يحقق العدالة الاجتماعية المنشودة ، ولا هو حقق جودة التعليم ، وبالتالي أصبح طبيعياً أن يواجه هذا الواقع بالدراسة والبحث ، ودراسة اقتصاديات التعليم ، وكيف يتم مواجهة التكلفة الباهظة الآن وفي المستقبل بحلول أفضل لاستغلال ما ينفق على التعليم حتى يحقق عدالة اجتماعية حقيقية ، وجودة أعلى للتعليم المصري (حسين ، ٢٠١٨م) .

وانطلاقاً من عجز الموارد المالية المخصصة للتعليم الحكومي والتي تلعب الدور الرئيس في أزمة التعليم في مصر والذي قد يؤدي إلى ضعف الأداء التعليمي وتدنيه في بعض المدارس الحكومية ، على عكس مدارس التعليم الخاص التي أصبحت قاصرة على أبناء الطبقة الغنية والقادرة ، والذي بدوره يخل بمبدأ مجانية التعليم و بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ، ويخل أيضاً بالمواد والتشريعات الخاصة بالتعليم والتي أشار إليها دستور٢٠١٤م ، والتي أشارت جميعها إلى الأهمية الكبيرة للتعليم ؛ وذلك من خلال التأكيد على حل مشكلات وقضايا التعليم ، وتدعيم سبل تطويره ، وتخصيص مواد لزيادة تمويله ، وفي إطار أهمية آراء خبراء وأساتذة التربية في الوقوف على مقترحات جديدة لدعم مجانية التعليم الأساسي ، كانت هذه الدراسة .

وعلى هذا تحددت مشكلة البحث الحالي في التساؤل الرئيس الآتي :

ما التصور المقترح لدعم مجانية التعليم الأساسي في مصر على ضوء التشريعات الدستورية ؟

والإجابة عن هذا التساؤل الرئيس تتطلب الإجابة عن التساؤلات الفرعية الآتية :

١- ما مفهوم مجانية التعليم الأساسي كما جاءت في الدستور المصري ؟

٢- ما واقع مجانية التعليم الأساسي في محافظة سوهاج ؟

٣- ما التصور المقترح لدعم مجانية التعليم الأساسي في مصر على ضوء التشريعات الدستورية ؟

أهداف البحث :

استهدف البحث الحالي بصورة أساسية الوصول إلى مقترحات جديدة لدعم مجانية التعليم الأساسي في مصر على ضوء التشريعات الدستورية ، ومن أجل تحقيق هذا الهدف ، كان من الضروري تحقيق الأهداف الفرعية الآتية :

١- التعرف على مفهوم مجانية التعليم الأساسي كما جاءت في الدستور المصري .

٢- الوقوف على واقع مجانية التعليم الأساسي في محافظة سوهاج .

٣- تقديم تصور مقترح لدعم مجانية التعليم الأساسي في ضوء آراء خبراء وأساتذة التربية وفي إطار من التشريعات الدستورية .

أهمية البحث :

نبعت أهمية البحث الحالي من :

١- أهمية المجانية في التعليم الأساسي كحق دستوري ومطلب اجتماعي لجميع التلاميذ بغض النظر عن ظروفهم الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية .

٢- ضرورة البحث عن مقترحات جديدة لدعم مجانية التعليم الأساسي في مصر .

٣- ضرورة التشاور حول اقتصاديات التعليم وبحثه في حوار مجتمعي كما أشار بذلك وزير التربية والتعليم والتعليم الفني في حوار له ؛ حيث أشار إلى أن المجانية المنصوص عليها في الدستور لم تتحقق في تقديره ، كما كان مستهدفاً بدليل تكلفة التعليم الباهظة من دروس وكتب خارجية ، والتي يشكو منها الفقير والغني على حد سواء .

٤- يعد هذا البحث استجابة لمادة في الدستور المصري ٢٠١٤م وهي المادة (١٩) ، والتي تنص" على أن التعليم حق لكل مواطن ، هدفه بناء الشخصية المصرية ، والحفاظ على الهوية الوطنية ، وتأصيل المنهج العلمي في التفكير، وتنمية المواهب وتشجيع الابتكار، وترسيخ القيم الحضارية والروحية ، وإرساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز ، وتلتزم الدولة بمراعاة أهدافه في مناهج التعليم ووسائله ، وتوفيره وفقاً لمعايير الجودة العالمية . والتعليم إلزامي حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها ، وتكفل الدولة مجانيته بمراحله المختلفة في مؤسسات الدولة التعليمية ، وفقاً للقانون . وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم قبل الجامعي لا تقل عن ٤ %من الناتج

القومي الإجمالي ، تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية . وتشرف الدولة عليه لضمان التزام جميع المدارس والمعاهد العامة والخاصة بالسياسات التعليمية لها".

٥- مواصلة جهود الباحثين في هذا المجال والخروج بمقترحات وآليات جديدة لدعم مجانية التعليم يمكن أن يستفيد منها القائمون على التعليم في مصر في دعم وتحقيق المجانية خاصة في مرحلة التعليم الأساسي .

حدود البحث :

- تمثل الحد الموضوعي : في الاقتصار على وضع مقترحات جديدة لدعم مجانية التعليم الأساسي في مصر.
- والحد البشري فتمثل : في عينة من أساتذة و خبراء التربية في مصر ، وعينة من المعنيين بالتعليم الأساسي في محافظة سوهاج ، وعينة عشوائية من أولياء الأمور بذات المحافظة .
- أما الحد المكاني فقد تمثل : في خمس إدارات تعليمية من إدارات محافظة سوهاج هي : طهطا – المراغة – المنشاة – البلينا – أخميم .
- والحد الزماني : تمثل في : زمن إجراء البحث والوصول إلى تحقيق أهدافه .

منهج البحث :

اعتمدت الباحثة في هذا البحث على المنهج الوصفي لمناسبته لطبيعة البحث ، والذي يمكن من خلاله جمع الأدبيات التربوية حول مجانية التعليم في مصر كما جاءت في الدستور المصري ، والتشريعات الحاكمة لهذه المجانية ، في محاولة لتنظيم تلك المعلومات وتصنيفها بصورة دقيقة وتحليلها للخروج منها بمقترحات جديدة لدعم مجانية التعليم الأساسي في مصر ، وقد تمثل استخدام الباحثة للمنهج الوصفي في هذا البحث وفقا للخطوات التالية :

١- تجميع المادة العلمية ذات العلاقة بموضوع البحث وتصنيفها وكتابة الإطار النظري للبحث .

٢- إعداد أدوات البحث واختيار العينة وتطبيق الأدوات عليها .

٣- تطبيق أدوات الدراسة والوقوف على المقترحات الجديدة الداعمة لمجانية التعليم الأساسي في مصر على ضوء التشريعات الدستورية .

٤- تفسير النتائج التي يتم التوصل إليها من التطبيق الميداني .

٥- صياغة وتقديم المقترحات الجديدة الداعمة لمجانية التعليم الأساسي في صورة تصور مقترح يمكن الاستفادة منه في دعم مجانية التعليم الأساسي في مصر .

أدوات البحث :

استخدمت الباحثة في البحث الحالي الأدوات الآتية :

١- المقابلة الشخصية المقيدة كأداة لجمع البيانات والمعلومات الخاصة بمجانية التعليم وواقعها في التعليم الأساسي مع القيادات بالتعليم الأساسي في محافظة سوهاج ، وعينة من أولياء أمور التلاميذ بذات المحافظة والتي أفادت الباحثة كثيراً في تفسير كثير من نتائج البحث الحالي ؛ حيث كشفت المقابلة الشخصية مع المسؤولين عن التعليم الأساسي بمحافظة سوهاج عن كثير من الجوانب المهمة التي ساعدت الباحثة في التعرف على أمور كثيرة خاصة بوضع التعليم الأساسي في المحافظة .

٢-استبانة موجهة لأساتذة وخبراء التربية بالجامعات المصرية تم تصميمها بالطرق العلمية ؛ ثم قامت الباحثة بتطبيقها على جولتين باستخدام أسلوب دلفاي ؛ وذلك للوقوف على المقترحات الجديدة التي يمكن من خلالها دعم مجانية التعليم الأساسي في مصر على ضوء التشريعات الدستورية، وقد تم استخدام أسلوب دلفاي ؛ حيث إنه يعد أنسب الأساليب للحصول على إجماع من أساتذة وخبراء التربية (Toy Lori , R , E,2006 24) .

٣- استبانة موجهة لعينة من المسؤولين عن التعليم الأساسي في محافظة سوهاج ، وعينة من أولياء الأمور بذات المحافظة للتعرف على مدى وعيهم بمفهوم مجانية التعليم الأساسي كما جاءت في الدستور وأيضا واقع هذه المجانية في محافظة سوهاج .

مصطلحات البحث :

١- تصور مقترح : تقصد الباحثة بالتصور المقترح في هذا البحث مجموعة من المقترحات الجديدة التي يمكن من خلالها دعم مجانية التعليم الأساسي في مصر على ضوء التشريعات الدستورية .

٢- مجانية التعليم الأساسي : تقصد الباحثة بمجانية التعليم الأساسي توفير التعليم وإتاحته للتلاميذ من سن ٦-١٤ سنة دون قيد أو تمييز طبقي أو وضع اقتصادي أو اجتماعي كحق دستوري مكفول لكل تلميذ وصل لسن التعليم دون تحمل أي نفقات أو أعباء مالية .

٣- التشريعات الدستورية : التشريع يحتل الصدارة بين سائر مصادر القانون ؛ فهو أهم مصادر القاعدة القانونية على الإطلاق في معظم القوانين الحديثة (عبد العال ، ١٩٩٨م ،

١٢١) ، وتأتي أهمية التشريع في العصر الحديث من أن الأنظمة التشريعية قد تدفع بالمجتمع إلى الأمام إذا كانت تؤكد على الحرية والعدل ، وقد تدفع المجتمع إلى الوراء إذا كانت غير واضحة ومتناقضة وتقيد الحريات (عبد الحميد ، ٢٠١٣م ، ٢٠) .

والتشريع هو قيام السلطة في الدولة بوضع القانونية في صورة مكتوبة ، ويطلق لفظ تشريع على مجموعة القواعد القانونية التي تصدر عن السلطة المختصة لتنظيم أمر من أمور الجماعة ، فيقال مثلا : تشريع العمل ، تشريع الضرائب ، تشريع المخدرات (منصور ، ١٩٩٥م ، ٩٨) .

ويقصد بالعوامل التشريعية : مجموعة السياسات القانونية واللوائح التنفيذية والتشريعات والقيادة وأساليب اتخاذ القرارات والعوامل الخارجية والاستقرار السياسي في الوحدة الحكومية (إبراهيم ، ٢٠٠٨م ، ٤٧).

والدستور هو : " الوثيقة القانونية التي تتضمن القواعد المتعلقة بنظام الحكم في الدولة في مرحلة معينة من تاريخها ، والتي تصدر عن الهيئة المختصة بإصدارها ، وفقا للإجراءات الشكلية الخاصة المحددة(مراد ، ٢٠١٣م ، ٧٨) .

والدستور هو القانون الوضعي الأسمى صاحب الصدارة ، وعلى مَنْ دونه من تشريعات النزول عند أحكامه وإهدار ما سواها ؛ فهو أهم عقد اجتماعي بين الشعب والدولة بكافة سلطاتها في كونه يضع القواعد الحاكمة للعلاقة بين المواطن والنظام السياسي من ناحية ، وتحدد حقوق المواطنة وواجباتها من ناحية أخرى ، كما يحدد اختصاصات السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ، وينظم العلاقات بينها من خلال تحقيق التوازن بين هذه السلطات (الدهشان ، ٢٠١٥م ، ٧٨) .

هذا ولقد عرَّفت (عبد الحي ، ٢٠١٦م) التشريعات الدستورية على أنها : عقد اجتماعي بين الشعب والدولة بكافة سلطاتها ، يكتب في صورة نصوص تشريعية ، تحدد القواعد الحاكمة للعلاقة بين المواطن والنظام السياسي ، يقر حقوق المواطنة وواجباتها ، كما يحدد اختصاصات السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وينظم العلاقات بينها .

وتقصد الباحثة بالتشريعات الدستورية في مجال مجانية التعليم الأساسي : السياسات واللوائح والإجراءات التشريعية الكفيلة بدعم وتحقيق المجانية في التعليم الأساسي سواء فيما يتعلق بالنواحي المادية أو البشرية .

خطوات السير في البحث :

وفقا لموضوع البحث والمنهج المستخدم فيه ، وما قدمه من تساؤلات سارت الباحثة في البحث الحالي وفقاً للخطوات الآتية :

أ- الإطار العام للبحث : وهو ما عرضت فيه الباحثة الدراسات والبحوث السابقة التي لها صلة بموضوع البحث الحالي كتعريف بالدراسة ، ثم عرضت لمشكلة الدراسة وأهميتها وحدودها والمنهج المستخدم والأدوات التي اعتمدت عليها الباحثة والمصطلحات وخطوات السير في البحث .

ب- الإطار النظري للبحث : وجاء هذا الجزء مكوناً من :

١- الجزء الأول : تناولت فيه الباحثة مفهوم المجانية كما جاءت في الدستور المصري ومشكلات تحقيقها ، وذلك من خلال ما كتب حولها في أدبيات التربية والدراسات السابقة ذات الصلة بهذا الموضوع ، وذلك للإجابة عن التساؤل الأول من تساؤلات البحث وهو : ما مفهوم مجانية التعليم الأساسي كما جاءت في الدستور المصري ؟

٢- إجراءات الدراسة الميدانية : وفي هذا الجزء تناولت الباحثة أهداف الدراسة الميدانية وأدواتها وعينة الدراسة وأسلوب اختيارها ، وبعد ذلك المعالجة الإحصائية والتحليل الإحصائي لنتائج الدراسة ، وذلك للإجابة عن التساؤل الثاني من تساؤلات البحث وهو : ما واقع مجانية التعليم الأساسي في محافظة سوهاج ؟

٣- خلاصة البحث وأهم المقترحات الجديدة لدعم مجانية التعليم الأساسي في مصر ، وذلك للإجابة عن التساؤل الثالث من تساؤلات البحث وهو : ما التصور المقترح لدعم مجانية التعليم الأساسي في مصر على التشريعات الدستورية ؟

الإطار النظري :

يشتمل الإطار النظري للبحث على ما يلي :

أولا :مجانية التعليم الأساسي في التشريع الدستوري :

يعد الدستور الوعاء الذي يضمن الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين ، والتي لا تتجاوز النزول عنها ، أو إصدار التشريعات بما يخالفها . وكان دستور عام ١٩٢٣م أول دستور يصدر في مصر يكفل لكل مواطن حقوقاً وحريات عدَّدها الدستور من بينها الحق في المساواة وعدم التمييز ، وحرية التعبير ، والعقيدة .

والمجانية كلمة تبعث الإحساس بالارتياح في قلوب الناس وتخدعهم كثيراً ويكتشفوا في نهاية الأمر أنهم يدفعون الكثير والكثير في مقابل هذا الشيء المجاني ، وأقرب مثال لذلك هو التعليم المجاني في مصر ؛ فمجانية التعليم في مصر بدأت بجملة شهيرة للدكتور طه حسين هي : أن التعليم كالماء والهواء ، والمقصود بهذه الجملة هو أن التعليم لا يقل أهمية عن الهواء الذي يتنفسه الإنسان والماء الذي يشربه .

وفي ضوء فلسفة المجتمع المصري والتي تظهر من خلال الدستور جاء في المادة ١٩ من دستور ٢٠١٤م (التعليم حق لكل مواطن ، هدفه بناء الشخصية المصرية والحفاظ على الهوية الوطنية وتأصيل المنهج العلمي في التفكير وتنمية المواهب وتشجيع الابتكار وترسيخ القيم الحضارية والروحية وإرساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز ، وتلتزم الدولة بمراعاة أهدافه في مناهج التعليم ووسائله وتوفيره وفقا لمعايير الجودة العالمية ، والتعليم إلزامي حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها وتكفل الدولة مجانيته بجميع مراحله المختلفة ي مؤسسات الدولة التعليمية وفقا للقانون " (دستور مصر الصادر عام ٢٠١٤م).

ووفقاً لهذه المادة من الدستور تتحدد السياسة التربوية في مصر ؛ لذا لابد أن تعمل كل الجهات المعنية في المجتمع على عمل سياسة تربوية تتبنى هذه المادة وتسير وفقا لها ؛ وعليه ينبغي أن يحصل الأطفال على فرص متساوية لدخول المدرسة بغض النظر عن الجنس أو الأصل أو الدين أو العرق أو الوضع الاجتماعي أو الاقتصادي .

ولقد نصت عديد من الصكوك والمواثيق الدولية على إقرار الحق في التعليم ومسئولية الدولة عن كفالته لكل مواطن في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المادة ٢٦ والتي تنص على : أن لكل شخص حق في التعليم ويجب أن يوفر التعليم مجاناً ، على الأقل في مرحلتيه الابتدائية والأساسية. ويكون التعليم الابتدائي إلزاميا. ويكون التعليم الفني والمهني متاحاً للعموم . ويكون التعليم العالي متاحاً للجميع تبعا لكفاءتهم . ويجب أن يستهدف التعليم التنمية الكاملة لشخصية الإنسان وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية . كما يجب أن يعزز التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الأمم وجميع الفئات العنصرية أو الدينية ، وأن يؤيد الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة لحفظ السلام . وكذلك للآباء، على سبيل الأولوية ، حق اختيار نوع التعليم الذي يُعطى لأولادهم . (http://www.un.org)

إن التعليم حق لكل شخص تكفله الدساتير والمواثيق الدولية ، وينبغي أن يوفر مجاناً على الأقل في مرحلة التعليم الأساسي ، باعتبارها من أخطر المراحل في تشكيل ثقافة ووعي الناشئين ، وباعتبارها حجر الأساس في عملية التطوير والتحديث .

وإن هناك ضرورة ملحة لأن ينهج التعليم نهج العدل والتكافؤ والديمقراطية ، ويصبح البحث عن مدى توافر العدل في مجتمع وممارسة الديمقراطية رهنا بمدى توافر العدل التربوي الذي يعني حصول الإنسان على حقه في التعليم والتربية دون أن يحول بينه وبين هذا عوائق لون أو جنس أو نوع أو امتيازات طبقية أو عقيدة أو مذهب أو قدرة مالية أو غير هذا أو ذاك من معوقات (علي ، ٢٠٠٣م ، ١١) . فمجانية التعليم حق أقرته الدولة والتزمت به وأمر واجب التقدير والاحترام .

إن مشكلات النظام التعليمي تكمن خارجه وتعود بالدرجة الأولى إلى أسباب اقتصادية واجتماعية ولا شك في ضوء كل الزيادة الكمية لأعداد التلاميذ والتوسع فيها بشكل غير مسبوق أن تصبح المخصصات المالية (التمويل) في أمس الحاجة إلى الزيادة ؛ حيث إن زيادة الموارد المالية المخصصة للتعليم ورفع ميزانية التعليم يعد أحد الحلول للقضاء على المشكلات التي تواجه النظام التعليمي وعلى رأسها الدروس الخصوصية (بدران ، ٢٠٠٧م ، ٥٨) .

من هنا فإن مجانية التعليم لم تخفف مما تعاني منه الأسر الفقيرة ؛ حيث تنفق الأسر الكثير في سبيل تعليم الأبناء سواء فيما يتعلق بأجور المواصلات أو الأدوات أو الملابس أو المدرسين ، علاوة على نفقات الاستعانة بالدروس الخصوصية التي أصبحت واقعاً مفروضاً على كل الأسر بلا استثناء .

وفي دراسة (Haim Shaked, 2016) حول رسوم مشاركة الوالدين في النفقات المدرسية في إسرائيل ، أظهرت النتائج أن السياسة الإسرائيلية فيما يتعلق بمدفوعات الأبوين لها ثلاث بنود رئيسة هي : مدفوعات أساسية مرتفعة ، ومدفوعات لأنشطة التعلم ، وعدم كفاية الإنفاذ ؛ فعديد من البلدان في جميع أنحاء العالم توفر لجميع الأطفال التعليم المجاني . ومع ذلك في بعض الأحيان هناك رسوم تفرض على المستخدم في المدارس العامة الممولة في جميع أنحاء العالم .

وهذا يؤكد أن النفقات الأسرية على التعليم على مستوى العالم وليس في مصر فقط في زيادة مستمرة ، حتى مع إقرار مبدأ مجانية التعليم ، وضرورة توفيره لجميع الأطفال ، هناك رسوم تفرض على الأسرة مقابل الخدمة التعليمية لأبنائها .

إن إقرار مجانية التعليم في مصر على أساس مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ، وجوهره توفير إمكانيات حصول أبناء المجتمع على التعليم بوصفه حقاً أساسياً من حقوق الإنسان ، لا ينبغي أن يُحرم منه فرد بسبب الجنس أو النوع أو الدين أو المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي ، غير أن التوسع في التعليم والتزايد الضخم في أعداد المتعلمين ، مع قصور موارد الدولة المالية عن الوفاء باحتياجات هذا التوسع أثَّر سلباً على جودة التعليم وكفاءته ، وأصبح من الضروري تدبير الوسائل الكفيلة لجعل التعليم الجيد متاحاً للجميع (محمود وناس ، ٢٠٠٣م ، ٢١٣) .

ففي دراسة (Sharmila Gamlath, 2013) أشارت إلى أن أي إصلاح لنظام التعليم لابد أن يرتبط بتحسين جودة التعليم الحكومي وتشجيع مشاركة أكبر للقطاع الخاص .

وعليه فإن البحث عن وسائل وسبل لدعم مجانية التعليم في مصر أصبح ضرورة ملحة ؛ للمحافظة على هذه المجانية من ناحية ، والمحافظة على جودة التعليم من ناحية أخرى ، وإذا كان هذا ضروري بالنسبة لمراحل التعليم في مصر بصفة عامة ، فإنه في مرحلة التعليم الأساسي أشد ضرورة وأكثر إلحاحاً.

إن قضية مجانية التعليم في مصر حارت أقلام أصحاب المهنة حولها ما بين مؤيد ومعارض وساكت ؛ فالمؤيدون للمجانية حريصون على إعطاء فرصة التعليم لكل الناس ، وهذا ما دعت إليه نصوص الدستور ، وعلى الدولة أن تجعل التعليم هو المشروع الأساسي لها قبل توجهاتها إلى مشاريع أخرى ، مهما كانت لها مكانتها وقيمتها ، وليكن المشروع الدائم لمصر هو التعليم ، ولكن المعارضون للمجانية ينادون بالواقعية في حل مشكلات التعليم ، لأن كل مشروع له صاحب ، وشيوع المسؤولية في إطار المجانية جعل المال العام نهبا لكل عابث ومخرب ، وكانت نتيجة المجانية خرابا ودمارا لكل المؤسسات التعليمية في مصر ، أما الساكتون فإنهم المستفيدون من تدهور التعليم (الصباغ ، ٢٠١٧م ، ٨٦ – ٨٧).

من هنا يمكن القول إن قضية مجانية التعليم في مصر قضية متشابكة ومعقدة ويدور حولها خلاف كبير ، رغم أنها بنص الدستور حق دستوري ومطلب اجتماعي ؛ لذا لابد من اتفاق جميع الرؤى والتوجهات حول ضرورتها وأهميتها لإحداث نوعاً من التوازن والعدالة الاجتماعية بين فئات المجتمع المختلفة .

فالتعليم يرتبط ارتباطاً عضوياً بالمجتمع ، ويتأثر بمدى التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي يعيشه المجتمع ، كما أنه ليس امتيازاً تتفرد به الطبقات الارستقراطية الميسورة ، "وتؤكد بعض الدراسات أن النظام التعليمي في مصر لا يستطيع تحقيق الاستيعاب الكامل لجميع من هم في سن الإلزام ، وعلى الرغم من زيادة أعداد المدارس والفصول إلا أن كثافة الفصول ما زالت مرتفعة ، وعليه يتضح أن النظام التعليمي في مصر يوجد به نوعاً من الإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية " (الباسل ، ٢٠١٣م) .

وفي دراسة لـ (التهامي ، ٢٠٠٨م) استهدفت التعرف على مفهوم العدالة الاجتماعية ومعايير تحققها في منظومة التعليم الأساسي ، توصلت إلى انخفاض نسبة الإنفاق على التعليم ، وزيادة نسبة المعلمين غير المؤهلين تربوياً بالمدارس الابتدائية ، علاوة على وجود فجوة بين محافظات الجمهورية في توزيع المدارس الخاصة والتجريبية .

إن التمويل المناسب للتعليم قبل الجامعي في مصر يتركز في عنصرين أساسيين : الأول: هو تعديل نظام الأجور والمرتبات لكادر المعلمين بما يحفظ كرامتهم ويتناسب مع مقتضيات ضرورات المعيشة ، والثاني: تخصيص اعتمادات مناسبة لبناء المدارس والنزول بتكدس وكثافة الفصول إلى المتوسط المناسب أي ٣٠ تلميذ/ فصل ، وهو ما يحتاج إلى بناء ٣٥ ألف إلى ٤٠ ألف فصل جديد خلال السنوات الخمس القادمة أي بمتوسط ألف مدرسة إلى ١٢٠٠ مدرسة سنوياً خلال تلك الفترة ، وهذان العنصران يحتاجان إلى تمويل إضافي يعادل حوالى ثلاثين ملياراً ، إضافية على الاعتمادات السائدة في العام ٢٠١٨/٢٠١٧ ، وهى قدرات مالية متاحة في المجتمع إذا ما أمكن استنفار طاقة المجتمع المصري وفئاته المختلفة ، وفقاً لخطة عمل منظمة ومدروسة ، إضافة إلى مجموعة من الإجراءات والسياسات ترد الاعتبار " للنظام التعليمي الحكومي الرسمي" ولمفهوم المشاركة المجتمعية ، وفي إطار احترام الحق الدستوري "بالمجانية" (https://www.masrawy.com).

ولطالما أثارت قضية إشراك القطاع الخاص في مجال التعليم النقاش الحاد والانقسام في الآونة الأخيرة ، ويمكن القول إن هذا النقاش أصبح أكثر حماساً استجابة لصعود أشكال جديدة من الخصخصة ومشاركة غير حكومية في التعليم . ويشمل القطاع الخاص حالياً تنوعاً هائلاً من الجهات الفاعلة التي تشارك ليس فقط في توفير المدارس ، ولكن أيضاً في مجموعة متنوعة من آليات تمويل التعليم وعمليات صنع السياسات (Francine Menashy , 2014) .

وعليه فإن إصلاح التعليم الحكومي وجودته في أي دولة يتوقف على مشاركة جميع القطاعات في هذه الدولة ، وفي مصر لابد أن يكون للقطاع الخاص دور في النظام الجديد الذي يعتمد على تعليم التلاميذ المهارات الحياتية والمهارات المؤهلة لسوق العمل من خلال ضخ الاستثمارات في قطاع التعليم .

وفي دراسة لـ (Sujit Kalidas, Andrew Kelly, Alastair Marsden, 2014) استهدفت استكشاف التحديات التي تواجهها صناعة الصناديق الاستثمارية Venture Capital (VC)في نيوزيلندا (NZ) عند الحصول على رأس مال جديد . في نيوزيلندا هناك فجوة كبيرة حالياً للشركات التي تسعى للتمويل الرأسمالي ما بين ٢ و ١٠ مليون دولار لتسويق المنتجات والأفكار الجديدة . كما أن الاحتياجات التمويلية المقدرة للجيل القادم من المؤسسات في نيوزيلندا في مرحلة مبكرة تبلغ حوالي ٢ مليار دولار من الاستثمارات على مدى السنوات العشر القادمةNZVIF) ، وتشير النتائج إلى أن عدم وجود عوائد تاريخية ثابتة يمكن إثباتها من صناديق VC المقيمة في نيوزيلندا هو عائق كبير أمام زيادة رأس المال الجديد . ويلاحظ مديرو الصناديق والوسطاء أيضاً أن هناك نقصاً في الكيانات المحلية التي لديها القدرة والرغبة الحالية للاستثمار في VC. وقد يشير ذلك جزئياً إلى أن مستثمري شركة VC غير راغبين في استثمار المزيد من رأس المال في صناديق NZ VC حتى يدرك الصندوق الحالي استثماراتهم الحالية .

يتبيَّن من الدراسة السابقة أنه يمكن الاعتماد على الشركات الاستثمارية في تمويل التعليم والحصول على رأس مال جديد عن طريق صناعة الصناديق الاستثمارية ، لكن هذا يلزم وجود عوائد ثابتة يمكن إثباتها في الصناديق الاستثمارية ، علاوة على ضرورة تعاون الكيانات المحلية التي لديها القدرة والرغبة في الاستثمار.

ومجانية التعليم حق مكفول لكل مصري ، ولتحقيق جودة أفضل للعملية التعليمية يمكن أن يتم توفير تمويل إضافي بمشاركة فاعلة من المجتمع بكافة أطرافه (منتدى الإصلاح العربي ، ٢٠٠٤م ، ١٣) .

وتجدر الإشارة إلى وجود ثلاثة مصادر لتمويل التعليم في مصر وهي : التمويل العام : والذي يتكون من نصيب التعليم في الموازنة الحكومية ، وصندوق دعم المشروعات التعليمية للتعليم قبل الجامعي ، والمساعدات والمنح الأجنبية . والتمويل من القطاع الخاص : ويأتي في صورة استثمارات خاصة أو في صورة تبرعات من مؤسسات القطاع الخاص في إطار تنمية المجتمع من خلال مسؤوليته الاجتماعية . والتمويل من القطاع العائلي : والذي يأتي في أغلبه في شكل استثمارات من هذا القطاع في قطاع التعليم عن طريق ما ينفقه أولياء الأمور من نفقات للدروس الخصوصية والرسوم المدرسية والتبرعات المختلفة ، فضلا عن نفقات الكتب والمذكرات الخارجية والأدوات الكتابية (أبو خليل ، ٢٠١٠م ، ٦٩-٧٠) .

ومن مظاهر عدم الكفاءة في الإنفاق على التعليم تفاقم الإنفاق العائلي على التعليم ، والذي يتمثل في زيادة نسبة الدروس الخصوصية ؛ فهي مشكلة قومية تخل بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ، ففي دراسة لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء أشارت إلى أن ما تنفقه الأسر المصرية على الدروس الخصوصية يصل إلى ١٥ مليار سنويا ، أي ما يعادل ٢٠% من ميزانية الأسر ، هذا بالإضافة إلى حوالي ١٠% تكاليف على باقي المستلزمات التعليمية من ملابس وكتب وأجور نقل (الطويلة ، ٢٠٠٦م ، ١١-١٤).

وعليه فإن الدروس الخصوصية تمثل عبئاً ثقيلاً على الأسر المصرية ؛ لأنها تلتهم ميزانية الأسرة وتحمِّل الأسرة المصرية ما لا تطيق من المصروفات ، علاوة على ما تتحمله الأسرة المصرية من مصروفات للكتب والأدوات والمواصلات وغير ذلك .

مما سبق يتبين مدى خطورة الدروس الخصوصية إحدى الظواهر المعاصرة التي أصابت المجتمعات العربية ، إلى درجة أنها اعتبرت خطراً واقعياً يعاينه كل من المسؤولين وأولياء الأمور والتلاميذ . فهذه الظاهرة ذات متغيرات متداخلة (الطالب والمادة الدراسية والمعلم والامتحانات وولي الأمر) ، وعليه فلابد من وقفة جادة للتصدي لهذه الظاهرة من كافة فئات المجتمع .

والدروس الخصوصية بصورتها الراهنة إحدى محصلات تفاعلات المؤشرات الكمية والكيفية للبيئة التربوية في المدارس ؛ فهي فضلاً عن كونها معوقاً أمام مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية تدعم قيماً هابطة ، وتكرس الطابع اللفظي في التعليم ، والتحدي الأكبر الذي تفرضه يتمثل في إضعافها لقيمة المدرسة (الخميسي ، ٢٠٠٢م ، ٣٦٤) .

وتعتمد غالبية دول العالم مجانية التعليم لاسيما في مراحله الأساسية حتي الثامنة عشر من عمر الطلاب رغبة في بناء أجيال جديدة لا تحول فيها الظروف وفقر الأهل دون استكمال هذا البناء ، صحيح أن هناك دول مجانية التعليم فيها أصبحت هي والعدم سواء لكن هناك خمس دول متقدمة وقوية ورأسمالية تنتهج الاقتصاد الحر ومع ذلك تلتزم بمجانية التعليم ، والتعليم من الحقوق طبقاً لمواثيق الأمم المتحدة . وتلك الدول الرأسمالية الخمس هي : أمريكا وبريطانيا واليابان وفرنسا وألمانيا (https://alhayatnews.net) .

فالتعليم في الولايات المتحدة يعد مسؤولية أساسية ومسؤولية محلية . الدول والمجتمعات ، وكذلك المؤسسات العامة والخاصة من جميع الأنواع ، التي تنشئ المدارس والكليات ، وتسهم في تطوير المناهج الدراسية ، وتحديد متطلبات الالتحاق والتخرج . ولا تزال الأدوار المناسبة للدولة في تعليم جميع الأطفال تشكل قضية مثيرة للقلق ، قانون تعليم الأفراد ذوي الإعاقات يفرض التعاون والإبلاغ بين وكالات التعليم الحكومية والهيئات الفيدرالية . ويجب على الهيئات التعليمية الحكومية بدورها ضمان أن المدارس المحلية والمدرسين يلبون المعايير التعليمية للدولة . وتثير أهمية هذه المسؤولية جدلاً حول كيفية تنفيذ التعليم العام وما هي اتجاهات السياسة العامة والحكومات المحلية . من الواضح أن تعزيز برامج التعليم العام لفائدة جميع الطلاب يتطلب عملية تغيير النظام ، في مقابل البرامج المعزولة والممارسات التعليمية الباطلة التي غالباً ما تكون مشتركة مع البرمجة في بعض المناطق التعليمية (Sunday Obi , 2015).

وفي دراسة عن وضع التعليم في سيريلانكا (Sharmila Gamlath, 2013) استهدفت وصف نظام التعليم في سريلانكا ، ومناقشة الإصلاحات التي تم تنفيذها في المدارس والجامعات ومؤسسات التعليم المهني في الماضي القريب واقتراح إصلاحات مثمرة محتملة مع تحديد مختلف القيود التي يمكن أن تؤثر على تنفيذها. أظهرت النتائج الحاجة

إلى إصلاح كبير لنظام التعليم في سريلانكا ، لا سيما فيما يتعلق بتحسين جودة التعليم الحكومي وتشجيع مشاركة أكبر للقطاع الخاص .

وعليه فإن يمكن المحافظة على مجانية التعليم الأساسي في مصر والنهوض بها إذا وجدت سياسة تعليمية وطنية قادرة على إضفاء الطابع العالمي على التعليم الأساسي وتوفيره لجميع الأطفال بين ٦-١٤ وهو التزام دستوري ، والتركيز على تعليم الكبار والتعليم المستمر ، وإنشاء مراكز للتميز ، ومدارس نموذجية في كل منطقة ، هذا بالإضافة إلى تطوير جذري للمناهج الدراسية بما يتلاءم مع البيئة الاجتماعية للتلاميذ ، علاوة على تطوير التعليم الفني باعتباره أكبر مصنع للقوى العاملة المدربة ، وكل ذلك يتم بمشاركة الهيئات الخيرية ومنظمات المجتمع المدني .

وتشير المواد الخاصة بالتعليم في دستور (٢٠١٤) إلى الأهمية المتعاظمة التي أولاها هذا الدستور للتعليم ، والتي تعد من المميزات الفريدة لهذا الدستور الذي انفرد بها عن الدساتير السابقة . يتضح هذا الاهتمام المتعاظم من خلال التأكيد على حل قضايا التعليم ، وسبل تطويره ، وتخصيص مواد لزيادة تمويله ، وتوفير متطلبات هذا التطوير . لقد أدرك هذا الدستور بنصوصه أن التعليم قضية أمن قومي ، وأنه حق كالماء والهواء ، وهذه أمور تستلزم من القائمين على شؤون التعليم أن يبذلوا جهودهم لترجمة تلك المواد الجوهرية الحاكمة إلى سياسات وتشريعات وخطط للتعليم تعزز الأمن القومي ، وتحافظ بقوة على الانتماء للوطن (عمران ، ٢٠١٨م ، ٨).

وهناك مؤشر واضح في دستور ٢٠١٤م على مسؤولية الدولة في الإنفاق على التعليم قبل الجامعي ؛ حيث أكد على ذلك الدستور في أكثر من مادة ، حيث أكد على التزام الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم قبل الجامعي – لا تقل عن ٤%- من الناتج القومي الإجمالي ، تتصاعد تدرجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية (المادة ١٩ من دستور ٢٠١٤ ، الفقرة الثالثة) .

ويعد مؤشر الإنفاق على التعليم أحد أكثر المؤشرات أهمية في تحديد مجانية التعليم وجودته ، والتي تُظهر مدى اهتمام الدولة بتنمية العنصر البشري لديها ، ومدى التزام الدولة بالإنفاق على المنظومة التعليمية في مصر وكفالتها لحق المواطن في الحصول على الخدمة

التعليمية المجانية وبجودة عالية (مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، ٢٠١٤م ، ٣٢) .

ويبين الجدول التالي الانفاق العام على التعليم والتعليم قبل الجامعي ، ٢٠١٧م من (٢٠٠٧/٢٠١٧) : (جمهورية مصر العربية ، الكتاب الإحصائي السنوي ، ٤١٢) :

جداول رقم (١)
الإنفاق العام على التعليم ، والتعليم قبل الجامعي من (٢٠٠٧/٢٠١٧)

البيان	٠٨/٠٧	٠٩/٠٨	١٠/٠٩	١١/١٠	١٢/١١	١٣/١٢	١٤/١٣	١٥/١٤	١٦/١٥	١٧/١٦
١- الإنفاق العام للدولة	٢٤٤٤٠٦١	٣٤٣٩١٢	٣٢٣٩١٧	٤٠٣١٦٨	٤٩٠٥٩٠	٥٣٣٧٨٥	٦٨٩٣٢٧	٨٦٤٥٦٤	٨٦٤٥٦٤	٩٧٤٧٩٤
٢- الإنفاق العام على التعليم	٣٠٩٥٩	٣٥٨٩٧	٤١٦٨٣	٤٧٠٥٤	٥١٧٧١	٦٤٠٣٥	٨٠٨٦٠	٩٤٣٥٥	٩٩٢٦٣	١٠٣٩٦٢
٣- الإنفاق على التعليم / الإنفاق العام %	١٢.٧	١٠.٤	١٢.٩	١١.٧	١٠.٦	١٢.٠	١١.٧	١٢.٠	١١.٥	١٠.٧
٤- الإنفاق العام على التعليم قبل الجامعي :	٢٠٩١٩	٢٢٣٥٥	٢٦٤٦٧	٣١٢٣٨	٣٤٣٣٦	٤٢٦٨٧	٥٥٠٢٩	٦٧٨٠٢	٦٩٣٠٤	٧٢٤٠٢
٥- الإنفاق العام على التعليم قبل الجامعي / الإنفاق العام %	٨.٦	٦.٥	٨.٢	٧.٧	٧.٠	٨.٠	٨.٠	٨.٦	٨.٠	٧.٤
٦- الإنفاق العام على التعليم قبل الجامعي /الإنفاق على التعليم %	٦٧.٦	٦٢.٣	٦٣.٥	٦٦.٤	٦٦.٣	٦٦.٧	٦٨.١	٧١.٩	٦٩.٨	٦٩.٦

يتضح من الجدول السابق تفاوت نسب الإنفاق على التعليم من عام إلى آخر بالنسبة للإنفاق العام للدولة ، وتفاوت نسب الإنفاق أيضاً على التعليم قبل الجامعي بالنسبة للإنفاق العام على التعليم بمختلف أنواعه ، ومن الواضح أن هذه النسب تختلف باختلاف الناتج القومي من عام إلى آخر .

بهذا العرض الموجز تكون الباحثة قد ألقت بعض الضوء على الإطار النظري للبحث الحالي ، وفيما يلي تعرض لإجراءات الجانب الميداني (التطبيقي) للبحث الحالي .

إجراءات الجانب الميداني (التطبيقي) :

تمهيد:

تناولت الباحثة في الجزء السابق الإطار النظري للبحث الحالي من حيث مفهوم مجانية التعليم الأساسي كما جاء في الدستور المصري ، ومظاهر عدم تحققه على أرض الواقع ، وستتناول في هذا الجزء إجراءات الجانب الميداني (التطبيقي) ، والذي يستهدف الوقوف على واقع المجانية في التعليم الأساسي بمحافظة سوهاج ، وذلك من خلال استبانة تم تطبيقها على عينة من المسؤولين عن التعليم الأساسي بمديرية التربية والتعليم والإدارات التعليمية والمدارس ، وعينة من أولياء الأمور بمحافظة سوهاج ، ويتضمن أهم إجراءات الدراسة الميدانية من حيث أهدافها وأدواتها ، وعينة الدراسة وتطبيق الأداة ، وحساب صدقها وثباتها ، والمعالجة الإحصائية المتبعة لتحديد نتائج الدراسة وتفسيرها.

وسوف تعرض الباحثة إجراءات هذا الجزء كما يلي : أهداف الدراسة الميدانية ، أداة الدراسة الميدانية ، عينة الدراسة الميدانية ، وتطبيق الأداة ، والمعالجة الإحصائية ، وفيما يلي تفصيل ذلك :

أولاً :أهداف الدراسة الميدانية :

استهدفت الدراسة الميدانية تحقيق الأهداف الآتية :

١. التعرف على واقع الوعي بمفهوم مجانية التعليم الأساسي بمحافظة سوهاج .

٢. الوقوف على واقع مجانية التعليم الأساسي بمحافظة سوهاج .

ثانياً : أدوات الدراسة الميدانية :

اختارت الباحثة الاستبانة كأداة بحثية لتحقيق أهداف الدراسة الميدانية ، نظراً لأنها من الأدوات التي تفيد في تحقيق أهداف الدراسة ، من العينات الكبيرة ، إضافة إلى سهولة تحليل النتائج وتفسيرها .

ثالثاً: تصميم أدوات الدراسة الميدانية:

لتحديد" واقع مجانية التعليم الأساسي بمحافظة سوهاج " تم بناء استبانة وجهت إلى عينة من المسؤولين عن التعليم الأساسي في المديرية والإدارات التعليمية والمدارس المختلفة بمحافظة سوهاج وعينة من أولياء الأمور ، من خلال الاعتماد على عدد من الإجراءات كما يلي :

1. **الاطلاع على بعض المراجع والدراسات العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع البحث الحالي .**
2. **مراجعة الإطار النظري للبحث الحالي .**
3. **عرض أداة الدراسة – الاستبانة – على مجموعة من السادة المحكمين من خبراء وأساتذة التربية في بعض الجامعات المصرية ؛ وذلك للاستفادة من توجيهاتهم وملاحظاتهم ، حيث أبدى الجميع عدة توجيهات وملاحظات استفادت منها الباحثة في الوصول إلى الصورة النهائية للاستبانة (١) .**

– وللوقوف على المقترحات التي يمكن من خلالها دعم مجانية التعليم الأساسي في مصر تم بناء استبانة وجهت إلى أساتذة وخبراء التربية في الجامعات المصرية (٢)

رابعاً: وصف أدوات الدراسة الميدانية:

أ–الاستبانة الأولى : (مقدمة لأساتذة وخبراء التربية في مصر) :

تكونت الاستبانة من جزأين :

أولها : البيانات الأساسية : واشتمل على : الاسم ، والجامعة ، والكلية ، والقسم ، والوظيفة الحالية .

ثانيها : محاور الاستبانة : وقد اشتمل هذا الجزء من الاستبانة على محور رئيس هو: " مقترحات جديدة لدعم مجانية التعليم الأساسي في مصر على ضوء التشريعات الدستورية "

---

[١]– نظر ملحق رقم (١) الصورة النهائية (للاستبانة الأولى) استبانة المسؤولين عن التعليم الأساسي وأولياء الأمور بمحافظة سوهاج .

[٢]– انظر ملحق رقم (٢) الصورة النهائية (للاستبانة الثانية) استبانة الخبراء وأساتذة التربية .

اندرج تحته ثمانية محاور فرعية هي : المحور الأول : " دور القطاع الخاص في دعم مجانية التعليم الأساسي " ، وعدد عباراته (٩) تسع عبارات ، والمحور الثاني : " دور منظمات المجتمع المدني في دعم مجانية التعليم الأساسي " ، وعدد عباراته (٩) تسع عبارات ، والمحور الثالث : " دور النقابات المهنية المختلفة في دعم مجانية التعليم الأساسي " ، وعدد عباراته (٩) تسع عبارات ، والمحور الرابع : " دور الجهود الأهلية والجمعيات الخيرية في دعم مجانية التعليم الأساسي " ، وعدد عباراته (٩) تسع عبارات ، والمحور الخامس : "دور الأغنياء ورجال الأعمال في دعم مجانية التعليم الأساسي" وعدد عباراته (٩) تسع عبارات والمحور السادس : " دور البنوك الوطنية والخاصة ومصلحة الضرائب في دعم مجانية التعليم الأساسي " ، وعدد عباراته (٩) تسع عبارات ، والمحور السابع "دور شركات الخدمات العامة في دعم مجانية التعليم الأساسي" ، وعدد عباراته (٩) تسع عبارات ، والمحور الثامن " دور وزارة التربية والتعليم " ، وعدد عباراته (٩) تسع عبارات ، وبهذا يصبح عدد عبارات الاستبانة كاملة (٧٢) اثنتين وسبعين عبارة .

ولقد توصلت الباحثة من خلال عرض هذه الاستبانة على عينة من خبراء وأساتذة التربية في الجامعات المصرية إلى النتائج الآتية :

المحور الأول: دور القطاع الخاص :

جاءت نسب موافقة خبراء وأساتذة التربية على المقترحات التي يمكن أن يقدمها القطاع الخاص لدعم مجانية التعليم الأساسي في مصر كما يوضحها الجدول الآتي :

جدول رقم (٢)

نسب موافقة أساتذة وخبراء التربية حول دور القطاع الخاص في دعم مجانية التعليم الأساسي

م	العبـــــــــــــــارة	التكرارات	النسبة المئوية للموافقة	الترتيب
١	المساهمه في إنشاء مدارس جديدة للتعليم الاساسي .	١٦	%١٠٠	١
٢	المساهمه في توفير الاثاث والتجهيزات اللازمه لمدارس التعليم الأساسي .	١٦	%١٠٠	١
٣	تبني التلاميذ الفقراء والإنفاق عليهم في مرحله التعليم الاساسي .	١٦	%١٠٠	١
٤	تبني التلاميذ الموهوبين في مرحلة التعليم الاساسي ورعايتهم .	١٣	%٨١	٤
٥	إحياء نظام الوقف التعليمي لزيادة مساحه مجانيه التعليم الأساسي .	١٤	%٨٧	٣
٦	إنشاء مراكز للتميز العلمي بمدارس التعليم الاساسي .	١٤	%٨٧	٣
٧	العنايه بالطلاب المتفوقين في مدارس التعليم الاساسي ، الامر الذي يؤهل هذه المدارس لتكون معامل للاختراعات والابتكارات .	١٢	%٧٥	٥
٨	إعفاء القطاع الخاص من جزء من الضرائب المستحقه عليه حال مشاركته في دعم ميزانية مدارس التعليم الأساسي .	١٣	%٨١	٤
٩	توفير ما يلزم من دعم تشريعي لإقامه نمط الشراكات التعاونيه بين مؤسسات القطاعين الخاص والحكومي في إقامة مدارس جديدة بمرحلة التعليم الأساسي .	١٥	%٩٤	٢

يتضح من الجدول السابق حصول عبارات المحور على نسبة موافقة عالية من أساتذة وخبراء التربية ، مما يوحي بأن هذه المقترحات إذا أمكن الأخذ بها يمكن أن تسهم بدرجة كبيرة في دعم مجانية التعليم الأساسي في مصر ، ولكن ترتيب هذه المقترحات جاء معبراً عن أن هناك مقترحات كانت نسبة الموافقة عليها ١٠٠% مثل العبارات رقم (١، ٢، ٣) ، يليهم العبارة رقم (٩) ، حيث جاءت نسبة الموافقة عليها ٩٤% ، يليها العبارتان رقم (٥ ، ٦) حيث جاءت نسبة الموافقة عليهما ٨٧% ، يليهما العبارتان رقم (٤ ، ٨) حيث جاءت نسبة الموافقة عليهما ٨١% ، يليهما العبارة رقم (٧) حيث جاءت نسبة الموافقة عليها ٧٥% ، وترى الباحثة أن المقترحات التي وردت في عبارات المحور جميعها يمكن الاستفادة منها في دعم مجانية التعليم الأساسي في مصر .

المحور الثاني : دور منظمات المجتمع المدني :

جاءت نسب موافقة خبراء وأساتذة التربية على المقترحات التي يمكن أن تقدمها منظمات مجتمع المدني لدعم مجانية التعليم الأساسي في مصر كما يوضحها الجدول الآتي :

جدول رقم (٣)

نسب موافقة أساتذة وخبراء التربية حول دور منظمات المجتمع المدني في دعم مجانية التعليم الأساسي

م	العبـــــــــــــــارة	التكرارات	النسبة المئوية	الترتيب
١	مساهمة منظمات المجتمع المدني في إنشاء مدارس للتعليم الأساسي في القرى الفقيرة والمناطق النائية .	١٦	%١٠٠	١
٢	مساهمة مدارس التعليم الأساسي في جهود مكافحة مشكلة الأمية بمقابل مادي يدعم ميزانيتها .	١٤	%٨٧	٣
٣	تقديم تعليم أساسي موازي أفضل من حيث تبني طرائق تدريس حديثة تركز على المتعلم .	١٠	%٦٣	٥
٤	المشاركة في تنمية الوعي المجتمعي بأهمية تحقيق الجودة في التعليم الأساسي .	١١	%٦٩	٤
٥	إنشاء صناديق تكافل اجتماعي في كل مركز وفي كل مدرسة بهدف دعم الأسر الفقيرة بمرحلة التعليم الأساسي .	١٦	%١٠٠	١
٦	إنشاء صندوق شعبي لتمويل التعليم الأساسي يشارك فيه الأفراد والمؤسسات بشكل تطوعي.	١٥	%٩٤	٢
٧	تفعيل استثمار موارد المحليات بشكل إيجابي في دعم برامج و أنشطة التعليم الأساسي .	١٥	%٩٤	٢
٨	تشجيع إدارة الوقف لتشغيل منشآت ومباني خاصة بها واستغلالها كمدارس للتعليم الأساسي .	٦	%٣٦	٧
٩	تخصيص مشروعات تابعة للوقف لدفع تكلفة الأنشطة التربوية ، أو شراء أجهزة ومعامل كهبات لمدارس التعليم الأساسي .	٩	%٥٦	٦

يتضح من الجدول السابق حصول عبارات المحور على نسب موافقة مختلفة من أساتذة وخبراء التربية ، مما يوحي بأن بعض هذه المقترحات إذا أمكن الأخذ بها يمكن أن تسهم بدرجة كبيرة في دعم مجانية التعليم الأساسي في مصر ، وهذه المقترحات تمثلت في العبارتين رقم (١، ٥) ، حيث جاءت نسبة الموافقة عليهما ١٠٠% ، وهذا يعني أن الموافقة عليهما كانت بالإجماع ، بينما جاءت نسبة الموافقة على المقترحات المتمثلة في العبارتين رقم (٦ ، ٧) ٩٤% ، وهذا يعني أن نسبة كبيرة وافقت على هذا ، وجاءت نسبة الموافقة على العبارة رقم (٢) ٨٧% ، وهي نسبة أيضا كبيرة ، وجاءت نسبة الموافقة على العبارة رقم (٤) ٦٩% ، وهي نسبة موافقة معقولة ، وجاءت نسبة الموافقة على العبارة رقم (٣) ٦٣% ، وهي نسبة معقولة أيضا ، وجاءت نسبة الموافقة على العبارة رقم (٩) ٥٦% ، بينما جاءت نسبة الموافقة على العبارة رقم (٨) ٣٦% ، وهي نسبة موافقة أقل من ٥٠% ، مما دعا الباحثة إلى استبعادها من المقترحات ، ولكن مجيء نسب باقي العبارات يدل على أن هذه المقترحات إذا أمكن الأخذ بها يمكن أن تسهم بدرجة كبيرة في دعم مجانية التعليم الأساسي في مصر .

المحور الثالث : دور النقابات المهنية المختلفة :

جاءت نسب موافقة خبراء وأساتذة التربية على المقترحات التي يمكن أن تقدمها النقابات المهنية المختلفة لدعم مجانية التعليم الأساسي في مصر كما يوضحها الجدول الآتي :

جدول رقم (٤)

نسب موافقة أساتذة وخبراء التربية حول دور النقابات المهنية المختلفة في دعم مجانية التعليم الأساسي

م	العبـــــــــــــارة	التكرارات	النسبة المئوية	الترتيب
١	مساهمة نقابات المهندسين بجزء من الرسوم الهندسية لمباني مدارس التعليم الأساسي .	١٦	١٠٠%	١
٢	مساهمة نقابة الاطباء بالكشف الدوري بالمجان على تلاميذ التعليم الأساسي .	١٦	١٠٠%	١
٣	مساهمة نقابة المهندسين بالصيانة الدورية لمباني مدارس التعليم الأساسي.	١٤	٨٧%	٣
٤	مساهمة نقابة المعلمين في تدريب المعلمين قبل واثناء الخدمة على أحدث استراتيجيات التعليم الحديثة .	١٥	٩٤%	٢
٥	مساهمة نقابة الصيادلة في توفير العلاج بالمجان لتلاميذ ومعلمي التعليم الأساسي في القرى الأكثر فقرا .	١٦	١٠٠%	١
٦	مساهمة نقابة الزراعيين في زراعة بعض الاشجار المثمرة في مدارس التعليم الأساسي .	١٦	١٠٠%	١
٧	مساهمة نقابة التطبيقيين بعمل مشروعات بحثية حول مشكلات التعليم الأساسي ووضع حلول عملية لها .	١٢	٧٥%	٤
٨	مساهمة نقابة الإعلاميين بتصميم برامج إعلامية بغرض تثقيف تلاميذ ومعلمي التعليم الاساسي وترقية أفكارهم تجاه قضايا الوطن .	٧	٤٤%	٥
٩	مساهمة نقابة العلميين بتصميم مناهج دراسية ومقررات تكنولوجية متطورة بالتعليم الأساسي .	٧	٤٤%	٥

يتضح من الجدول السابق حصول عبارات المحور على نسب موافقة مختلفة من أساتذة وخبراء التربية ، مما يوحي بأن بعض هذه المقترحات إذا أمكن الأخذ بها يمكن أن تسهم بدرجة كبيرة في دعم مجانية التعليم الأساسي في مصر ، وهذه المقترحات تمثلت في العبارات رقم (١، ٢، ٥، ٦) ، حيث جاءت نسبة الموافقة عليهما ١٠٠% ، وهذا يعني أن الموافقة على هذه المقترحات كانت بالإجماع ، بينما جاءت نسبة الموافقة على المقترح المتمثل في العبارة رقم (٤) ٩٤% ، وهذا يعني أن نسبة كبيرة وافقت على هذا المقترح ، وجاءت نسبة الموافقة على العبارة رقم (٣) ٨٧% ، وهي نسبة أيضا كبيرة تدل على موافقة أفراد العينة على هذا المقترح ، وجاءت نسبة الموافقة على العبارة رقم (٧) ٧٥% ، وأخيرا جاءت نسبة موافقة خبراء وأساتذة التربية على المقترحات التي جاءت في العبارتين رقم (٨ و ٩) ٤٤% وهي نسبة موافقة أقل من ٥٠% ، مما دعا الباحثة إلى استبعادهما من المقترحات ، ولكن مجيء نسب باقي العبارات يدل على أن هذه المقترحات إذا أمكن الأخذ بها يمكن أن تسهم بدرجة كبيرة في دعم مجانية التعليم الأساسي في مصر .

المحور الرابع : دور الجهود الأهلية والجمعيات الخيرية :

جاءت نسب موافقة خبراء وأساتذة التربية على المقترحات التي يمكن أن تقدمها الجهود الأهلية والجمعيات الخيرية لدعم مجانية التعليم الأساسي في مصر كما يوضحها الجدول الآتي :

جدول رقم (٥)
نسب موافقة أساتذة وخبراء التربية حول دور الجهود الأهلية والجمعيات الخيرية في دعم مجانية التعليم الأساسي

م	العبـــــــــــارة	التكرارات	النسبة المئوية	الترتيب
١	نشر ثقافة التحول من فكرة كون دعم مجانية التعليم الأساسي مسؤولية الحكومة إلى فكرة اعتبار هذا مشروع قومي قائم على تعاون الجميع .	١٣	%٨١	٤
٢	إنشاء مدارس للتعليم المهني لتعليم تلاميذ التعليم الأساسي حرف معينة بجانب تعليم القراءة والكتابة بالتعاون مع الورش والمصانع الأهلية .	١٤	%٨٧	٣
٣	فتح مدارس أهلية في مجال التعليم الأساسي من أجل تخفيف العبء الاقتصادي على كاهل الدولة في هذا المجال .	١٥	%٩٤	٢
٤	التفكير في توفر التعليم الأساسي للفتيات حتى المرحلة الثانوية في المناطق النائية .	١٥	%٩٤	٢
٥	تقديم مساعدات مادية للأسر الفقيرة لاستكمال تعليم أبنائهم في مرحلة التعليم الأساسي .	١٦	١٠٠ %	١
٦	تحسين أحوال الأسر الفقيرة في الريف المصري من خلال دعمهم مادياً ، حتى تتحمس هذه الأسر لمواصلة تعليم أبنائها لنهاية مرحلة التعليم الأساسي .	١٤	%٨٧	٣
٧	تشجيع الجمعيات الأهلية والجهود الشعبية على المشاركة الفعلية في تمويل التعليم الإلزامي .	١٥	%٩٤	٢
٨	توفير سبل الرعاية الصحية والثقافية لأولياء أمور تلاميذ التعليم الأساسي في الريف المصري .	١٥	%٩٤	٢
٩	مساهمة الجمعيات الخيرية في دعم الإنفاق على المتطلبات والتجهيزات المادية اللازمة لمدارس التعليم الأساسي .	١٥	%٩٤	٢

يتضح من الجدول السابق حصول عبارات هذا المحور على نسب موافقة كبيرة ودالة من أساتذة وخبراء التربية ، مما يوحي بأن هذه المقترحات إذا أمكن الأخذ بها يمكن أن تسهم بدرجة كبيرة في دعم مجانية التعليم الأساسي في مصر ، ولكن جاءت نسب الموافقة على هذه المقترحات مختلفة فمثلا : كانت نسبة الموافقة على العبارة رقم (٥) ١٠٠% ، يليها العبارات رقم (٣ ، ٤ ، ٧ ، ٨ ، ٩) حيث كانت نسبة الموافقة عليها ٩٤% ، يليهم العبارتان رقم (٢ ، ٦) حيث كانت نسبة الموافقة عليهما ٨٧% ، يليهما العبارة رقم (١) حيث كانت نسبة الموافقة عليها ٨١% ، وترى الباحثة أن موافقة خبراء وأساتذة التربية على هذه

المقترحات بهذه النسب الكبيرة يعني أنه إذا أمكن الأخذ بها يمكن أن تسهم بدرجة كبيرة في دعم مجانية التعليم الأساسي في مصر .

المحور الخامس : دور التبرعات المقدمة من الأغنياء ورجال الأعمال في دعم مجانية التعليم الأساسي:

جاءت نسب موافقة خبراء وأساتذة التربية على المقترحات التي يمكن أن يقدمها الأغنياء ورجال الأعمال لدعم مجانية التعليم الأساسي في مصر كما يوضحها الجدول الآتي:

جدول رقم (٦)

نسب موافقة أساتذة وخبراء التربية حول دور الأغنياء ورجال الأعمال في دعم مجانية التعليم الأساسي

م	العبـــــــــــــارة	التكرارات	النسبة المئوية	الترتيب
١	مساهمة العائلات الثرية في التبرع بالأرض أو بالمال لإنشاء مدارس تعليم أساسي جديدة.	١٦	%١٠٠	١
٢	مساعدة الأغنياء في تقديم مواد البناء اللازمة لبناء لمدارس تعليم أساسي جديدة.	١١	%٦٩	٤
٣	المشاركة الوجدانية للتلاميذ الفقراء بمدارس التعليم الأساسي وعدم إظهار الفروق الطبقية بينهم وبين غيرهم من التلاميذ .	١١	%٦٩	٤
٤	مشاركة الأغنياء في دفع تكاليف الخامات اللازمة للأنشطة الحرفية اللازمة لتعليم أبناء غير القادرين بمدارس التعليم الأساسي .	١٢	%٧٥	٣
٥	تشجيع الأغنياء والأثرياء علي تحمل جزء من تكلفة عناصر العملية التعليمية بمدارس التعليم الأساسي .	١٣	%٨١	٢
٦	تبني التشريعات التي تشجع رجال الأعمال على تقديم خبراتهم من أجل تجويد أداء مدارس التعليم الأساسي وأنشطتها لضمان جودة مخرجاتها .	١٣	%٨١	٢
٧	تشكيل لجان مشتركة بين إدارات مدارس التعليم الأساسي ونخبة الأثرياء للإشراف المالي علي أنشطتها وميزانياتها .	١٢	%٧٥	٣
٨	تشجيع الأغنياء علي تقديم جوائز نقدية للتلاميذ الفائقين الملتحقين بمدارس التعليم الأساسي .	١٣	%٨١	٢
٩	حث رجال الأعمال على تقديم هبات نقدية بصفة منتظمة لدعم مدارس التعليم الأساسي.	١٢	%٧٥	٣

يتضح من الجدول السابق حصول عبارات هذا المحور على نسب موافقة كبيرة ودالة من أساتذة وخبراء التربية ، مما يوحي بأن هذه المقترحات إذا أمكن الأخذ بها يمكن أن تسهم بدرجة كبيرة في دعم مجانية التعليم الأساسي في مصر ، ولكن جاءت نسب الموافقة على هذه المقترحات مختلفة فمثلا : كانت نسبة الموافقة على العبارة رقم (١) ١٠٠% ، يليها العبارات رقم (٥ ، ٦ ، ٨) حيث كانت نسبة الموافقة عليها ٨١% ، يليهم العبارات رقم (٤ ،

٧ ، ٩) حيث كانت نسبة الموافقة عليهما ٧٥% ، يليهم العبارتان رقم (٢ ، ٣) حيث كانت نسبة الموافقة عليها ٦٩% ، وترى الباحثة أن موافقة خبراء وأساتذة التربية على هذه المقترحات بهذه النسب الكبيرة يعني أنه إذا أمكن الأخذ بها يمكن أن تسهم بدرجة كبيرة في دعم مجانية التعليم الأساسي في مصر .

المحور السادس : دور البنوك الوطنية والخاصة ومصلحة الضرائب :

جاءت نسب موافقة خبراء وأساتذة التربية على المقترحات التي يمكن أن تقدمها البنوك الوطنية والخاصة ومصلحة الضرائب لدعم مجانية التعليم الأساسي في مصر كما يوضحها الجدول الآتي :

جدول رقم (٧)
نسب موافقة أساتذة وخبراء التربية حول دور البنوك الوطنية والخاصة ومصلحة الضرائب في دعم مجانية التعليم الأساسي

م	العبـــــــــــــــارة	التكرارات	النسبة المئوية	الترتيب
١	تحصيل ضرائب من رجال الصناعة ورجال الأعمال وتوجيهها لخدمة العملية التعليمية في التعليم الأساسي .	١٦	١٠٠%	١
٢	فرض الضرائب على أصحاب الأملاك ، وعلى المبيعات لصالح العملية التعليمية في التعليم الأساسي .	١٦	١٠٠%	١
٣	فرض الضرائب على المدارس الدولية في مصر وتوجيهها لصالح التعليم الأساسي الحكومي .	١٤	٨٧%	٣
٤	تخصيص ضريبة تعليمية مقدارها جنيه مصري واحد في جميع المصالح الحكومية لصالح دعم مجانية التعليم الأساسي .	١٥	٩٤%	٢
٥	تخصيص نسبة من أرباح البنوك السنوية لدعم مجانية مدارس التعليم الأساسي .	١٤	٨٧%	٣
٦	فرض ضريبة علي عوائد شهادات الأفراد الادخارية بالبنوك المصرية لصالح مدارس التعليم الأساسي الحكومي .	١٥	٩٤%	٢
٧	تنويع أنماط الهدايا البنكية السنوية لتتضمن أجهزة تكنولوجية تُهدي لمدارس التعليم الأساسي .	١٤	٨٧%	٣
٨	تفعيل قوانين البنوك وجعلها أكثر قدرة على تمويل أعمال وأنشطة مدارس التعليم الأساسي.	١٣	٨١%	٤
٩	ترغيب وتشجيع المشروعات الممولة عبر قروض بنكية على منح الهبات لمدارس التعليم الأساسي من خلال إعفاءات ضريبية محفزة .	١٢	٧٥%	٥

يتضح من الجدول السابق حصول عبارات هذا المحور على نسب موافقة كبيرة ودالة من أساتذة وخبراء التربية ، مما يوحي بأن هذه المقترحات إذا أمكن الأخذ بها يمكن أن تسهم

بدرجة كبيرة في دعم مجانية التعليم الأساسي في مصر ، ولكن جاءت نسب الموافقة على هذه المقترحات مختلفة فمثلا : كانت نسبة الموافقة على العبارتين رقم (١ ، ٢) ١٠٠% ، يليهما العبارات رقم (٤ ، ٦ ، ٨) حيث كانت نسبة الموافقة عليها ٩٤% ، يليهم العبارات رقم (٣ ، ٥ ، ٧) حيث كانت نسبة الموافقة عليهما ٨١% ، يليهم العبارة رقم (٩) حيث كانت نسبة الموافقة عليها ٧٥% ، وترى الباحثة أن موافقة خبراء وأساتذة التربية على هذه المقترحات بهذه النسب الكبيرة يعني أنه إذا أمكن الأخذ بها يمكن أن تسهم بدرجة كبيرة في دعم مجانية التعليم الأساسي في مصر .

المحور السابع : دور شركات الخدمات العامة :

جاءت نسب موافقة خبراء وأساتذة التربية على المقترحات التي يمكن أن تقدمها شركات الخدمات العامة لدعم مجانية التعليم الأساسي في مصر كما يوضحها الجدول الآتي :

جدول رقم (٨)

نسب موافقة أساتذة وخبراء التربية حول دور شركات الخدمات العامة في دعم مجانية التعليم الأساسي

م	العبـــــــــــــــــــارة	التكرارات	النسبة المئوية	الترتيب
١	إشراك شركات الخدمات العامة في تمويل بعض أنشطة التعليم الأساسي والمساهمة في الإنفاق عليها .	١٤	٨٧%	٢
٢	مشاركة المؤسسات التي ستنتفع بالخريجين في تحمل جانب من عبء مسؤولية الإنفاق على تعليمهم .	١٣	٨١%	٣
٣	مساهمة شركات الأدوية في توفير الدواء المجاني لتلاميذ التعليم الأساسي .	١٥	٩٤%	١
٤	مساهمة شركات الأدوية في نشر الوعي الصحي بين تلاميذ التعليم الأساسي في الريف .	١٣	٨١%	٣
٥	مساهمة شركات الأدوية بتوعية الفتاة بمدارس التعليم الأساسي بمبادئ الصحة الإنجابية.	١٣	٨١%	٣
٦	تتعاون شركات الخدمات العامة في إيجاد شبكة (انترنت) داخلية بمدارس التعليم الأساسي.	١٤	٨٧%	٢
٧	تُوفر شركات الخدمات العامة منظومة النقل من وإلي مدارس التعليم الأساسي .	١٣	٨١%	٣
٨	تتحمل شركات الخدمات العامة تكلفة أعمال وأدوات النظافة والحراسة بمدارس التعليم الأساسي بدون مقابل .	١٤	٨٧%	٢
٩	تُوفر شركات الخدمات العامة مصادر تعلم ووسائل تعليمية مناسبة بمدارس التعليم الأساسي .	١٢	٧٥%	٤

يتضح من الجدول السابق حصول عبارات هذا المحور على نسب موافقة كبيرة من أساتذة وخبراء التربية ، مما يوحي بأن هذه المقترحات إذا أمكن الأخذ بها يمكن أن تسهم بدرجة كبيرة في دعم مجانية التعليم الأساسي في مصر ، ولكن جاءت نسب الموافقة على هذه المقترحات مختلفة فمثلا : كانت نسبة الموافقة على العبارة رقم (٣) ١٠٠% ، يليها

العبارات رقم (١ ، ٦ ، ٨) حيث كانت نسبة الموافقة عليها ٨٧% ، يليهم العبارات رقم (٢ ، ٤ ، ٥ ، ٧) حيث كانت نسبة الموافقة عليهما ٨١% ، يليهم العبارة رقم (٩) حيث كانت نسبة الموافقة عليها ٧٥% ، وترى الباحثة أن موافقة خبراء وأساتذة التربية على هذه المقترحات بهذه النسب الكبيرة يعني أنه إذا أمكن الأخذ بها يمكن أن تسهم بدرجة كبيرة في دعم مجانية التعليم الأساسي في مصر .

المحور الثامن : دور وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني :

جاءت نسب موافقة خبراء وأساتذة التربية على المقترحات التي يمكن أن تقدمها وزارة التربية والتعليم و التعليم الفني لدعم مجانية التعليم الأساسي في مصر كما يوضحها الجدول الآتي :

جدول رقم (٩)
نسب موافقة أساتذة وخبراء التربية حول دور وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني في دعم مجانية التعليم الأساسي

م	العبـــــــــــــــــــــارة	التكرارات	النسبة المئوية	الترتيب
١	التصدي للدروس الخصوصية ومحاربتها بشتى الطرق ، وتعديل أجور ومرتبات المعلمين بمدارس التعليم الأساسي .	١٥	٩٤%	٢
٢	الاستفادة من المنح والقروض لا سيما المقدمة من المنظمات الدولية في دعم مجانية التعليم الأساسي .	١٤	٨٧%	٣
٣	ربط التعليم الأساسي بالعمل تنفيذا لفكرة مدرسة داخل مصنع .	١٥	٩٤%	٢
٤	تطوير محتوى مناهج التعليم الأساسي بما يتلاءم مع متطلبات البيئة الاجتماعية للتلميذ ومتطلبات سوق العمل .	١٥	٩٤%	٢
٥	التوجه نحو المزيد من اللامركزية حتى تستطيع مدارس التعليم الأساسي الحصول على مزيد من التمويل .	١٦	١٠٠ %	١
٦	وقف التوسع في الاستثمار الخاص في التعليم الهادف إلى الربح وخصوصاً في مجال التعليم الأساسي .	١٤	٨٧%	٣
٧	محاربة الكتب والمذكرات الخارجية في مرحلة التعليم الأساسي والتي ترهق الأسرة ماديا .	١٤	٨٧%	٣
٨	إعادة النظر في إجراء طبع الكتب المدرسية وما يصاحبها من إهدار الكثير من المال في العام الواحد .	١٥	٩٤%	٢
٩	ربط الأجور بالعمل وتحقيق الجودة في مدارس التعليم الأساسي .	١٤	٨٧%	٣

يتضح من الجدول السابق حصول عبارات هذا المحور على نسب موافقة كبيرة من أساتذة وخبراء التربية ، مما يوحي بأن هذه المقترحات إذا أمكن الأخذ بها يمكن أن تسهم

بدرجة كبيرة في دعم مجانية التعليم الأساسي في مصر ، ولكن جاءت نسب الموافقة على هذه المقترحات مختلفة فمثلا : كانت نسبة الموافقة على العبارة رقم (٥) ١٠٠% ، يليها العبارات رقم (١ ، ٣ ، ٤ ، ٨) حيث كانت نسبة الموافقة عليها ٩٤% ، يليهم العبارات رقم (٢ ، ٦ ، ٧ ، ٩) حيث كانت نسبة الموافقة عليهما ٨٧% ، وترى الباحثة أن موافقة خبراء وأساتذة التربية على هذه المقترحات بهذه النسب الكبيرة يعني أنه إذا أمكن الأخذ بها يمكن أن تسهم بدرجة كبيرة في دعم مجانية التعليم الأساسي في مصر .

هذا ولقد اعتمدت الباحثة على نتائج هذه الاستبانة في صياغة المقترحات والآليات لمحاور التصور المقترح لدعم مجانية التعليم الأساسي في مصر ، والذي قدمته على ضوء نتائج الجانب النظري والميداني للبحث الحالي .

ب- الاستبانة الثانية :

تكونت الاستبانة من :

١. بيانات أساسية : وقد تضمنت ، الاسم (اختياري) ، المؤهل الدراسي ، الوظيفة الحالية ، سنوات الخبرة ، جهة العمل .

٢. محاور الاستبانة : وقد شمل هذا الجزء من الاستبانة محورين تضمنا (٣٥) عبارة وهما كالتالي :

المحور الأول: " الوعي بمفهوم مجانية التعليم الأساسي " ، وتضمن (١٩) عبارة استهدفت تحديد مستوى الوعي بمفهوم مجانية التعليم الأساسي من وجهة نظر عينة البحث .

المحور الثاني: "واقع المجانية في التعليم الأساسي " ، وتضمن (١٦) عبارة استهدفت الكشف عن واقع مجانية التعليم الأساسي في محافظة سوهاج من وجهة نظر عينة البحث .

خامساً: صدق أداة الدراسة الميدانية :

للتأكد من صدق أداة الدراسة الميدانية استخدمت الباحثة طريقتين هما :

١. الطريقة الأولى : صدق المحكمين :

للتحقق من صدق أداة الدراسة قامت الباحثة بعرض أداة الدراسة (الاستبانة) بصورتها الأولية على بعضٍ من أساتذة كليات التربية ببعض الجامعات المصرية بغرض تحكيمها والوصول بها إلى الصورة النهائية" انظر ملحق رقم (١) "أسماء السادة المحكمين لصحيفة الاستبانة" ، وللتأكد من مدى ملاءمة الاستبانة للغرض الذي أعدت من أجله ، وما إذا كانت

العبارات واضحة وتنتمي إلى المحور المحدد لها ، وإضافة المناسب لكل محور ، وبعد أخذ الملاحظات بعين الاعتبار وعقد لقاءات فردية مع المحكمين لاستيضاح آرائهم تمت إعادة صياغة الأداة و التوصل للصورة النهائية لها والتي تعتبر صادقة في قياس ما وضعت من أجله.

٢. الطريقة الثانية : الصدق الثنائي (الاتساق الداخلي) :

اعتمدت الباحث في حساب صدق أداة الدراسة الميدانية على أسلوب الصدق الثنائي الذي يهدف إلى التعرف على مدى الاتساق الداخلي لأداة الدراسة من خلال معامل بيرسون الداخلي[٣] "Pearson Correlation " بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية لباقي العبارات في فقرات الاستبانة التي تنتمي إليها ؛ لقياس مدى صلاحية العبارات المتضمنة في أداة الدراسة بمعنى "صدق المضمون" وكذلك الاتساق بين الدرجة الكلية للاستبانة ، ودرجة كل محور من محاور الاستبانة كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول رقم (١٠)

معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات الاستبانة والدرجة الكلية له .

رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
١	٠.٨١	١٠	٠.٧٢	١٩	٠.٧١	٢٨	٠.٧٠
٢	٠.٧٧	١١	٠.٧١	٢٠	٠.٧٢	٢٩	٠.٨٠
٣	٠.٧٩	١٢	٠.٦٦	٢١	٠.٧٧	٣٠	٠.٧١
٤	٠.٨٢	١٣	٠.٧٥	٢٢	٠.٨١	٣١	٠.٥٨
٥	٠.٧٨	١٤	٠.٦٠	٢٣	٠.٧٧	٣٢	٠.٧٠
٦	٠.٨٢	١٥	٠.٧٩	٢٤	٠.٨٠	٣٣	٠.٧٩
٧	٠.٧٧	١٦	٠.٧٦	٢٥	٠.٧٥	٣٤	٠.٧٠
٨	٠.٨٢	١٧	٠.٧٨	٢٦	٠.٦٧	٣٥	٠.٦٥
٩	٠.٨٨	١٨	٠.٨٠	٢٧	٠.٦٣		

علماً معامل الارتباط :عند مستوى (٠.٠١)= ٠.٥٢ وعند مستوى(٠.٠٥)= (٠.٣٩) .

يتضح من الجدول السابق ارتباط جميع عبارات الاستبانة مع الدرجة الكلية للمحور بارتباطات موجبة ودالة إحصائيا ، مما يعني أن جميع عبارات المحور تتمتع بدرجة صدق مرتفعة ، وقد تم ذلك عن طريق الخطوات الآتية :

[٣] استخدمت الباحثة برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في حساب الاتساق الداخلي لأداة الدراسة .

أ- حساب العلاقة الارتباطية بين كل عبارة من عبارات الاستبانة (البالغ عددها ٣٥ عبارة) والدرجة الكلية للاستبانة ككل .

ب- حساب العلاقة الارتباطية بين كل عبارة من عبارات كل محور من محاور الاستبانة والدرجة الكلية الخاصة بكل محور على حده .

ج- حساب العلاقات الارتباطية المتبادلة بين كل من محاور الاستبانة و بعضها البعض من ناحية ، وبينها وبين الدرجة الكلية للاستبانة من ناحية أخرى .

ولقد تم الاعتماد على معامل الارتباط البسيط لبيرسون (Pearson's correlation coefficient) والذي يقيس العلاقة بين متغيرين كميين (الدرجات الكلية بمكونات الاستبانة و الدرجة الكلية للاستبانة ككل)، والخطوات والجداول التالية تبين نتائج هذه الإجراءات :

٢- حساب العلاقة الارتباطية بين كل عبارة من عبارات كل محور من محاور الاستبانة والدرجة الكلية الخاصة بكل محور على حده .

جدول (١١)

معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المحور الأول بالدرجة الكلية

رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
١	٠.٦٤	١١	٠.٨٠
٢	٠.٥٩	١٢	٠.٦٩
٣	٠.٧٧	١٣	٠.٧٠
٤	٠.٧٨	١٤	٠.٨١
٥	٠.٧٥	١٥	٠.٦٢
٦	٠.٨٠	١٦	٠.٧٩
٧	٠.٦٣	١٧	٠.٧٦
٨	٠.٦٨	١٨	٠.٧٧
٩	٠.٦٠	١٩	٠.٦٦
١٠	٠.٦١		

علماً معامل الارتباط : عند مستوى (٠.٠١)= ٠.٥٢ وعند مستوى(٠.٠٥)= (٠.٣٩).

يتضح من الجدول السابق ارتباط جميع عبارات المحور الأول للاستبانة مع الدرجة الكلية للمحور بارتباطات موجبة ودالة إحصائياً ، مما يعني أن جميع عبارات المحور تتمتع بدرجة صدق مرتفعة .

جدول (١٢)
معاملات ارتباط بيرسون لعبارات المحور الثاني بالدرجة الكلية

رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
١	٠.٨١	٩	٠.٦٦
٢	٠.٦٦	١٠	٠.٨٢
٣	٠.٦٧	١١	٠.٧٩
٤	٠.٧١	١٢	٠.٦١
٥	٠.٦١	١٣	٠.٦٦
٦	٠.٧٥	١٤	٠.٧٢
٧	٠.٧٧	١٥	٠.٧٧
٨	٠.٨٠	١٦	٠.٨٢

علماً معامل الارتباط :عند مستوى (٠.٠١)= ٠.٥٢ وعند مستوى(٠.٠٥)= (٠.٣٩).

يتضح من الجدول السابق ارتباط جميع عبارات المحور الثاني للاستبانة مع الدرجة الكلية للمحور بارتباطات موجبة ودالة إحصائيا ، مما يعني ان جميع عبارات المحور الثاني تتمتع بدرجة صدق مرتفعة .

٣- حساب العلاقات الارتباطية المتبادلة بين كل من محاور الاستبانة و بعضها البعض من ناحية ، وبينها وبين الدرجة الكلية للاستبانة من ناحية أخرى .

كما قامت الباحثة بحساب مدى الاتساق الداخلي بين الدرجة الكلية للاستبانة ودرجة كل محور من محاور الاستبانة كما هو موضح بالجدول التالي :

جدول (١٣)
معاملات ارتباط بيرسون لمحاور الاستبانة بالدرجة الكلية للاستبانة

م	المحاور	معامل الارتباط
١	الوعي بمفهوم مجانية التعليم الأساسي .	٠.٨٩
٢	واقع المجانية في التعليم الأساسي .	٠.٩١
الكلى		٠.٨٦

يتضح من الجدول السابق ارتباط المحاور مع الدرجة الكلية للاستبانة بارتباطات موجبة ودالة إحصائيا عند مستوى (٠.٠١) ؛ وعليه فإن الاستبانة تتمتع بدرجة صدق مرتفعة .

سادساً: ثبات أداة الدراسة :

استخدمت الباحثة معامل " ألفا كرونباخ Alpha-Crombach " [٤] لقياس معامل الثبات لأداة الدراسة الميدانية ، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول الآتي :

معامل الثبات بيرسون (حسام الدين محمد مازن ، ٢٠١٢م ، ١٤٦) :

معامل الفا كرونباخ : ر = (ن / (ن - ١)) × (١ - مج ع٢ ف / ع٢ ك)

حيث ر = معامل الثبات

ع٢ ك تباين الدرجات الكلية للاستبانة .

مج ع٢ ف = مجموع تباينات مفردات الاستبانة .

جدول (١٤) قيم معامل الثبات لأداة الدراسة الميدانية

رقم الاستبانة	الاستبانة
معامل الثبات " ألفا"	العينة
	٠.٩٢

يتضح من الجدول السابق أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات ؛ حيث إن معامل الثبات٠.٩٢ مما يشير إلى أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات .

ولقد تم حساب الثبات بطريقة التجزئة النصفية أيضا بمعادلة سبيرمان – براون: Spearman –Brown

معادلة سبيرمان – براون [٥]: رأأ= 2ر / (1+ ر)

حيث : رأأ= معامل ثبات الاستبانة

ر= معامل الارتباط درجات النصف الفردي والنصف الزوجي .

- **معامل الثبات سبيرمان – براون = ٠.٩٠**
- **معامل الصدق الذاتي = الثبات = √٠.٩٠ = ٠.٩٤**

([٤])استخدمت الباحثة برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية(SPSS) في حساب معامل الثبات " ألفا كرونباخ ".

سابعاً: مجتمع وعينة الدراسة الميدانية :

وصـف عينـــة الدراســـــة الميدانية :

فيما يلي وصف عينة الدراسة الميدانية :

جدول (١٥)
توزيع عينة الدراسة الميدانية من المسؤولين عن التعليم الأساسي في المديرية والإدارات التعليمية والمدارس المختلفة بمحافظة سوهاج على الادارات المختلفة٦*

الادارة	العدد	النسبة من إجمالي العينة	عدد المجتمع الأصل	النسبة من المجتمع الأصل
سوهاج	١٤	%٩	٧٥٩٧	%.٠٢
المراغة	٣٤	%٢١	٣٦٤٧	%١
المنشاة	٢٢	%١٤	٣٣٤٤	%١
البلينا	٢٥	%١٥	٢٥٢٤	%١
أخميم	٥٣	%٣٣	٣٦٧٣	%١.٤
طهطا	١٣	%٨	٣٧٥٦	%٠.٣
الإجمالي	١٦١	%١٠٠	٢٤٥٤١	%١

جدول (١٦)
توزيع عينة الدراسة الكلية حسب طبيعة العمل

طبيعة العمل	العدد	النسبة المئوية لهم من العينة
القيادات	٤٢	%٢٦
المعلمون	١٠٦	%٦٦
أولياء الأمور	١٣	%٨
الإجمالي	١٦١	%١٠٠

يتضح من الجدول السابق اختلاف نسب العينة حسب طبيعة العمل ، حيث كانت أكبر نسبة هي المعلمون ، يليها القيادات ، يليها أولياء الأمور ، وترى الباحثة أن هذا ترتيب منطقي للنسب ؛ حيث إن أعداد المعلمين تكون هي أكبر نسبة في الإدارات والمدارس ، أما القيادات فإنه يكون لكل مدرسة مديرا واحدا واثنين من الوكلاء ، أما أولياء الأمور فقد كانت أقل نسبة.

جدول (١٧)
توزيع عينة الدراسة الكلية حسب المؤهل الدراسي

المؤهل	العدد	النسبة المئوية لهم من العينة
مؤهل متوسط	٢٨	%١٧.٣
ليسانس	٧٣	%٤٥.٣
بكالوريوس تربية	٤٥	%٢٨.١
دراسات عليا(دبلوم)	١٥	%٩.٣
الإجمالي	١٦١	%١٠٠

٦- محافظة سوهاج ، مديرية التربية والتعليم ، قسم الإحصاء .

يتبين من الجدول السابق تنوع مؤهلات المسؤولين عن التعليم الأساسي في محافظة سوهاج ما بين المتوسط ، والعالي (ليسانس – بكالوريوس) ، وفوق العالي (دبلوم) ، وترى الباحثة أن هذا يرجع إلى طبيعة الهيكل الوظيفي في مصر .

جدول (١٨)

توزيع عينة الدراسة الكلية حسب سنوات الخبرة

عدد السنوات	العدد	النسبة المئوية لهم من العينة
أقل من ٥ سنوات	٣٢	%٢٠
من ٥ إلى ١٠ سنوات	٧٧	%٤٨
أكثر من ١٠ سنوات	٥٢	%٣٢
الإجمالي	١٦١	%١٠٠

يتبين من الجدول السابق اختلاف سنوات الخبرة بالنسبة للعاملين والمسؤولين عن التعليم الأساسي في محافظة سوهاج ، فقد كانت النسب الأعلى ١٠ سنوات وأكثر من ١٠ سنوات ، وهذا من وجهة نظر الباحثة يعكس طبيعة الهيكل الوظيفي في مصر والذي يعتمد على نظام الأقدمية .

ثامنا : إجراءات المعالجة الإحصائية :

استخدمت الباحثة الأساليب التي تناسب بيانات الدراسة وتساعد على تحقيق أهدافها فقد قامت الباحثة باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية المعروفة باسم : Spss: Statistical Package for the Social Sciences في إجراء التحليلات اللازمة للدراسة ، والمتمثلة في :

١- حساب تكرارات استجابة أفراد العينة على الاستبانة لكل عبارة تحت كل بديل من بدائل الإجابة (موافق ، موافق إلى حد ما ، غير موافق).

٢- اعتماد ميزان تفسيري وفقاً لمقياس ليكرت الثلاثي ويتضح ذلك من خلال الجدول الآتي :

جدول(١٩)

ميزان تقديري وفقاً لمقياس ليكرت الثلاثي

الاستجابة	المتوسط المرجح	الاتجاه العام	درجة الموافقة
غير موافق	من ١إلى ١.٦٦	عدم الموافقة	قليلة
موافق إلى حد ما	من ١.٦٧ إلى ٢.٣٣	المحايدة	متوسطة
موافق	من ٢.٣٤إلى ٣	الموافقة	كبيرة

٣- حساب دلالة الفروق الإحصائية بين استجابات أفراد العينة .

تاسعا : نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها :

فيما يلي نتائج تحليل آراء عينة الدراسة حول "دعم مجانية التعليم الأساسي في مصر على ضوء التشريعات الدستورية" من وجهة نظر عينة الدراسة وتتضمن ما يلي :

١. واقع الوعي بمفهوم مجانية التعليم الأساسي .

٢. واقع المجانية في التعليم الأساسي .

نتائج المحور الأول : "واقع الوعي بمفهوم مجانية التعليم الأساسي بمحافظة سوهاج" :

ويتضمن هذا المحور(١٩)عبارة استهدفت الوقوف على " واقع الوعي بمفهوم مجانية التعليم الأساسي"، من وجهة نظر عينة الدراسة ، وقد جاءت استجابات أفراد العينة كما هو موضح في الجدول الآتي :

جدول (٢٠)

استجابات أفراد العينة حول عبارات المحور الأول "واقع الوعي بمفهوم مجانية التعليم الأساسي بمحافظة سوهاج "

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	درجة الموافقة	الترتيب
١	المجانية في التعليم الأساسي تعني إتاحة التعليم لكل طفل وصل سن الإلزام دون قيد أو شرط .	٢.٨٣	١.٦٢	الموافقة	كبيرة	١
٢	المجانية في التعليم الأساسي تعني دعم المنشآت التعليمية بكل ما تحتاج إليه من مرافق .	٢.٨١	١.٣٤	الموافقة	كبيرة	٢
٣	المجانية في التعليم الأساسي تعني الحد من كثافة الفصول .	٢.٧٢	١.١٤	الموافقة	كبيرة	٦
٤	المجانية في التعليم الأساسي تعني التمييز بين التلاميذ بسبب قدرتهم المالية .	١.٦٤	١.١٨	عدم الموافقة	قليلة	١٣
٥	المجانية في التعليم الأساسي تعني تطوير المناهج ونظم التقويم .	٢.٧٦	١.١٢	الموافقة	كبيرة	٤
٦	المجانية في التعليم الأساسي تعني تطوير منظومة التعليم الفني بما يتلاءم مع متطلبات سوق العمل .	٢.٧٣	١.٤٥	الموافقة	كبيرة	٥
٧	المجانية في التعليم الأساسي تعني تقديم الدعم لمدارس الدمج لذوي الإعاقة .	٢.٦٨	١.٦٠	الموافقة	كبيرة	٧
٨	المجانية في التعليم الأساسي تعني ربط التعليم بسوق العمل .	٢.٣٦	١.٢٠	الموافقة	كبيرة	١٢

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	درجة الموافقة	الترتيب
٩	المجانية في التعليم الأساسي تعني تطوير الأنشطة التربوية به .	٢.٦٤	١.١٦	الموافقة	كبيرة	٨
١٠	المجانية في التعليم الأساسي تعني هيمنة الدولة على عناصره الرئيسية .	١.٥٩	١.١٧	عدم الموافقة	قليلة	١٥
١١	المجانية في التعليم الأساسي تعني التمييز بين التلاميذ وفقا لقدراتهم الذهنية .	١.٦٠	١.٢٣	عدم الموافقة	قليلة	١٤
١٢	المجانية في التعليم الأساسي تعني قيام الدولة وحدها بالإنفاق عليه .	١.٤٠	١.١٩	عدم الموافقة	قليلة	١٦
١٣	المجانية في التعليم الأساسي تعني إتاحة التعليم للتلاميذ دون الأخذ في الاعتبار جودته أو تحسينه .	١.٣٢	١.٠٤	عدم الموافقة	قليلة	١٧
١٤	المجانية في التعليم الأساسي تعني تنمية القيم الخلقية والتربوية والثقافية لدى النشء .	٢.٦٨	١.٦٠	الموافقة	كبيرة	٧
١٥	المجانية في التعليم الأساسي تعني زيادة الميزانية المخصصة له طبقا للمعايير العالمية .	٢.٦٢	١.٢١	الموافقة	كبيرة	٩
١٦	المجانية في التعليم الأساسي تعني تنمية المواهب وتشجيع الابتكار لدى التلاميذ .	٢.٤٥	١.١١	الموافقة	كبيرة	١٠
١٧	المجانية في التعليم الأساسي ترتبط بالارتقاء بأداء الإدارة المدرسية .	٢.٣٩	١.٠٦	الموافقة	كبيرة	١١
١٨	المجانية في التعليم الأساسي ترتبط بفرص التنمية المهنية للمعلمين .	٢.٧٩	١.٤٤	الموافقة	كبيرة	٣
١٩	المجانية في التعليم الأساسي تعتمد على جودة الحياة المدرسية .	٢.٧٦	١.١٢	الموافقة	كبيرة	٤

يتضح من الجدول السابق ما يلى :

– جاءت العبارة رقم (١) "المجانية في التعليم الأساسي تعني إتاحة التعليم لكل طفل وصل سن الإلزام دون قيد أو شرط " ، في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٢.٨٣) ، وانحراف معياري (١.٦٢) ، وهذا يدل في ميزان ليكرت الثلاثي على موافقة أفراد العينة على ما جاء بالعبارة ، وهذا يدل على أن أفراد العينة يرون أن المجانية حق ينبغي اتاحته لكل طفل وصل سن المدرسة دون قيد أو شرط .

– جاءت العبارة رقم (٢) " المجانية في التعليم الأساسي تعني دعم المنشآت التعليمية بكل ما تحتاج إليه من مرافق " في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٢.٨١) ، وانحراف معياري (١.٣٤) ، وهذا يدل على أن أفراد العينة يرون أن من متطلبات تحقيق مجانية التعليم

الأساسي في مصر دعم المنشآت التعليمية بكل ما تحتاج إليه من امكانات سواء مادية أو بشرية ، وترى الباحثة أن هذا ضروري حتى تتحقق جودة العملية التعليمية بمدارس التعليم الأساسي ، وحتى يمكن المحافظة على المجانية بمدارس هذه المرحلة التعليمية ذات الأهمية البالغة في تشكيل ثقافة وقيم واتجاهات النشء .

– جاءت العبارة رقم (١٨) "المجانية في التعليم الأساسي ترتبط بفرص التنمية المهنية للمعلمين " في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (٢.٧٩) وانحراف معياري (١.٤٤) مما يدل على أن أفراد العينة يرون أن مفهوم مجانية التعليم الأساسي يرتبط بالتنمية المهنية للمعلمين ارتباطاً وثيقاً ، وترى الباحثة أن هذا طبيعي ومنطقي ؛ حيث إن نمو معلمي التعليم الأساسي مهنياً يسهم بدرجة كبيرة في المحافظة على مجانية هذا النوع من التعليم ، لأن جودة المعلم وإخلاصه في عمله يوفر كثيراً من الهدر في الامكانيات المادية والمالية المخصصة لهذا النوع من التعليم ، وهذا ما أكدته دراسة (الناقة ، وأبو ورد ، ٢٠٠٩م ،١) حيث أكدت على أن إعداد المعلم هو عملية مستمرة تشمل الإعداد قبل الخدمة والتدريب أثناء الخدمة ، وعليه فإن التنمية المهنية للمعلم عملية تتصف بالديمومة ولا تنتهي عند تخرج الطالب من الكلية .

– جاءت العبارة (٥) " المجانية في التعليم الأساسي تعني تطوير المناهج ونظم التقويم " في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (٢.٧٦) وانحراف معياري (١.١٢) ، وهذا يدل على أن أفراد العينة يرون أن المحافظة على مجانية التعليم الأساسي في مصر تحتاج إلى تطوير المناهج ونظم التقويم في مدارس هذا النوع من التعليم ، وترى الباحثة أن هذا حقيقي وواقعي ؛ لأن تنبي نظم للتقويم تتصف بالشمولية والاستمرارية ، وكذلك تقويم أداء تلاميذ التعليم الأساسي في ضوء مؤشرات عديدة تقيس مهارات التفكير الناقد والتحليلي والمهارات الحياتية ، وفي ضوء المعايير القومية لضمان الجودة أصبح ضرورة عصرية وملحة لتحسين جودة التعليم الأساسي وتقليل نسب الرسوب والتسرب منه ، والتي قد تكون عاملاً أساسياً في زيادة تكلفة هذا النوع من التعليم . كما جاءت العبارة رقم (١٩) "المجانية في التعليم الأساسي تعتمد على جودة الحياة المدرسية " في المرتبة الرابعة مكرر بمتوسط حسابي (٢.٧٦) وانحراف معياري (١.١٢) مما يدل على أن أفراد العينة لديهم وعي بأن مجانية التعليم الأساسي مرتبط بجودة الحياة المدرسية ارتباطاً كبيراً ، وترى الباحثة أن هذا حقيقي ؛ حيث إن جودة الحياة المدرسية وجودة العلاقات بين العاملين بمدارس هذا النوع من التعليم يسهم بدرجة كبيرة في

تحقيق أهداف هذا النوع من التعليم بأقل تكلفة وبأقل مجهود ، وهذا ما أكدته دراسة (سليمان ، ٢٠١٣م) ؛ حيث أكدت على ضرورة أن تثبت مؤسسات التعليم الأساسي نجاحها كل عام وتجتاز اختبارات الجودة بشكل مستمر لضمان جودة مخرجاتها ، وذلك بناء على استراتيجية تعتمد على الجودة التعليمية وضمان الاستمرارية والتقويم الذاتي والتحسين المستمر .

– جاءت العبارة رقم (٦) "المجانية في التعليم الأساسي تعني تطوير منظومة التعليم الفني بما يتلاءم مع متطلبات سوق العمل " في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (٢.٧٣) وانحرف معياري (١.٤٥) ، وهذا يعني أن أفراد العينة يرون أن المجانية في التعليم الأساسي تتطلب تطوير منظومة التعليم الفني بما يتلاءم مع متطلبات سوق العمل ، وتطوير منظومة التعليم الفني يتطلب بذل الجهد لإيجاد مصادر تمويلية إضافية للإسهام في الإنفاق على التعليم الثانوي الفني ، وهذا ما أكدته دراسة (حمد ، ٢٠٠٧م) ؛ حيث أكدت على أن نظم تمويل التعليم الثانوي الفني لم تعد قادرة على الوفاء بمتطلبات التنمية واحتياجاتها ، وترى الباحثة أن هذا أمر ضروري وحتمي ؛ حيث إن تطوير منظومة التعليم الفني ينعكس أثره على جودة خريج هذا النوع من التعليم والذي يقع على كاهله توفير العمالة الماهرة والمدربة ، وبالتالي المساهمة في زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة الدخل القومي وبالتالي زيادة الميزانية المخصصة للتعليم الأساسي .

– جاءت العبارة رقم (٣) " المجانية في التعليم الأساسي تعني الحد من كثافة الفصول " في المرتبة السادسة بمتوسط حسابي (٢.٧٢) وانحراف معياري (١.١٤) ، ، وهذا يدل على أن أفراد العينة يرون أن المحافظة على مجانية التعليم الأساسي مرتبطة بالحد من كثافة الفصول ، وهذا منطقي ؛ حيث إن مجانية التعليم الأساسي تتطلب توافر عدد كبير من المدارس يستوعب جميع التلاميذ في سن الإلزام بالعدد الذي يتناسب مع الطاقة الاستيعابية للقاعات الدراسية بما لا يؤثر على جودة العملية التعليمية ، حيث إن كثافة الفصول عن الحد الطبيعي تؤثر بالسلب على جودة العملية التعليمية ، وهذا ما أوصت به دراسة (بدوي والشريف ، ٢٠١٠م ، ١٧) ؛ حيث أوصت بضورة العمل علي تقليل كثافة الفصول كعامل في غاية الأهمية للمحافظة على مجانية التعليم قبل الجامعي وجودته كأحد أهم عناصر ومقومات التنمية ، ودراسة (عبد الواحد وآخرون ، ٢٠١١م) ؛ حيث أوصت بضرورة التوسع في إنشاء

مدارس وفصول جديدة في التعليم الأساسي ؛ وذلك لتقليل كثافة الفصول وزيادة كفاءة العملية التعليمية .

-جاءت العبارة رقم (٧) " المجانية في التعليم الأساسي تعني تقديم الدعم لمدارس الدمج لذوي الإعاقة " في المرتبة السابعة بمتوسط حسابي (٢.٦٨) وانحراف معياري (١.٦٠) ، وهذا يدل على أن أفراد العينة يدركون حقيقة مفهوم المجانية في التعليم الأساسي ؛ حيث إنها تتطلب تقديم الدعم لمدارس التعليم الأساسي التي يتم بها دمج التلاميذ ذوي الإعاقة ، وهذا فعلاً أمر يستحق الاهتمام والرعاية ؛ حيث إن هؤلاء التلاميذ يحتاجون إلى امكانات وأدوات مختلفة عن تلك التي يحتاج إليها التلاميذ العاديين ، كما أن الاهتمام بهؤلاء التلاميذ ورعايتهم حق طبيعي لهم ، وهذا ما أكدت عليه دراسة (سالم ، ٢٠٠٨م) ؛ حيث أكدت على ضرورة التخطيط لتحسين نوعية التعليم المقدم في مدارس الدمج والتوسع في استيعاب ذوي الاحتياجات الخاصة ، اعتمد على بديلين ، الأول : علاجي ، لعلاج معوقات أساليب الدمج القائمة والعمل على التوسع في استيعاب أكبر عدد ممكن من ذوي الاحتياجات الخاصة ، الثاني : جذري ، على أن يبدأ الدمج في الطفولة المبكرة . كما جاءت العبارة رقم (١٤) " المجانية في التعليم الأساسي تعني تنمية القيم الخلقية والتربوية والثقافية لدى النشء " في المرتبة السابعة مكرر بمتوسط حسابي (٢.٦٨) وانحراف معياري (١.٦٠) ، وهذا يدل على أن أفراد العينة يرون أن مجانية التعليم الأساسي مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بتنمية القيم الخلقية والتربوية والثقافية لدى النشء ، وترى الباحثة أن هذا طبيعي ومنطقي للغاية ؛ حيث إن تنمية مثل هذه القيم لدى تلاميذ التعليم الأساسي حق ينبغي على جميع المؤسسات التربوية والتعليمية أن تكفله لكل التلاميذ بغض النظر عن أوضاعهم الاقتصادية أو الاجتماعية .

- جاءت العبارة رقم (٩) "المجانية في التعليم الأساسي تعني تطوير الأنشطة التربوية به " في المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي (٢.٦٤) وانحراف معياري (١.١٦) ، وهذا يدل على أن أفراد العينة يدركون أن المحافظة على مجانية التعليم الأساسي يرتبط بتطوير الأنشطة التربوية بمدارس التعليم الأساسي بما يحقق التكامل في إعداد التلاميذ المعرفي والمهاري والوجداني وهذا في حد ذاته عاملاً مهماً من عوامل دعم مجانية التعليم الأساسي ؛ حيث إن الإعداد المتكامل لتلاميذ التعليم الأساسي والاهتمام بالأنشطة التربوية يقلل من نسب الرسوب والتسرب بمدارس هذا النوع من التعليم .

- جاءت العبارة رقم (١٥) " المجانية في التعليم الأساسي تعني زيادة الميزانية المخصصة له طبقا للمعايير العالمية " في المرتبة التاسعة بمتوسط حسابي (٢.٦٢) وانحراف معياري (١.٢١) ، وهذا يدل على أن أفراد العينة يرون أن دعم مجانية التعليم الأساسي مرتبط بزيادة الميزانية المخصصة له بما يتلاءم مع المعايير العالمية ؛ حيث إن أغلب دول العالم تولي لمرحلة التعليم الأساسي اهتماماً خاصاً وتخصص لها النسبة الأكبر من الدعم المادي ؛ وذلك لما لهذه المرحلة من أهمية بالغة وتأثير كبير على المراحل التي تليها .

- جاءت العبارة رقم (١٦) " المجانية في التعليم الأساسي تعني تنمية المواهب وتشجيع الابتكار لدى التلاميذ " في المرتبة العاشرة بمتوسط حسابي (٢.٤٥) وانحراف معياري (١.١١) ، وهذا يدل على أن أفراد العينة يرون أن تحقيق المجانية في التعليم الأساسي واعتبار التعليم حق لكل تلميذ وصل إلى سن الإلزام لا يتعارض مطلقا مع العناية بتنمية المواهب وتشجيع الابتكار لدى تلاميذ التعليم الأساسي ، وهذا من شأنه يدعم المجانية ؛ حيث إنه من الممكن أن يصبح من هؤلاء التلاميذ مبتكرين ومخترعين ويكونون سببا في جلب الموارد المالية لمدارسهم ولمجتمعهم .

- جاءت العبارة رقم (١٧) "المجانية في التعليم الأساسي ترتبط بالارتقاء بأداء الإدارة المدرسية " في المرتبة الحادية عشر بمتوسط حسابي (٢.٣٩) وانحراف معياري (١.٠٦) ، وهذا يدل على أفراد العينة يوافقون على أن الأداء المتميز لإدارة المدرسة مرتبط بالمحافظة على المجانية في التعليم الأساسي ، وترى الباحثة أن هذا طبيعي ومنطقي ؛ حيث إن الارتقاء بأداء مدير المدرسة يجعله قادراً على تدبير شؤون مدرسته وترشيد الإنفاق عليها واستخدام الموارد المتاحة لديه أفضل استخدام وبما لا يجعله يحتاج إلى الآخرين .

- جاءت العبارة رقم (٨) "المجانية في التعليم الأساسي تعني ربط التعليم بسوق العمل " في المرتبة الثانية عشر بمتوسط حسابي (٢.٣٦) وانحراف معياري (١.٢٠) ، وهذا يدل على أن أفراد العينة يدركون أهمية ربط التعليم بمتطلبات سوق العمل ؛ وأن هذا مرتبط بمجانية التعليم الأساسي ، وترى الباحثة أن هذا أصبح ضرورة عصرية ملحة ، ويتطلب تطوير منظومة التعليم المصري بما يتلاءم مع ذلك ، وبما يحقق الطلب الفعال لمخرجاته في أسواق العمل .

- جاءت العبارة رقم (٤) "المجانية في التعليم الأساسي تعني التمييز بين التلاميذ بسبب قدرتهم المالية " في المرتبة الثالثة عشر بالنسبة لترتيب عبارات المحور كله ، وفي المرتبة

الأولى بالنسبة للعبارات التي لم يوافق عليها أفراد العينة بمتوسط حسابي (١.٦٤) وانحراف معياري (١.١٨) ، مما يدل على أن أفراد العينة لا يوافقون على أن المجانية في التعليم الأساسي تعني التفرقة بين التلاميذ بسبب قدرتهم المالية ، فهم يرون أن المجانية في التعليم الأساسي حق كفله الدستور لكل طفل وصل سن الإلزام بغض النظر عن ظروفه الاقتصادية ، وتتفق الباحثة مع أفراد العينة في هذا ، بل ترى أنه إذا كانت المجانية حق مكفول لكل التلاميذ في سن الإلزام بغض النظر عن وضعهم الاقتصادي أو المادي ، فإنها بالنسبة للتلاميذ الفقراء أكثر أهمية وأكثر أحقية .

- جاءت العبارة رقم (١١) " المجانية في التعليم الأساسي تعني التمييز بين التلاميذ وفقا لقدراتهم الذهنية " في المرتبة الرابعة عشر بالنسبة لترتيب عبارات المحور كله ، وفي المرتبة الثانية بالنسبة للعبارات التي لم يوافق عليها أفراد العينة بمتوسط حسابي (١.٦٠) وانحراف معياري (١.٢٣) ، مما يدل على أن أفراد العينة لا يوافقون على أن المجانية تعني التفرقة بين التلاميذ وفقا لقدراتهم الذهنية ، بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على ربط المجانية في التعليم الأساسي بالقدرات الذهنية للتلاميذ ، وتتفق الباحثة مع أفراد العينة في ذلك ؛ ولكنها ترى أنه يمكن الاهتمام والعناية بالتلاميذ ذوي القدرات الذهنية العالية في التعليم الأساسي وتزويدهم بتعليم عالي النوعية في مجالات المعرفة والمهارات المتقدمة .

- جاءت العبارة رقم (١٠) "المجانية في التعليم الأساسي تعني هيمنة الدولة على عناصره الرئيسية " في المرتبة الخامسة عشر بالنسبة لترتيب عبارات المحور كله ، وفي المرتبة الثالثة بالنسبة للعبارات التي لم يوافق عليها أفراد العينة بمتوسط حسابي (١.٥٩) وانحراف معياري (١.١٧) ، مما يدل على أن أفراد العينة لا يوافقون على أن المجانية في التعليم الأساسي تعني هيمنة الدولة على عناصره الرئيسية ، وترى الباحثة أن التعليم الأساسي بالذات ينبغي أن يكون موضع اهتمام الدولة وجميع المؤسسات والهيئات والأفراد ولا ينبغي أن يقتصر الاهتمام به على الدولة وحدها .

- جاءت العبارة رقم (١٢) "المجانية في التعليم الأساسي تعني قيام الدولة وحدها بالإنفاق عليه " في المرتبة السادسة عشر بالنسبة لترتيب عبارات المحور كله ، وفي المرتبة الرابعة بالنسبة للعبارات التي لم يوافق عليها أفراد العينة بمتوسط حسابي (١.٤٠) وانحراف معياري (١.١٩) ، مما يوحي بأن أفراد العينة يدركون أن المحافظة على مجانية التعليم الأساسي في

مصر ليست مسؤولية الدولة وحدها ، وإنما هي مسؤولية كل قطاعات وهيئات الدولة ، وكذلك الأفراد على اعتبار أن تحسين التعليم والنهوض به يعد مسؤولية قومية وليست مسؤولة فردية .

- جاءت العبارة رقم (١٣) "المجانية في التعليم الأساسي تعني إتاحة التعليم للتلاميذ دون الأخذ في الاعتبار جودته أو تحسينه " في المرتبة السابعة عشر بالنسبة لترتيب عبارات المحور كله ، وفي المرتبة الخامسة بالنسبة للعبارات التي لم يوافق عليها أفراد العينة بمتوسط حسابي (١.٣٢) وانحراف معياري (١.٠٤) ، مما يدل على أن أفراد العينة لا يوافقون على إتاحة التعليم الأساسي لجميع التلاميذ في سن الإلزام دون التركيز على الجودة والتحسين ، وترى الباحثة أن الاهتمام بجودة وتحسين التعليم الأساسي عاملاً مهماً من عوامل المحافظة على مجانية هذا النوع من التعليم ؛ حيث إن الجودة والتحسين يترتب عليهما توفير الكثير من الامكانات المادية والمالية التي قد تهدر نتيجة عدم الاهتمام بالجودة والتحسين ، والذي قد يكون سبباً في رسوب وتسرب التلاميذ من هذا النوع من التعليم ، وهذا في حد ذاته أكبر معوق للمحافظة على مجانية التعليم الأساسي ودعمها .

- ويتضح من الجدول السابق أيضا أن العبارات رقم (١- ٢- ١٨) قد حصلت على أعلى درجة موافقة من أفراد العينة بمتوسط حسابي وانحراف معياري (٢.٨٣- ١.٦٢- ٢.٨١- ١.٣٤- ٢.٧٩- ١.٤٤) على الترتيب ، بينما حصلت العبارات رقم (٤- ١١- ١٠) أقل درجة موافقة من أفراد العينة بمتوسط حسابي وانحراف معياري (١.٦٤- ١.١٨- ١.٦٠- ١.٢٣ - ١.٥٩- ١.١٧) .

<u>نتائج المحور الثاني : واقع المجانية في التعليم الأساسي بمحافظة سوهاج :</u>

ويتضمن هذا المحور(١٥) عبارة استهدفت الوقوف على " واقع مجانية التعليم الأساسي بمحافظة سوهاج من وجهة نظر عينة الدراسة ، وقد جاءت استجابات أفراد العينة كما هو موضح في الجدول الآتي :

جدول (٢١)
استجابات أفراد العينة حول عبارات المحور الثاني "واقع مجانية التعليم الأساسي بمحافظة سوهاج من وجهة نظر أفراد العينة "

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	درجة الموافقة	الترتيب
١	يعتمد تلاميذ مرحلة التعليم الأساسي على المذكرات والكتب الخارجية اعتماداً كلياً.	٢.٨٣	١.٣٤	الموافقة	كبيرة	٦
٢	تنفق الأسرة المصرية جزءاً كبيراً من دخلها على الدروس الخصوصية.	٢,٩١	١.٧٣	الموافقة	كبيرة	٢
٣	تتحمل الأسرة المصرية كثيراً من الأعباء المالية في توفير الأدوات المدرسية .	٢.٨٧	١.٤٢	الموافقة	كبيرة	٤
٤	تتحمل الأسرة المصرية كثيراً من النفقات التعليمية المتمثلة في أجور النقل والمواصلات	٢.٨٠	١.٢١	الموافقة	كبيرة	٧
٥	تمثل مجانية التعليم الأساسي في مصر شعاراً وليس واقعاً حقيقياً.	٢.٨٩	١.٦٩	الموافقة	كبيرة	٣
٦	تتحمل الأسرة المصرية كثيراً من النفقات لتوفير الملابس والزي المدرسي لأبنائها.	٢.٧٨	١.١٩	الموافقة	كبيرة	٨
٧	ارتفاع كثافة الفصول في المدراس العامة يتعارض مع جودة التعليم الأساسي.	٢.٩٤	١.٨٢	الموافقة	كبيرة	١
٨	مناهج التعليم الأساسي تتلاءم مع اهتمامات وميول وقدرات التلاميذ.	١.٣١	١.١٣	عدم الموافقة	قليلة	١٣
٩	تتحمل الأسرة المصرية وحدها نفقات الرسوم المدرسية المقررة على التلميذ.	٢.٨٣	١.٣٤	الموافقة	كبيرة	٦
١٠	مناهج التعليم الأساسي تراعي احتياجات بيئة التلاميذ الاجتماعية .	٢.٦٥	١.٣٣	الموافقة	كبيرة	٩
١١	التقصير من جانب المعلمين داخل المدارس العامة يكون سبباً من أسباب انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية .	٢.٥٤	١.٣١	الموافقة	كبيرة	١٠
١٢	مناهج التعليم الأساسي تراعي الفروق الفردية بين التلاميذ	١.٤٤	١.٢٧	عدم الموافقة	قليلة	١١

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	درجة الموافقة	الترتيب
١٣	غياب التلاميذ من مدراس التعليم الأساسي يتنافى مع مجانية التعليم .	١.٣٢	١.٢٥	عدم الموافقة	قليلة	١٢
١٤	تدني مستوى أجور ومرتبات المعلمين في المدارس العامة يكون سبباً من أسباب انتشار الدروس الخصوصية .	٢.٨٥	١.٣٣	الموافقة	كبيرة	٥
١٥	تسرب التلاميذ من التعليم الأساسي يعوق تفعيل مجانية التعليم .	١.٣٠	١.٠٨	عدم الموافقة	قليلة	١٤
١٦	تكرار رسوب التلاميذ في التعليم الأساسي يعوق تفعيل مجانية التعليم .	١.٣٠	١.٠٨	عدم الموافقة	قليلة	١٤

يتضح من الجدول السابق ما يلى :

- جاءت العبارة رقم (٧) "ارتفاع كثافة الفصول في المدراس العامة يتعارض مع جودة التعليم الأساسي" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٢.٩٤) وانحراف معياري (١.٨٢) ، وهذا يوحي بأن هناك كثافة عالية في مدارس التعليم الأساسي بمحافظة سوهاج ، وترى الباحثة أن كثافة الفصول في بعض مدارس التعليم الأساسي قد وصلت إلى ٧٨ تلميذا في الفصل الواحد ، وهذا بناءً على إجراء مقابلات شخصية مع رؤساء الأقسام المسؤولين عن التعليم الأساسي بمديرية التربية والتعليم بسوهاج ، وترى الباحثة أن هذا يتعارض مع المحافظة على مجانية التعليم الأساسي ؛ حيث إن زيادة عدد التلاميذ عن الطاقة الاستيعابية للفصل تؤثر تأثيراً سلبياً على جودة الخدمة التعليمية التي تقدم للتلميذ وبالتالي على رسوبه .

- جاءت العبارة رقم (٢) " تنفق الأسرة المصرية جزءاً كبيراً من دخلها على الدروس الخصوصية" في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٢.٩١) وانحراف معياري (١.٧٣) ، وهذا يوحي بأن هناك تكاليف باهظة تتحملها الأسر المصرية لإعطاء أبنائها دروسا خصوصية ، وترى الباحثة أن الدروس الخصوصية تشكل تهديداً واضحاً لمجانية التعليم الأساسي وتجعل من المجانية المنصوص عليها في الدستور المصري شعاراً فاقد المضمون والمحتوى ، وعليه ينبغي التصدي لها بشتى الآليات والوسائل التي تستطيع قمعها وإخمادها .

– جاءت العبارة رقم (٥) " تمثل مجانية التعليم الأساسي في مصر شعاراً وليس واقعاً حقيقياً " في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (٢.٨٩) وانحراف معياري (١.٦٩) ، وترى الباحثة أن هذا نتيجة لزيادة التكاليف التي تتحملها الأسر المصرية لتعليم أبنائها ، والتي تتمثل في نفقات الدروس الخصوصية والكتب والمذكرات الخارجية ، ونفقات الملابس والأدوات وهكذا .

– جاءت العبارة رقم (٣) " تتحمل الأسرة المصرية كثيراً من الأعباء المالية في توفير الأدوات المدرسية " في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (٢.٨٧) وانحراف معياري (١.٤٢) ، وهذا يوحي بأن الأسر المصرية تتحمل الكثير من الأعباء المالية لتوفير الأدوات المدرسية لأبنائها ، وهذا يتعارض مع مبدأ مجانية التعليم الأساسي.

– جاءت العبارة رقم (١٤) " تدني مستوى أجور ومرتبات المعلمين في المدارس العامة يكون سبباً من أسباب انتشار الدروس الخصوصية " في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (٢.٨٥) وانحراف معياري (١.٣٣) هذا ولقد توصلت الباحثة من خلال مقابلاتها مع المسؤولين عن التعليم الأساسي بمحافظة سوهاج إلى أنه يمكن التصدي لظاهرة الدروس الخصوصية بمدارس التعليم الأساسي عن طريق تحسين المستوى المادي والمعنوي للمعلم ، علاوة على استخدام أسلوب الحزم والشدة من جانب مديري المدارس وعدم السماح لأي معلم بالخروج من المدرسة قبل الوقت المحدد للانصراف ، والتشديد على ضرورة حضور التلاميذ إلى المدارس ومتابعة غيابهم أولا بأول .

– جاءت العبارة رقم (١) "يعتمد تلاميذ مرحلة التعليم الأساسي على المذكرات والكتب الخارجية اعتماداً كلياً" في المرتبة السادسة بمتوسط حسابي (٢.٨٣) وانحراف معياري (١.٣٤) ، وهذا يوحي بأن من عوامل التأثير على مجانية التعليم الأساسي في مصر اعتماد التلاميذ على المذكرات والكتب الخارجية اعتماداً كلياً وعدم الاكتراث بكتب الوزارة التي ينفق عليها الكثير والكثير من الأموال في إعدادها وطباعتها ، وهذا بدوره يؤثر تأثيراً سلبياً على المجانية ، وترى الباحثة أن تفسير ذلك مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالدروس الخصوصية ؛ حيث إن كل معلم يتنافس مع غيره من المعلمين في عمل المذكرات والكتب الخارجية لجذب أكبر عدد ممكن من التلاميذ إلى درسه الخصوصي .

– جاءت العبارة رقم (٤) "تتحمل الأسرة المصرية كثيراً من النفقات التعليمية المتمثلة في أجور النقل والمواصلات " في المرتبة السابعة بمتوسط حسابي (٢.٨٠) وانحراف معياري (١.٢١) ، وترى الباحثة أن توفير وسائل نقل ومواصلات آمنة لأبنائها يمثل عبئاً مادياً على الأسرة المصرية ؛ خاصة بعد ارتفاع أجور النقل والمواصلات بسبب ارتفاع أسعار الغاز والبنزين ، وهذا بدوره يؤثر على واقع المجانية في التعليم الأساسي بالنسبة للأسرة المصرية .

– جاءت العبارة رقم (٦) " تتحمل الأسرة المصرية كثيراً من النفقات لتوفير الملابس والزي المدرسي لأبنائها" في المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي (٢.٧٨) وانحراف معياري (١.١٩) ، وترى الباحثة أن الأسرة المصرية تتحمل الكثير من الأعباء المالية لشراء الملابس والزي المدرسي لأبنائها ؛ خاصة مع اهتمام الأبناء بمتابعة أحدث الموضات في الزي والملابس ، وعدم قدرة بعض الأسر على فرض سيطرتها على أبنائها فيما يتعلق بنوعية الملابس أو النمط المطلوب .

– جاءت العبارة رقم (١٠) " مناهج التعليم الأساسي تراعي احتياجات بيئة التلاميذ الاجتماعية " في المرتبة التاسعة بمتوسط حسابي (٢.٦٥) وانحراف معياري (١.٣٣) ، مما يدل على أن أفراد العينة يرون أن هذا واقع في مناهج التعليم الأساسي ، وترى الباحثة أن مراعاة مناهج التعليم الأساسي لمتطلبات البيئة الاجتماعية للتلاميذ أمرٌ غايةٌ في الأهمية ، ويرتبط كثيراً بمجانية التعليم الأساسي ؛ حيث إن ارتباط المناهج بالبيئية الاجتماعية للتلميذ تخلق منه تلميذاً قادراً على توظيف ما يكتسبه من المعلومات والمعارف في بيئته الاجتماعية ، وحتى إذا تعذر عليه استكمال باقي مراحل التعليم يمكن له الحصول على فرصة عمل تساعده على توفير متطلبات الحياة المادية قدر المستطاع .

– جاءت العبارة رقم (١١) "التقصير من جانب المعلمين داخل المدارس العامة يكون سبباً من أسباب انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية " في المرتبة العاشرة بمتوسط حسابي (٢.٥٤) وانحراف معياري(١.٣١) وترى الباحثة أنه بالفعل قد يكون التقصير من جانب المعلم داخل مدارس التعليم الأساسي سبباً في لجوء التلاميذ إلى الدروس الخصوصية لتعويض ما يفقدونه من معلومات ومعارف داخل المدرسة ، وهذا ما تأكد للباحثة من خلال المقابلات الشخصية مع المسؤولين عن التعليم الأساسي بمحافظة سوهاج وسؤالهم عن أسباب انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية في

مدارس التعليم العام ؛ حيث أكدوا لها أن من أسباب انتشار هذه الظاهرة غياب بعض المعلمين المتكرر وعدم اكتراثهم بالشرح والإخلاص في العمل .

- جاءت العبارة رقم (١٢) "مناهج التعليم الأساسي تراعي الفروق الفردية بين التلاميذ " في المرتبة الحادية عشر بالنسبة لعبارات المحور كله ، وفي المرتبة الأولى بالنسبة للعبارات التي يرى أفراد العينة أنها لا تحدث في التعليم الأساسي بمتوسط حسابي (١.٤٤) وانحراف معيار(١.٢٧) ، وهذا يدل على أن أفراد العينة يرون أن مناهج التعليم الأساسي لا تراعي الفروق الفردية بين التلاميذ ، وترى الباحثة أن هذا يؤثر على جودة ومجانية التعليم ؛ حيث إن مبدأ مراعاة الفروق الفردية مبدأ نفسي مهم يجب أخذه في الاعتبار عند وضع المناهج حتى يجد كل تلميذ في هذه المناهج ما يناسب قدراته واهتماماته ويستطيع توظيف ما يكتسبه من معلومات ومهارات في حياته العملية .

- جاءت العبارة رقم (١٣) "غياب التلاميذ من مدارس التعليم الأساسي يتنافى مع مجانية التعليم " في المرتبة الثانية عشر بالنسبة لعبارات المحور كله ، وفي المرتبة الثانية بالنسبة للعبارات التي يرى أفراد العينة أنها لا تحدث في التعليم الأساسي بمتوسط حسابي (١.٣٢) وانحراف معياري(١.٢٥) وترى الباحثة أن سبب عدم موافقة أفراد العينة على هذه العبارة هو: أن في مدارس التعليم الأساسي يتم التنبيه على ضرورة حضور التلاميذ إلى المدرسة وعدم تغيبهم ، بعكس التعليم الثانوي ، أو قد يكون السبب هو عدم فهم أفراد العينة للمقصود من العبارة وهو أن غياب التلاميذ المتكرر يؤثر على المجانية ، بمعنى أن غياب التلاميذ من المدرسة يؤثر على مستواهم العلمي والتحصيلي ، وبالتالي على رسوبهم مما يكلف الدولة نفقات إضافية جديدة وهذا يتنافى مع مجانية التعليم .

- جاءت العبارة رقم (٨) " مناهج التعليم الأساسي تتلاءم مع اهتمامات وميول وقدرات التلاميذ" في المرتبة الثالثة عشر بالنسبة لعبارات المحور كله ، وفي المرتبة الثالثة بالنسبة للعبارات التي يرى أفراد العينة أنها لا تحدث في التعليم الأساسي بمتوسط حسابي (١.٣١) وانحراف معياري(١.١٣) ، وهذا يدل على أن مناهج التعليم الأساسي لا تراعي ميول واهتمامات وقدرات التلاميذ ، وترى الباحثة أن هذا يؤثر بالسلب على جودة العملية التعليمية وعلى دعم مجانية التعليم الأساسي .

- جاءت العبارتان رقم (١٤- ١٥) " تسرب التلاميذ من التعليم الأساسي يعوق تفعيل مجانية التعليم " والعبارة " تكرار رسوب التلاميذ في التعليم الأساسي يعوق تفعيل مجانية التعليم" في

المرتبة الرابعة عشر والأخيرة بالنسبة لعبارات المحور كله ، وفي المرتبة الرابعة بالنسبة للعبارات التي يرى أفراد العينة أنها لا تحدث في التعليم الأساسي ولا تؤثر على مجانية التعليم بمتوسط حسابي (١.٣٠) وانحراف معياري (١.٠٨) ، وترى الباحثة أن عدم موافقة أفراد العينة على هاتين العبارتين قد يكون سببه عدم فهم أفراد العينة للمقصود من العبارتين ، وهو أن تكرار تسرب ورسوب التلاميذ من مدارس التعليم الأساسي يعوق تفعيل المجانية في هذه المدارس ؛ حيث إنه يكلف الدولة وأولياء الأمور نفقات إضافية تجعل من المجانية شعاراً فاقد المضمون.

- يتبين من الجدل السابق أيضا أن العبارات رقم (٧- ٢ - ٥) قد حصلت على أعلى درجة موافقة من أفراد العينة على واقع مجانية التعليم الأساسي بمحافظة سوهاج بمتوسط حسابي وانحراف معياري (٢.٩٤- ١.٨٢ ، ٢.٩١ - ١.٧٣ ، ٢.٨٩ - ١.٦٩) على الترتيب ، بينما حصلت العبارات رقم (١١- ١٣- ١٤و١٥) أقل درجة موافقة من أفراد العينة بمتوسط حسابي وانحراف معياري (١.٤٤- ١.٢٧ ، ١.٣١-١.١٣ ، ١.٣٠- ١.٠٨) على الترتيب.

عاشرا : دلالة الفروق الإحصائية بين استجابات أفراد العينة :

أولاً : حساب دلالة الفروق بين استجابات أفراد العينة حسب المؤهل الدراسي :

لحساب دالة الفروق الإحصائية بين استجابات أفراد العينة حسب المؤهل الدراسي استخدمت الباحثة تحليل التباين ، ويتضح ذلك من خلال الجدول الآتي :

جدول(٢٢)
دلالة الفروق الإحصائية بين استجابات أفراد عينة البحث حسب المؤهل الدراسي حول " دعم مجانية التعليم الأساسي في مصر على ضوء التشريعات الدستورية "

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف المحسوبة	ف الجدولية	الدلالة الاحصائية ف sig	مستوى الدلالة عند (٠.٠٥)
١	بين المجموعات	٤٦٥.٥٤	٣	٢٦٥.٠٧	٦.٦٤	٣.٨٦	٠.٤٨	دال إحصائيا لصالح مؤهل البكالوريوس التربوي
	داخل المجموعات	٨٢٩.٤٢	١٥٧	١٧.٦١				
٢	بين المجموعات	٥٦١.٤٠	٣	٣٢١.١٢	١.٧٥	٣.٨٦	٠.٠١٧	غير دال إحصائياً
	داخل المجموعات	٩٢١.٠٦	١٥٧	١٩.١٤				

يتضح من الجدول السابق أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بالوعي بمفهوم مجانية التعليم الأساسي كما جاءت في الدستور ، والوعي بواقع هذه المجانية لدى

أفراد عينة البحث ، وكانت الفروق لصالح المؤهل التربوي ، وترى الباحثة أن هذا طبيعي ومنطقي ؛ حيث إن المؤهل التربوي مهم للغاية في تعميق وعي الأفراد السياسي والاجتماعي ، وإكسابهم القدرة على استيعاب التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يتعرض لها المجتمع ، ثم محاولة ترجمتها إلى سلوكيات .

ثانياً : حساب دلالة الفروق بين استجابات أفراد العينة حسب الوظيفة الحالية :

لحساب دالة الفروق الإحصائية بين استجابات أفراد العينة حسب الوظيفة الحالية استخدمت الباحثة تحليل التباين ، ويتضح ذلك من خلال الجدول الآتي :

جدول(٢٣)

دلالة الفروق الإحصائية بين استجابات أفراد عينة البحث حسب طبيعة العمل حول " دعم مجانية التعليم الأساسي في مصر على ضوء التشريعات الدستورية "

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف المحسوبة	ف الجدولية	الدلالة الاحصائية ف sig	مستوى الدلالة عند (٠.٠٥)
١	بين المجموعات	٤٧٨.٢٠	٢	٢٦١.٥١	٠.٩٨	٣.٨٦	٠.٠٠	غير دالة إحصائيا
	داخل المجموعات	٧٩٢.١٧	١٥٨	١٨.٧٣				
٢	بين المجموعات	٦٥٣.٨٧	٢	٢٧٢.٠٩	٤,٤٧	٣.٨٦	٠.٠٠١	دال إحصائياً لصالح أولياء الأمور
	داخل المجموعات	٨٠٥.٤٤	١٥٨	٢١.٣١				

يتضح من الجدول السابق أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بالوعي بمفهوم مجانية التعليم الأساسي وواقع هذه المجانية بمحافظة سوهاج ، وكانت الفروق لصالح أولياء الأمور ، وترى الباحثة أن هذا أمر طبيعي ومنطقي ؛ حيث إن أكثر الفئات معاناة من زيادة تكلفة التعليم وعدم الاستفادة من المجانية هم أولياء الأمور .

ثالثاً : حساب دلالة الفروق بين استجابات أفراد العينة حسب سنوات الخبرة :

لحساب دالة الفروق الإحصائية بين استجابات أفراد العينة حسب سنوات الخبرة استخدمت الباحثة تحليل التباين ، ويتضح ذلك من خلال الجدول الآتي :

جدول(٢٤)
دلالة الفروق الإحصائية بين استجابات أفراد عينة البحث حسب سنوات الخبرة حول " دعم مجانية التعليم الأساسي في مصر على ضوء التشريعات الدستورية "

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف المحسوبة	ف الجدولية	الدلالة الاحصائية ف sig	مستوى الدلالة عند (٠.٠٥)
١	بين المجموعات	٤٨٣.٧٦	٢	٢٤٥.١٠	٥.٧١	٢.٨٥	٠.٠٠	غير دالة إحصائيا
	داخل المجموعات	٦٨٨.٣٧	١٥٨	١٨.١٤				
٢	بين المجموعات	٦١٢.٤٣	٢	٢٨٠.١٦	١.٢٣	٢.٨٥	٠.٠٠	غير دالة إحصائيا
	داخل المجموعات	٩١٢.٠٣	١٥٨	١٩.٠٦				

يتبين من الجدول السابق أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بالوعي بمفهوم مجانية التعليم الأساسي كما وردت بالدستور المصري ، وواقع هذه المجانية في محافظة سوهاج فيما يتعلق بسنوات الخبرة ، وترى الباحثة أن تفسير هذا أن قد يرجع إلى أن سنوات الخبرة لا تؤثر تأثيراً جوهرياً على وعي الأفراد بمفهوم المجانية في الدستور ولا بواقعها في التعليم المصري ؛ حيث إن مفهوم مجانية التعليم الأساسي راسخ في أذهان الأفراد على أنه حق مكفول لكل طفل وصل سن الإلزام ، على اعتبار أن الدستور أقر هذا وأكد عليه .

رابعاً: حساب دلالة الفروق بين استجابات أفراد العينة حسب التوزيع الجغرافي :

- **لحساب دالة الفروق الإحصائية بين استجابات أفراد العينة حسب التوزيع الجغرافي استخدمت الباحثة تحليل التباين لحساب دلالة الفروق الإحصائية بين استجابات أفراد العينة ، ويتضح ذلك من خلال الجدول الآتي :**

جدول(٢٥)
دلالة الفروق الإحصائية بين استجابات أفراد عينة البحث حسب التوزيع الجغرافي حول " دعم مجانية التعليم الأساسي في مصر على ضوء التشريعات الدستورية "

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف المحسوبة	ف الجدولية	الدلالة الاحصائية ف sig	مستوى الدلالة عند (٠.٠٥)
١	بين المجموعات	٤٧٨.٢٠	٥	٢٦١.٥١	٥.٨٣	٢.٨٥	٠.٠٠	دالة إحصائيا لصالح إدارة سوهاج
	داخل المجموعات	٧٩٢.١٧	١٥٥	١٨.٧٣				
٢	بين المجموعات	٦٥٣.٨٧	٥	٢٧٢.٠٩	٠.٩٣	٢.٨٥	٠.٠٠	غير دالة احصائيا
	داخل المجموعات	٨٠٥.٤٤	١٥٥	٢١.٣١				

يتضح من الجدول السابق أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بالوعي بمفهوم مجانية التعليم الأساسي وواقع هذه المجانية بمحافظة سوهاج فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي ، وكانت الفروق لصالح إدارة سوهاج ، وتفسير ذلك من وجهة نظر الباحثة هو أن إدراك مفهوم وواقع المجانية في التعليم الأساسي يرتبط بأمور مختلفة قد يكون الإحساس بها أكثر داخل المحافظة عنها بقية الإدارات ؛ فمثلا : داخل المحافظة تكلفة أجور المواصلات والنقل تكون عالية ومرتفعة عنها في الإدارات الأخرى التي قد تكون فيها المدارس قريبة من محل إقامة التلاميذ وبالتالي لا تشكل عبئا على الأسرة ، وأيضا الدروس الخصوصية قد تكون وطأتها وشدتها أقل في الإدارات الأخرى عنها داخل المحافظة ، وهكذا .

وبهذا العرض الموجز تكون الباحثة قد ألقت الضوء على إجراءات الجانب الميداني للبحث ونتائجه وتفسير تلك النتائج في ضوء الإطار النظري والواقع التي تمت دراسته ، وفيما يلي تعرض الباحثة التصور المقترح لدعم مجانية التعليم الأساسي في مصر على ضوء التشريعات الدستورية .

التصور المقترح لدعم مجانية التعليم الأساسي في مصر على ضوء التشريعات الدستورية :

على ضوء ما أسفرت عنه نتائج الدراسة النظرية حول مفهوم مجانية التعليم الأساسي كما جاءت في الدستور المصري ، وعلى ضوء ما أسفرت عنه نتائج الجانب الميداني للدراسة حول واقع مجانية التعليم الأساسي في محافظة سوهاج ، وعلى ضوء آراء خبراء وأساتذة التربية في مصر ترى الباحثة أنه يمكن تقديم تصور مقترح لدعم مجانية التعليم الأساسي في مصر على ضوء التشريعات الدستورية . وذلك كالتالي :

أولا : فلسفة ومنطلقات التصور المقترح :

تقوم فلسفة ومنطلقات التصور المقترح على أساس أن مجانية التعليم حق لكل شخص تكفله الدساتير والمواثيق الدولية ، وينبغي أن يُوفر مجاناً على الأقل في مرحلة التعليم الأساسي (الابتدائي والإعدادي) ، باعتبارها من أخطر المراحل في تشكيل ثقافة ووعي الناشئين ، وباعتبارها حجر الأساس في عملية التطوير والتحديث ؛ وعليه فإنَّ البحث عن وسائل وسبل لدعم مجانية التعليم في مصر أصبح ضرورة ملحة ؛ للمحافظة على هذه المجانية من ناحية ، والمحافظة على جودة التعليم من ناحية أخرى .

وتنطلق فلسفة ومنطلقات التصور المقترح لدعم مجانية التعليم الأساسي في مصر من عدة حيثيات منها ما يلي :

١- أن التعليم هو السبيل الرئيس لمواجهة تحديات الحاضر والمستقبل والذي يكفل لأبنائه مواكبة التقدم وإرساء النهضة الحضارية للأمم .

٢- أن التعليم الأساسي هو الركيزة الأساسية في بناء وتكوين وتشكيل مكونات الإنسان العقلية والوجدانية ، وتأهيله للتعامل مع العلم والمعرفة واستيعاب آليات التقدم وتفهم لغة العصر؛ وعليه فإن مواكبة عصر التكنولوجيا فائقة القدرة ، تفرض بل وتحتم أن يكون التعليم الأساسي متاحاً للجميع دون تمييز أو تفرقة ، مع ضرورة توفيره بجودة عالية .

٣- أن مجانية التعليم حق أقرته الدولة والتزمت به وأمر واجب التقدير والاحترام .

٤- أن مشكلات النظام التعليمي تكمن خارجه وتعود بالدرجة الأولى إلى أسباب اقتصادية واجتماعية .

٥- أن أي إصلاح لنظام التعليم لابد أن يرتبط بتحسين جودة التعليم الحكومي وتشجيع مشاركة أكبر للقطاع الخاص .

٦- أن مجانية التعليم بنص الدستور حق دستوري ومطلب اجتماعي ؛ لذا لابد من اتفاق جميع الرؤى والتوجهات حول ضرورتها وأهميتها لإحداث نوعاً من التوازن والعدالة الاجتماعية بين فئات المجتمع المختلفة.

٧- إنه يمكن المحافظة على مجانية التعليم الأساسي في مصر والنهوض بها إذا وجدت سياسة تعليمية وطنية قادرة على إضفاء الطابع العالمي على التعليم الأساسي وتوفيره لجميع الأطفال بين ٦-١٤ وهو التزام دستوري .

٨- إن مجانية التعليم حق مكفول لكل مصري ، ولتحقيق جودة أفضل للعملية التعليمية يمكن أن يتم توفير تمويل إضافي بمشاركة فاعلة من المجتمع بكافة أطرافه .

ثانيا : أهداف التصور المقترح :

على ضوء فلسفة ومنطلقات التصور المقترح فإنه يمكن تحديد أهداف هذا التصور في النقاط التالية :

١- دعم مجانية التعليم الأساسي في مصر باعتبارها حق دستوري كفلته جميع الدساتير عن طرق مساهمة جميع قطاعات الدولة في ذلك .

٢- تقديم مجموعة من الضوابط والتوصيات التي تساعد في دعم مجانية التعليم في مصر والمحافظة عليها وخاصة في التعليم الأساسي .

٣- مساعدة مؤسسات التعليم الأساسي في مصر في التغلب على مشكلات التمويل التي تواجهها أثناء أداء دورها التعليمي .

٤- وضع ملامح لدعم مجانية التعليم الأساسي في مصر ، وتحديد الجهات المشاركة في هذا الدعم .

٥- البحث عن وسائل وسبل لدعم مجانية التعليم في مصر ؛ للمحافظة على هذه المجانية من ناحية ، والمحافظة على جودة التعليم من ناحية أخرى .

ثالثا : محاور التصور المقترح :

جاءت محاور التصور المقترح في ثمانية محاور هي : دور القطاع الخاص ، ودور منظمات المجتمع المدني ، ودور النقابات المهنية المختلفة ، ودور الجهود الأهلية والجمعيات الخيرية ، ودور الأغنياء ورجال الأعمال ، ودور البنوك الوطنية والخاصة ومصلحة الضرائب ، ودور شركات الخدمات العامة ، ودور وزارة التربية والتعليم ، وكل محور من هذه المحاور يتضمن مجموعة من الآليات والإجراءات لبيان كيفية مساهمة كل جهة من الجهات السابقة في تمويل ودعم مجانية التعليم الأساسي في مصر ، وذلك كالتالي:

المحور الأول: دور القطاع الخاص في دعم مجانية التعليم الأساسي :

يشمل القطاع الخاص حالياً تنوعاً هائلاً في الجهات الفاعلة التي تشارك ليس فقط في توفير المدارس ، ولكن أيضاً في مجموعة متنوعة من آليات تمويل التعليم وعمليات صنع السياسات ، ، وفي مصر لابد أن يكون للقطاع الخاص دورٌ في النظام الجديد الذي يعتمد على تعليم التلاميذ المهارات الحياتية والمهارات المؤهلة لسوق العمل من خلال ضخ الاستثمارات في قطاع التعليم ، وخاصة التعليم الأساسي .

ومن أهم الآليات المقترحة لدور القطاع الخاص في دعم مجانية التعليم الأساسي في مصر ما يلي :

١- أن يساهم القطاع الخاص في إنشاء مدارس جديدة للتعليم الأساسي .

٢- أن يساهم القطاع الخاص في توفير الأثاث والتجهيزات اللازمة لمدارس التعليم الأساسي .

٣- أن يتبنى القطاع الخاص التلاميذ الفقراء والإنفاق عليهم في مرحلة التعليم الأساسي .

٤- أن يرعى القطاع الخاص التلاميذ الموهوبين في مرحلة التعليم الأساسي .

٥- أن يشارك القطاع الخاص في إنشاء مدارس نموذجية لإثبات فاعلية التعليم فيها .

٦- أن يساهم القطاع الخاص في إنشاء مراكز للتميز العلمي بمدارس التعليم الأساسي .

٧- توفير ما يلزم من دعم تشريعي لإقامة نمط الشراكات التعاونية بين مؤسسات القطاعين الخاص والحكومي في إقامة مدارس جديدة بمرحلة التعليم الأساسي .

٨- أن يشارك القطاع الخاص في دعم ميزانية مدارس التعليم الأساسي مقابل إعفائه من جزء من الضرائب المستحقة عليه حال مشاركته .

المحور الثاني : دور منظمات المجتمع المدني في دعم مجانية التعليم الأساسي :

على الرغم من تنوع كافة منظمات المجتمع المدني ، إلا أنها تتميز بأنها تشترك في استقلالها عن القطاعين الحكومي والخاص من حيث المبدأ على الأقل ، وهذه الميزة تسمح لهذه المنظمات بالعمل على الأرض وتقوم بدورٍ غاية في الأهمية في ظل أي نظامٍ ديمقراطي .

إن وجود منظمات مجتمع مدني فاعلة شرط أساسي من شروط الديمقراطية ، باعتبارها الأداة المثلى لتثقيف المجتمع ، وتوعيته بحقوقه وواجباته .

وأكد ذلك دراسة (Maria Alejandra Gonzalez-Perez, 2013) ؛ حيث أكدت على أن فكرة المجتمع المدني تفتح مساحة للجهات الفاعلة غير التقليدية للمشاركة بنشاط ، والمشاركة في العمليات السياسية للتغيير في المجتمع ، من أجل تحسين المجموعات المهمشة ، وتحسين البيئة الاجتماعية بشكل عام ، وتحقيق العدالة الاجتماعية . إن تنوع الأدوار التي يتمتع بها الأفراد في المجتمع يسمح لهم بالمشاركة من زوايا مختلفة) .

وعليه فإن منظمات المجتمع المدني يمكن أن تقوم بدور فاعل في تمويل ودعم مجانية التعليم الأساسي في مصر ، وذلك من خلال تنوع أدوارها واستقلالها عن القطاعين العام والخاص .

ومن أهم الآليات المقترحة لدور منظمات المجتمع المدني في دعم مجانية التعليم الأساسي في مصر ما يلي :

١- أن تشارك منظمات المجتمع المدني في إنشاء مدارس للتعليم الأساسي في القرى الفقيرة والمناطق النائية.

٢- أن تسهم منظمات المجتمع المدني في جهود مكافحة مشكلة الأمية في مصر أسوة بدول العالم المتقدم .

٣- أن تشارك منظمات المجتمع المدني في تنمية الوعي المجتمعي بأهمية تحقيق الجودة في التعليم الأساسي .

٤- أن تساهم منظمات المجتمع المدني في إنشاء صناديق تكافل اجتماعي في كل مركز وفي كل مدرسة بهدف دعم الأسر الفقيرة بمرحلة التعليم الأساسي .

٥- أن تساهم منظمات المجتمع المدني في إنشاء صندوق شعبي لتمويل التعليم الأساسي يشارك فيه الأفراد والمؤسسات بشكل تطوعي .

٦- أن تستثمر منظمات المجتمع المدني موارد المحليات بشكل إيجابي في دعم برامج و أنشطة التعليم الأساسي .

المحور الثالث : دور النقابات المهنية المختلفة في دعم مجانية التعليم الأساسي :

تعد النقابات المهنية شريان الحياة لأي مجتمع معاصر باعتبارها مخازن الخبرة لكل عملية تنمية أو تحديث ؛ لأنها القادرة على الوصول لجميع فئات الشعب المختلفة على أرض الواقع في أي مكان ، ودور النقابات المهنية يأتي من تلك النقطة لتقوم كل نقابة مهنية بدورها تجاه الوطن .

ولقد لعبت النقابات المهنية دوراً فاعلاً في الحياة العامة ، واليوم تفرض الظروف الاقتصادية والتحديات التي تواجهها البلاد أن تضطلع النقابات المهنية بدورها ، وأن تبذل جهداً مضاعفاً حتى تتمكن من تلبية احتياجات وتوقعات الوطن منها .

ومن أهم الآليات المقترحة لدور النقابات المهنية المختلفة في دعم مجانية التعليم الأساسي في مصر ما يلي :

١- أن تساهم نقابات المهندسين بجزء من الرسوم الهندسية لمباني مدارس التعليم الأساسي .

٢- أن تشارك نقابات الأطباء بالكشف الدوري المجاني على تلاميذ التعليم الأساسي.

٣- أن تساهم نقابات التجاريين في توفير الأثاث لمدارس التعليم الأساسي .

٤- أن تشارك نقابات المهندسين بجزء من الصيانة الدورية لمباني مدارس التعليم الأساسي .

٥- أن تساهم نقابات المعلمين في تدريب معلمي التعليم الأساسي قبل وأثناء الخدمة على أحدث استراتيجيات التعليم الحديثة.

٦- أن تساهم نقابات الصيادلة في توفير العلاج بالمجان لتلاميذ ومعلمي التعليم الأساسي في القرى الأكثر فقرا.

٧- أن تساهم نقابات الزراعيين في زراعة بعض الأشجار المثمرة في مدارس التعليم الأساسي .

٨- أن تقوم نقابات التطبيقيين بعمل مشروعات بحثية حول مشكلات التعليم الأساسي ووضع حلول عملية لها.

٩- أن تُعقد مؤتمرات وندوات تثقيفية حول كيفية تفعيل دور جميع النقابات المجتمعية في دعم مجانية العليم الأساسي في مصر إعمالا للنصوص الدستورية .

المحور الرابع : دور الجهود الأهلية والجمعيات الخيرية في دعم مجانية التعليم الأساسي :

تعد المؤسسات الأهلية والجهات الخيرية التطوعية رديفا مكملا للمؤسسات الرسمية المختصة ، وتقوم بدور بارز في تقديم برامج الرعاية التعليمية اللازمة بصفة عامة ، وتضطلع هذه المؤسسات الأهلية بدور كبير في العملية التعليمية لما لها من خبرة وقدرة على خدمة التعليم والعملية التعليمية .

وتتميز الجهود التي تبذلها المؤسسات الأهلية بأنها جهود إنسانية وجماعية تطوعية يتنافس المحسنون فيما بينهم وبدوافع ذاتية على تقديم أعمال الخير ، بخلاف جهود المؤسسات الرسمية التي تؤدي خدماتها للجهات المحتاجة انطلاقاً من التخصص الوظيفي للعاملين في المؤسسة الرسمية .

ومن أهم الآليات المقترحة لدور الجهود الأهلية والجمعيات الخيرية في دعم مجانية التعليم الأساسي في مصر ما يلي :

١- أن تشارك الجهود الأهلية في نشر ثقافة التحول من فكرة كون دعم مجانية التعليم الأساسي مسؤولية الحكومة إلى فكرة اعتبار هذا مشروع قومي قائم على تعاون الجميع .

٢- أن تساهم الجهود الأهلية في إنشاء مدارس للتعليم المهني لتعليم تلاميذ التعليم الأساسي حرف معينة بجانب تعليم القراءة والكتابة بالتعاون مع الورش والمصانع الأهلية .

٣- أن تشارك الجهود الأهلية في فتح مدارس أهلية في مجال التعليم الأساسي من أجل تخفيف العبء الاقتصادي على كاهل الدولة في هذا المجال .

٤- أن تساهم الجمعيات الخيرية في دعم الإنفاق على المتطلبات والتجهيزات المادية اللازمة لمدارس التعليم الأساسي .

٥- أن تساهم الجهود الأهلية في تحسين أحوال الأسر الفقيرة في الريف المصري من خلال دعمهم مادياً ، حتى تتحمس هذه الأسر لمواصلة تعليم أبنائها لنهاية مرحلة التعليم الأساسي .

٦- أن تشارك الجهود الأهلية في توفير سبل الرعاية الصحية والثقافية لأولياء أمور تلاميذ التعليم الأساسي في الريف المصري .

٧- الاعتماد على شباب الخريجين في المجالات المختلفة (الأطباء – المهندسين – المحامين- الإعلاميين) ودعوتهم إلى رد الجميل لمدارسهم الابتدائية والإعدادية بخدمات مجانية .

المحور الخامس : دور الأغنياء ورجال الأعمال في دعم مجانية التعليم الأساسي :

القرآن الكريم يذكر الأغنياء بحقيقة لا ينبغي أن ينساها أو يتناساها كل من أنعم الله عليه بنعمة المال والسعة ، فالمال مال الله ، وهو عطاء الله للأغنياء ، وهم مأمورون بالعطاء منه للفقراء ، يقول تعالى في محكم التنزيل : (وَآتُوهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ) (النور: من الآية٣٣) ، ويقول أيضا: (وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ) (الحديد: من الآية ٧) ، فهذه دعوة صريحة للبذل والعطاء من جانب الأغنياء ورجال الأعمال وليس هناك مجال للبذل والعطاء أفضل من البذل في مجال التعليم بصفة عامة والتعليم الأساسي بصفة خاصة ، ذلك النوع من التعليم الذي يمثل القاعدة الأساسية للمعرفة والثقافة ، والتي ينبغي أن تتاح لكل طفل وصل سن الإلزام .

ومن أهم الآليات المقترحة لدور الأغنياء ورجال الأعمال في دعم مجانية التعليم الأساسي في مصر ما يلي :

١- أن تساهم العائلات الثرية في التبرع بالأرض أو بالمال لإنشاء مدارس تعليم أساسي جديدة .

٢- أن يساعد الأغنياء في تقديم مواد البناء اللازمة لبناء لمدارس تعليم أساسي جديدة .

٣- أن يشارك الأغنياء في دفع تكاليف الخامات اللازمة للأنشطة الحرفية اللازمة لتعليم أبناء غير القادرين بمدارس التعليم الأساسي .

٤- تبني التشريعات التي تشجع الأغنياء والأثرياء على تقديم خبراتهم من أجل تجويد أعمال مدارس التعليم الأساسي وأنشطتها وبما يضمن جودتها .

٥- أن يشارك الأغنياء في تقديم جوائز نقدية للتلاميذ الفائقين الملتحقين بمدارس التعليم الأساسي .

٦- أن يتحمل الأغنياء والأثرياء جزءاً من تكلفة عناصر العملية التعليمية بمدارس التعليم الأساسي مثل : طباعة الكتب المدرسية وما يرتبط بها من مواد تعليمية ملائمة للتعلم بالفصول .

المحور السادس : دور البنوك الوطنية والخاصة ومصلحة الضرائب في دعم مجانية التعليم الأساسي :

تعتمد عملية تمويل التعليم على توفير رأس مال خاص بالمشاريع التعليمية يسهم في النهوض بالعملية التعليمية ومستوى جودة الخدمات التي تقدم للدارسين في المدارس مثل : بناء المدارس أو ترميمها أو تجديد الأثاث المدرسي وفقاً لخطط مالية مدروسة ومحسوبة ويتم تنفيذها في إطار زمنى محدد ، ومن مصادر تمويل التعليم (التمويل الحكومي) المخصص من الميزانية العامة للدولة وأيضاً (مساهمة القطاع الخاص) عن طريق تقديم مبالغ دورية تقدمها الشركات الخاصة والمؤسسات التجارية المختلفة التي لا تنتمى للقطاع العام .

وللضرائب آثار بعيدة المدى على كافة النواحي في أي مجتمع من المجتمعات ، وهذه الآثار تزداد أهميتها مع اتساع نطاق دور الدولة وتزايد تدخلها في النواحي الاقتصادية والاجتماعية ؛ وعليه فقد تصبح الضرائب بمثابة أداة رئيسة في يد الدولة لتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

وتعد الضرائب من أقدم و أهم مصادر الإيرادات العامة و يطلق عليها بالإيرادات السيادية تمييزاً لها عن غيرها من أنواع الإيرادات الأخرى كونها تدفع جبراً باعتبارها عملاً من أعمال

السيادة التي تتمتع بها الدولة وقد أشارت دراسة (نبيل ، ٢٠٠٨م ، ٢) إلى أن الضرائب أصبحت أداة أساسية تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها الاجتماعية و الاقتصادية ، لذلك فمعظم الدول في العصر الحديث تعتمد اعتماداً كلياً على الضريبة ولا يستثنى من ذلك إلا بعض الدول ذات الكثافة السكانية البسيطة و التي تمتلك ثروات طبيعية تغنيها عن فرض الضرائب .

ومن أهم الآليات المقترحة لدور البنوك الوطنية والخاصة ومصلحة الضرائب في دعم مجانية التعليم الأساسي في مصر ما يلي :

١- أن يتم تحصيل ضرائب من رجال الصناعة ورجال الأعمال وتوجيهها لخدمة العملية التعليمية في التعليم الأساسي .

٢-أن يتم فرض الضرائب على أصحاب الأملاك ، وعلى المبيعات لصالح العملية التعليمية في التعليم الأساسي .

٣- أن يتم فرض الضرائب على المدارس الدولية في مصر وتوجيهها لصالح التعليم الأساسي الحكومي .

٤- أن يتم تخصيص ضريبة تعليمية مقدارها جنيه مصري واحد في جميع المصالح الحكومية لصالح دعم مجانية التعليم الأساسي .

٥- أن يتم تخصيص نسبة من أرباح البنوك السنوية لتسيير أعمال مدارس التعليم الأساسي .

٦- فرض ضريبة على عوائد شهادات الأفراد الادخارية بالبنوك المصرية لصالح مدارس التعليم الأساسي الحكومي .

٧- أن يتم تفعيل قوانين البنوك وجعلها أكثر قدرة على تمويل أعمال وأنشطة مدارس التعليم الأساسي .

٨- أن يتم ترغيب المشروعات الممولة عبر قروض بنكية على منح الهبات لمدارس التعليم الساسي من خلال إعفاءات ضريبية محفزة .

المحور السابع : دور شركات الخدمات العامة في دعم مجانية التعليم الأساسي :

تبلورت فكرة إنشاء الخدمات العامة بهدف تقديم الخدمات الحكومية التي تمكن الشركة القيام بها نيابة عن بعض الوزارات و مؤسسات الدولة بمستوى أفضل و فاعلية أكبر و بتكلفة أقل ، مما سينعكس بدوره بشكل إيجابي على أداء الأجهزة الحكومية و تطوير خدماتها بشكل عام .

وعليه فإن شركات الخدمات العامة يمكن أن تقوم بدور فاعل في دعم مجانية التعليم الأساسي ومساعدة مؤسسات الدولة وأجهزتها الحكومية في القيام بدورها بمستوى أفضل وفاعلية أكبر .

ومن أهم الآليات المقترحة لدور شركات الخدمات العامة في دعم مجانية التعليم الأساسي في مصر ما يلي :

١- أن تشارك شركات الخدمات العامة في تمويل بعض أنشطة التعليم الأساسي والمساهمة في الإنفاق عليها.

٢- أن تساهم شركات الأدوية في توفير بعض الأدوية بالمجان لتلاميذ التعليم الأساسي .

٣- أن تتعاون شركات الخدمات العامة في إيجاد شبكة (انترنت) داخلية بمدارس التعليم الأساسي بما يتلاءم مع متطلبات التطوير والتحديث في التعليم المصري .

٤- أن تُوفر شركات الخدمات العامة منظومة النقل من وإلى مدارس التعليم الأساسي للتلاميذ والمعلمين .

٥- أن تتحمل شركات الخدمات العامة تكلفة أعمال وأدوات النظافة والحراسة بمدارس التعليم الأساسي بدون مقابل .

٦- أن تُوفر شركات الخدمات العامة مصادر تعلم ووسائل تعليمية مناسبة بمدارس التعليم الأساسي .

المحور الثامن : دور وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني في دعم مجانية التعليم الأساسي :

تهدف وزارة التربية والتعليم في مصر إلى تقديم الخدمة التعليمية للفئات العمرية المحددة في القوانين المنظمة لذلك ومحو أمية من فاتهم التعليم ووضع وتنفيذ الخطط والبرامج اللازمة لإنجاز المهام المنوطة بها استناداً على الدستور والسياسة العامة للدولة وخطة التنمية الاجتماعية .

وبحسب الدستور المصري ، فإن التعليم مجاني وإلزامي حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها بحسب القانون . وتنفق الحكومة على التعليم ما لا يقل عن ٤% من الناتج القومي الإجمالي . وطبقاً للمادة ١٩ من الدستور امتدت مرحلة التعليم الإلزامي من ٩ سنوات إلى ١٢ سنة اعتباراً من سن ٦ سنوات إلى ١٨ سنة لتضم حلقة التعليم الثانوي ، فيما ينص قانون التعليم الحالي على أن مرحلة التعليم الأساسي تتكون من حلقتي التعليم الابتدائي والإعدادي بإجمالي ٩ سنوات .

ومن أهم الآليات المقترحة لدور وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني في دعم مجانية التعليم الأساسي في مصر ما يلي :

١- التصدي لظاهرة الدروس الخصوصية ومحاربتها بشتى الطرق وخاصة في مرحلة التعليم الأساسي ؛ حيث إنها تكلف الأسرة المصرية ما يزيد عن ٢٠% من ميزانيتها سنوياً ، وهذا يتعارض مع مبدأ مجانية التعليم .

٢- تعديل أجور ومرتبات المعلمين بمدارس التعليم الأساسي ، ومحاولة النهوض بالمستوى المادي والاجتماعي للمعلم .

٣- تطوير محتوى مناهج التعليم الأساسي بما يتلاءم مع متطلبات البيئة الاجتماعية للتلميذ ومتطلبات سوق العمل .

٤- وقف التوسع في الاستثمار الخاص في التعليم الهادف إلى الربح وخصوصاً في مجال التعليم الأساسي .

٥- محاربة الكتب والمذكرات الخارجية في مرحلة التعليم الأساسي والتي ترهق الأسرة مادياً ، وتجعل من المجانية شعاراً فاقد المضمون .

٦- التوجه نحو المزيد من اللامركزية حتى تستطيع مدارس التعليم الأساسي الحصول على مزيد من التمويل.

٧- إعادة النظر في إجراء طبع الكتب المدرسية للتعليم الأساسي وما يصاحبها من إهدار الكثير من المال في العام الواحد .

٨- ربط التعليم الأساسي بالعمل تنفيذا لفكرة مدرسة داخل مصنع ، بمعنى ضرورة ربط التعليم الأساسي بالمؤسسات الإنتاجية والمصانع .

٩- إنشاء قسم خاص يدعم من الوزارة للإنفاق على التلاميذ الفائقين بمدارس التعليم الأساسي .

١٠- إلزام أولياء الأمور بإحضار أبنائهم إلى مدارس التعليم الأساسي والانتظام بها حفاظاً على ما توفره الدولة لهم من خدمات وحفاظاً على المجانية .

آليات وضمانات تحقيق التصور المقترح :

حتى يتم تنفيذ التصور المقترح للبحث الحالي وتطبيقه على أرض الواقع ، وحتى يتحقق ما يسعى إليه من أهداف ، يستلزم ذلك مراعاة مجموعة من الضوابط والآليات عند محاولة دعم مجانية التعليم الأساسي في مصر على ضوء التشريعات الدستورية ، ومن أهم هذه الضوابط ما يلي :

١- تحويل التصور المقترح لدعم مجانية التعليم الأساسي في مصر إلى آلية عمل تقوم أجهزة الدولة بأكملها بتنفيذها وفقا للإمكانيات المتاحة ووفقا لمواد الدستور وتشريعاته .

٢- التأكيد على دور الشراكة المجتمعية والتعاون من جانب جميع المؤسسات والهيئات التي يمكن أن تقدم يد العون والمساعدة لدعم مجانية التعليم الأساسي في مصر .

٣- الدقة في اختيار القيادات المسؤولة عن التعليم الأساسي ؛ بحيث تكون قادرة على ترشيد واستخدام الموارد المالية المخصصة له أفضل استخدام .

٤- الاستفادة من موارد البيئة المحلية المحيطة في دعم التعليم الأساسي وتحسين مستواه .

٥- محاولة العودة بالعملية التعليمية في مدارس التعليم الأساسي إلى الزمن الجميل من حيث : المناهج ، ودور المعلم ، ودور الإدارة ، والالتزام بالقيم والأخلاق .

٦- ضرورة إدراك المسؤولين عن التعليم الأساسي أنه لابد من التنسيق والتكامل فيما بينهم لصالح العملية التعليمية وليس لصالح المطامع الشخصية .

٧- تبني القيادات المسؤولة عن التعليم الأساسي للتخطيط الاستراتيجي كآلية لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية .

٨- الاهتمام بالبرامج الإثرائية والعلاجية ودعمها داخل مدارس التعليم الأساسي مواكبة لما يحدث في مدارس التعليم الخاص .

٩- مشاركة منظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق الطفل في دعم مجانية التعليم الأساسي في مصر .

١٠- توفير آليات واضحة وفعالة لتبادل الخبرات والمعلومات بين المستويات القيادية المختلفة في التعليم الأساسي .

١١- تبني مدارس التعليم الأساسي لمعايير الجودة الشاملة فيما يتعلق بالإمكانات المادية والبشرية .

١٢- تحديث منظومة التشريعات التعلمية في التعليم الأساسي بما يتفق وعمليات تطوير النظام التعليمي في كافة جوانبه .

ويمكن توضيح ملامح التصور المقترح لدعم مجانية التعليم الأساسي في مصر على ضوء التشريعات الدستورية من خلال الشكل التوضيحي الآتي :

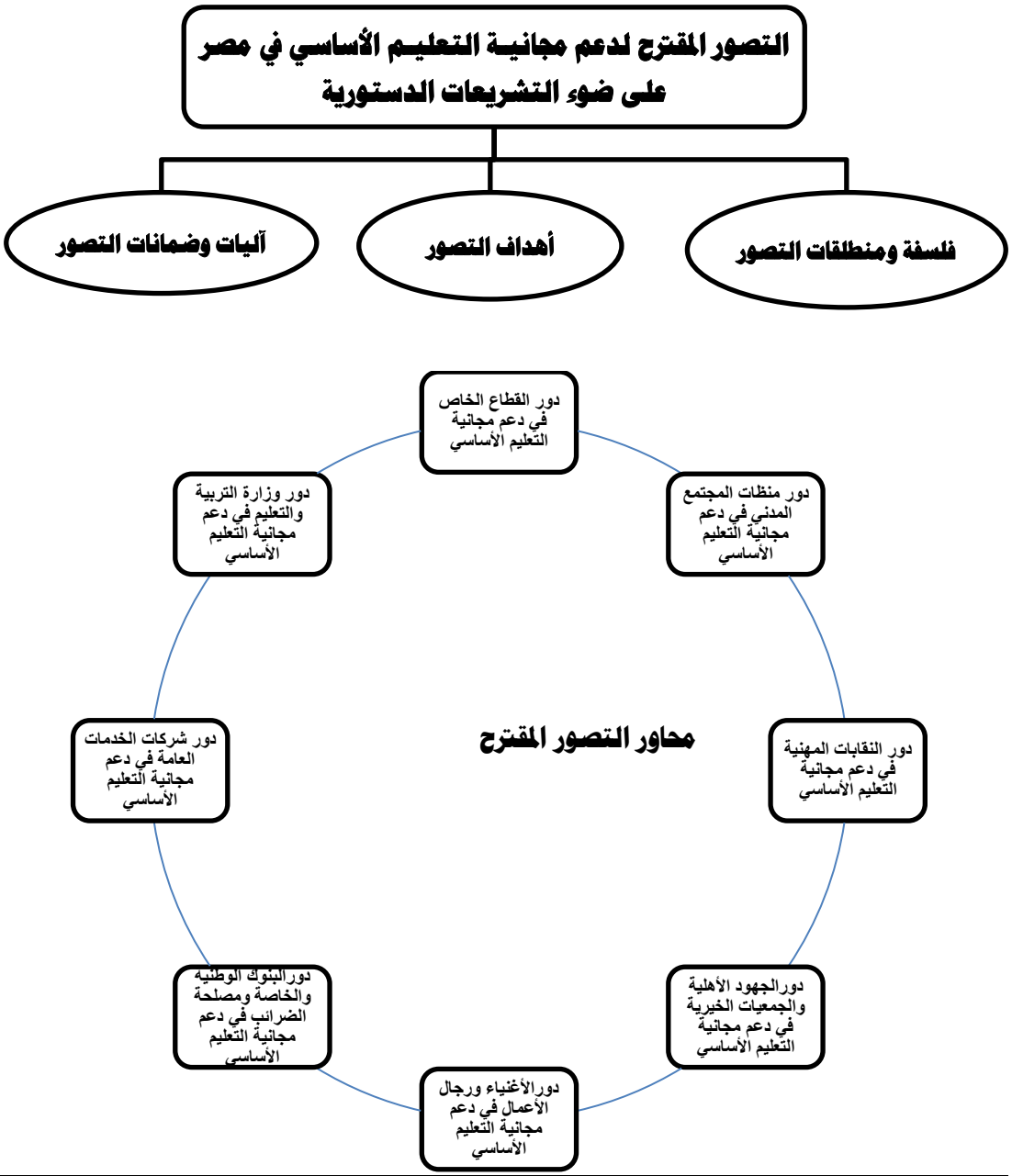

شكل رقم (١)

رسم تخطيطي للتصور المقترح لدعم مجانية التعليم الأساسي في مصر على ضوء التشريعات الدستورية

مراجع البحث :

أولا : المراجع العربية :

١- إبراهيم ، خالد ممدوح (٢٠٠٨م) ، أمن الحكومة الالكترونية ، الاسكندرية : الدار الجامعية .

٢- أبو خليل ، محمد إبراهيم محمد (٢٠١٠م) ،" فاعلية الإنفاق الحكومي على التعليم قبل الجامعي في مصر وسبل ترشيده " مجلة كلية التربية ، جامعة الإسكندرية ، المجلد العشرون ، العدد الثالث ، ص ص ٦٩ – ١٥٧ .

٣- الأمم المتحدة . الإعلان العالمي لحقوق الإنسان . المادة ٢٦ . استرجعت من الشبكة العالمية بتاريخ ٢٠١٩/١/١م . من : http://www.un.org/ar .

٤- الباسل ، نسرين محمد فوزي (٢٠١٣م) ،" القطاع الخاص وعلاقته بدعم تكافؤ الفرص في التعليم الأساسي بمصر " ، مجلة كلية التربية ، جامعة سوهاج ، العدد ٣٤ ، يوليو .

٥- بدران ، شبل (٢٠٠٥م) ، تكافؤ الفرص في نظم التعليم ، الطبعة الثانية ، الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية .

٦- ـــــــــــــــ (٢٠٠٧م) ، قضايا تربوية مجتمعية ، الاسكندرية : الدار المصرية اللبنانية .

٧- بدوي ، أحمد و الشريف ، وسام (٢٠١٠م) ، " التعليم للجميع بين التشريعات و الواقع المصري – الإشكاليات التي تعترض طريق التنمية " . مؤسسة مصريين بلا حدود للتنمية "E W B" . الشبكة العربية للتربية على حقوق الإنسان والمواطنة ، يوليو . استرجعت من الشبكة العالمية بتاريخ ٢٠/ ٣/ ٢٠١٩م . من : arabcampaignforeducation.org .php? .

٨- التهامي ، جمعة سعيد (٢٠٠٨م) ،" دراسة تقويمية لمدى تحقق العدالة الاجتماعية في منظومة التعليم الأساسي في ضوء بعض المتغيرات المعاصرة " ، رسالة دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة بني سويف .

٩- جمهورية مصر العربية ، (٢٠١٧م) ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٧م ، الإصدار الثامن بعد المائة (١٠٨)، سبتمبر ، الباب الحادي عشر (باب التعليم) . ١٠- حسين ، محمود طه (٢٠١٨م)، "طارق شوقي يوضح حقيقة حديثه عن إلغاء مجانية التعليم" ، اليوم السابع ، الأحد ١١ نوفمبر .

١١- حمد ، مصطفى محمد مصطفى حمد (٢٠٠٧م) ، " تصور مقترح لتمويل التعليم الثانوي الفني بمصر في ضوء بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة " ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة أسيوط .

١٢- الحياة نيوز . " مجانية التعليم في أمريكا وبريطانيا وألمانيا وفرنسا واليابان . تعليم حكومي بجودة عالمية " . استرجعت من الشبكة العالمية بتاريخ ١٦/ ١/ ٢٠١٩م من : http://alhayahnews.com/art.php .

١٣- الخميسي ، السيد سلامة (٢٠٠٢م) ، دراسات في التربية العربية وقضايا المجتمع العربي ، الاسكندرية : دار الوفاء .

١٤- دستور مصر الصادر عام ٢٠١٤ م . https://www.constituteproject.org/constitution/Egypt_2014.pdf?lang=ar).

١٥- الدهشان ، جمال على (٢٠١٥م) ، "رؤية مقترحة لتطوير نظم القبول بالجامعات المصرية الحكومية لتحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم"، ورقة عمل بحثية مقدمة إلى: المؤتمر العلمي العربي التاسع ـ الدولي السادس ـ بعنوان "التعليم والعدالة الاجتماعية"، جامعة سوهاج بالتعاون مع جمعية الثقافة من أجل التنمية ، المجلد الأول ، العدد(٩١) ، ٢٥-٢٦ أبريل .

١٦- ـــــــــــــــ (٢٠١٥م) ، "الدستور والتعليم في مصر : دراسة تحليلية للمواد الخاصة بالتعليم في دساتير مصر المختلفة" ، الندوة العلمية السابعة عشر لقسم أصول التربية بعنوان (التربية وتجديد الخطاب الديني: الواقع والمأمول) ، كلية التربية ، جامعة كفر الشيخ ، ١٨ مارس .

١٧- سالم ، عبدالباقي محمد عرفة (٢٠٠٨م) ، "التخطيط للتوسع في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في مرحلة التعليم الأساسي بمصر" ، رسالة دكتوراه ، معهد الدراسات والبحوث التربوية ، جامعة القاهرة .

١٨- السكران ، محمد محمد (٢٠١١م) ،" مجانية التعليم مطلب اجتماعي وحق دستوري " ، مجلة عالم التربية ، العدد ٣٣ ، يناير ، ص ص ٣٣٧-٣٤٠.

١٩- سليمان ، سمية عبدالقادر (٢٠١٣م) ، " معايير الجودة والاعتماد في المؤسسات التعليمية : التعليم الأساسي والثانوي في المجتمع الليبي" ، المؤتمر العلمي العربي السادس : (التعليم .. وآفاق ما بعد ثورات الربيع العربي) ، الجمعية المصرية لأصول التربية بالتعاون وكلية التربية ببنها ، مجلد ٢ ، ٦٩٧- ٧٣٣.

٢٠- سيف الدين ، أشرف محمد محمد (٢٠١٥م) ،" تمويل التعليم الجامعي في مصر " ، مجلة كلية التربية ، جامعة طنطا ، العدد ٥٧.

٢١- الشاعر ، هبه أحمد محمد أحمد (٢٠١٨م) ، دور التعليم في مواجهة التفاوت الاجتماعي في ضوء العدل التربوي ، رسالة دكتوراه ، كلية التربية ، جامعه عين شمس .

٢٢- الصباغ ، محمد (٢٠١٧م) ، مشكلات التعليم في مصر بين الواقع والمأمول ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، .

٢٣- الصغير ، أحمد حسين (٢٠٠٥م) ، التعليم الجامعي في الوطن العربي : تحديات الواقع ورؤى المستقبل ، القاهرة : عالم الكتب.

٢٤- الطويلة ، سحر (٢٠٠٦م) ، استطلاع رأي أولياء الأمور حول ظاهرة الدروس الخصوصية ، القاهرة : مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، مجلس الوزراء ، نوفمبر .

٢٥- عبد الحميد ، محمد سعيد (٢٠١٣م) ،" المتطلبات التشريعية لجودة التعليم الجامعي: دراسة ميدانية" ، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ، الحولية٣٤ ، الرسالة٣٨٤ ، سبتمبر ، ص ص ٧- ١٠٤ .

٢٦- عبد الحي ، أسماء الهادي إبراهيم (٢٠١٦م) ، "التشريعات الدستورية المصرية على ضوء معايير العدالة الاجتماعية في التعليم – دراسة تحليلية" ، مجلة كلية التربية ، جامعة الأزهر ، العدد ٧٠ ، الجزء الرابع ، أكتوبر .

٢٧- عبد العال ، محمد حسين (١٩٩٨م) ، مبادئ القانون ، الطبعة الثانية ، القاهرة : دار النهضة العربية.

٢٨- عبد الواحد ، شوقي يس وآخرون (٢٠١١م) ، " دراسة مستويات واتجاهات التعليم في مصر (١٩٨٦-٢٠٠٩م) ، الجهاز المركزي المصري للتعبئة العامة والإحصاء ، مركز الأبحاث والدراسات السكانية ، العدد ٨١ ، يناير ، ص ص ٦٦- ١٠٣.

٢٩- عثمان ، خديجة إمام (٢٠١٥م) ،" دور مناهج التعليم في تحقيق قيم العدالة الاجتماعية في السودان" المؤتمر العلمي التاسع-الدولي السادس- بعنوان "التعليم والعدالة الاجتماعية"، جامعة سوهاج بالتعاون مع جمعية الثقافة من أجل التنمية ، المجلد الأول ، العدد(٩١) ، ٢٥-٢٦ أبريل .

٣٠- علي ، سعيد إسماعيل (٢٠٠٣م) ، " العدل التربوي في التعليم المصري الحديث " ، مجلة الديمقراطية ، مؤسسة الأهرام ، مجلد ٤ ، العدد ١٦ ، أكتوبر ، ص ص ١١-٢٨.

٣١- عمار ، حامد مصطفى (٢٠١٠م) ، " أين التعليم للجميع ؟ مؤشرات القصور في منظومة التعليم المدرسي" ، رابطة التربية الحديثة ، س ٢٧ ، ع ٨٤ ، فبراير ، ص ص ٥-٩.

٣٢- ـــــــــــــــ (٢٠١٠م) ، " مجانية التعليم مطلب اجتماعي وحق دستوري " ، مجلة رابطة التربية الحديثة ، المجلد ٣ ، العدد ٨ ، سبتمبر ، ص ص ٢٣٥-٢٣٦.

٣٣- عمران ، خالد عبد اللطيف (٢٠١٨م) ، "نظام التعليم المصري (الواقع والمأمول) في ضوء الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامي ٢٠١٤-٢٠٣٠م " ، مجلة كلية التربية بسوهاج ، العدد ٥٦ ، ديسمبر .

٣٤- غنيم ، محمد وآخرون ، " بعض المقترحات الخاصة لتطوير الشكل المؤسسي لمنظومة التعليم في مصر " ، اصدارات المركز المصري للدراسات الاقتصادية ، العدد ٣ ، ٢٠١٧م ، ص ص ٢-١٧ . استرجعت من الشبكة العالمية بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٢٢م . من : http://www.eces.org.eg.pdf .

٣٥- فاروق . عبد الخالق . "نحو سياسة جديدة لتمويل النظام التعليمي في مصر" . استرجعت من الشبكة العالمية بتاريخ ٢٠١٨/١٢/١٩م.
من : https://www.masrawy.com/news/news.

٣٦- فرج ، فتحي سيد . " البدائل المقترحة لتمويل التعليم" . استرجعت من الشبكة العالمية بتاريخ ٢٠١٨/١٢/١٩م . من: http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid .

٣٧- قانون التعليم الصادر بالقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ م وتعديلاته . استرجعت من الشبكة العالمية من : http://portal.moe.gov.eg.pdf .

٣٨- مازن ، حسام الدين محمد (٢٠١٢م) ، أصول مناهج البحث في التربية وعلم النفس ، القاهرة : دار الفجر .

٣٩- متولي ، نبيل عبد الخالق (٢٠٠١م)، " دور المشاركة الشعبية في تمويل التعليم المصري : إشكاليات الواقع وسيناريوهات المستقبل " ، مستقبل التربية العربية ، المركز العربي للتعليم والتنمية ، العدد ٢١ ، أبريل.

٤٠- محمود ، سعيد طه و ناس ، السيد محمد ، (٢٠٠٣م) ، قضايا في التعليم العالي والجامعي ، القاهرة : مكتبة النهضة المصرية .

٤١- محمود ، وفاء عبد الفتاح (٢٠١٧م) ، مداخل التخطيط التربوي – رؤية مستقبلية ، القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية .

٤٢- مراد ، عبد الفتاح (٢٠١٣م) ، موسوعة شرح الدستور المصري الجديد لسنة ٢٠١٢م والتشريعات المكملة له ، بدون ناشر.

٤٣- مكتبة الإسكندرية ومنتدى الإصلاح العربي ، (٢٠٠٤م)، "ورقة العمل الرئيسية" ، المقدمة لمؤتمر "إصلاح التعليم في مصر " ، المنعقد في الإسكندرية – مكتبة الإسكندرية – منتدى الإصلاح العربي ، في المدة من ٨-١٠ ديسمبر.

٤٤- منتصر ، صلاح . " مجانية التعليم من طه حسين إلى عبد الناصر " . استرجعت من الشبكة العالمية بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٨م . من : https://www.almasryalyoum.com/news/details/3.

٤٥- منصور ، محمد حسين (١٩٩٥م) ، المدخل إلى القانون ، الكتاب الأول ، القاعدة القانونية ، بيروت : دار النهضة العربية .

٤٦- الناقة ، صالح أحمد ، أبو ورد ، إيهاب محمد (٢٠٠٩م) ، " إعداد المعلم وتنميته مهنياً في ضوء التحديات المستقبلية" ، بحث مقدم للمؤتمر التربوي (المعلم الفلسطيني - الواقع والمأمول) ، يونيو .

٤٧- نبيل ، قطاف (٢٠٠٨م) . "دور الضرائب والرسوم في تمويل البلديات – دراسة ميدانية لبلدية بسكرة الفترة ٢٠٠٠- ٢٠٠٦" . رسالة ماجستير . كلية العلوم الاقتصادية والتسيير . جامعة محمد خيضر بسكرة . استرجعت من الشبكة العالمية بتاريخ ٢٠١٩/١/١٩م . من : http://thesis.univ-biskra.dz/3724/1/% .

٤٨- نصر ، نوال (٢٠٠٣م) ، " تكافؤ الفرص التعليمية بين الريف والحضر بمرحلة التعليم الأساسي في مصر : دراسة تحليلية" ، مجلة كلية التربية ، جامعة عين شمس ، ع ٢٧ ، ج ١ ، ص ص ٢٠٩ – ٢٦١.

٤٩- وزارة التربية والتعليم ، (٢٠١٤م) ، "الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤/٢٠٣٠ ، التعليم المشروع القومي لمصر (معا نستطيع تقديم تعليم جيد لكل طفل) "، القاهرة : وزارة التربية والتعليم .

ثانيا : المراجع الأجنبية :

1.Brayboy, Bryan Mekinley Jones(2007), Equality and Justice for All? Examining Race in education Scholarship, Journal Article, Reports - Descriptive , v 31-nl-pp159-194, mars.

2.Darryl G. Greer, Michael W. Klein, (2010), "A new model for financing public colleges and universities", On the Horizon, Vol. 18 Issue: 4, pp.320-336. https://doi.org/10.1108/10748121011082626 .

3.Emerald Group Publishing Limited, (2014), The education industry, compulsory schooling and globalization, in Paul Close (ed.) Child Labour in Global Society (Sociological Studies of Children and Youth, Volume 17) Emerald Group Publishing Limited, pp.57 – 106.

4.Francine Menashy , (2014), Private Sector Engagement in Education Worldwide: Conceptual and Critical Challenges, in Alexander W. Wiseman , Emily Anderson (ed.) Annual Review of Comparative and International Education 2013 (International Perspectives on

Education and Society, Volume 20) Emerald Group Publishing Limited, pp.137 – 165.

5.Haim Shaked, (2016) "Parental participation fees in school expenses in Israel", International Journal of Educational Management, Vol. 30 Issue: 1, pp.63-75, https://doi.org/10.1108/IJEM-09-2014-0127.

6.Karen Mundy, Francine Menashy, (2012) , The World Bank, the International Finance Corporation, and Private Sector Participation in Basic Education: Examining the Education Sector Strategy 2020, in Christopher S. Collins, Alexander W. Wiseman (ed.) Education Strategy in the Developing World: Revising the World Bank's Education Policy (International Perspectives on Education and Society, Volume 16) Emerald Group Publishing Limited, pp.113 – 131.

7.Lantana M. Usman, (2008) "Assessing the universal basic education primary and Koranic schools' synergy for Almajiri street boys in Nigeria", International Journal of Educational Management, Vol. 22 Issue: 1, pp.62-73, https://doi.org/10.1108/09513540810844567.

8.Maria Alejandra Gonzalez-Perez, (2013), Global Civil Society and International Business: A Review, in Maria Alejandra Gonzalez-perez, Liam Leonard (ed.) International Business, Sustainability and Corporate Social Responsibility (Advances in Sustainability and Environmental Justice, Volume 11) Emerald Group Publishing Limited, pp.37 – 63.

9.Momina Afridi , (2017) , PPPs in Global Education Policy: Looking at the Case of the Egyptian Education Initiative, in Rowhea M. Elmesky , Carol Camp Yeakey , Olivia Marcucci (ed.) The Power of Resistance (Advances in Education in Diverse Communities: Research, Policy and Praxis, Volume 12) Emerald Publishing Limited, pp.165 – 188.

10.Sarah Beardmore, , John Middleton, (2012), What doesn't the Education Sector Strategy Say? How the Fast Track Initiative and Multisector Operations are Changing the Landscape of World Bank Education Financing, in Christopher S. Collins, Alexander W. Wiseman (ed.) Education Strategy in the Developing World: Revising the World Bank's Education Policy (International Perspectives on Education and Society, Volume 16) Emerald Group Publishing Limited, pp.301 – 335.

11.Sharmila Gamlath, (2013) ""Freeing" free education in Sri Lanka", Asian Education and Development Studies, Vol. 2 Issue: 1, pp.34-52, https://doi.org/10.1108/20463161311297617.

12.Sharmila Gamlath, (2013) ""Freeing" free education in Sri Lanka", Asian Education and Development Studies, Vol. 2 Issue: 1, pp.34-52, https://doi.org/10.1108/20463161311297617.

13. **Stephanie Alexandra Macht, (2016) "Putting "entrepreneurial finance education" on the map: Including social capital in the entrepreneurial finance curriculum", Education + Training, Vol. 58 Issue: 9, pp.984-1002, https://doi.org/10.1108/ET-08-2015-0068 .**
14. **Sujit Kalidas, Andrew Kelly, Alastair Marsden, (2014) "New Zealand venture capital funds and access to new financing: an exploratory study", Pacific Accounting Review, Vol. 26 Issue: 3, pp.196-225, https://doi.org/10.1108/PAR-04-2013-0024.**
15. **Sunday Obi , (2015), Role of Government Agencies in Enhancing Special Education, in Jeffrey P. Bakken , Festus E. Obiakor (ed.) Interdisciplinary Connections to Special Education: Important Aspects to Consider (Advances in Special Education, Volume 30A) Emerald Group Publishing Limited, pp.167 – 184.**
16. **Tomasevesk, Katarina,(2006),The state of the right to education worldwide, free, 2006 global report Copenhagen, August.**